الشنشوري على الضبط والشيخي على تعيين القراءة
وسماه اللباب في شرح لب الكتاب

صاحب الطراز ... ...
... ...
... ...
... ...

لا إله إلا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم — وصلى الله على سيدنا محمد وآله

يقول العبد الفقير الى الله تعالى محمد بن
عبد الله بن عبد الجليل التنسي لطف الله
به في دينه ودنياه وغفر له ولوالديه ولوالدينا ولوالديه
وللمسلمين اجمعين قال

الحمد لله الذي لا ينبغي الحمد الا له والصلاة والسلام على سيدنا [illegible] المبعوث بختم
الرسالة [illegible] وبعد فانه لما رأيت من تكلم على ضبط الاستاذ ابي عبد الله الشريشي الشهير
بالخراز وجد تصانيفه مختصر اختصارا مخلا ومطول تطويلا مملا فشوقت نفسي الى ان اضع عليه
شرحا متوسطا يكون انشط لقارئه واقرب لفهم طالبه فشرعت فيه مستعينا بالله تعالى
[illegible] بالطراز في شرح ضبط الخراز نسأل الله ان يجعله خالصا لوجهه الكريم
وان ينفع به النفع العميم انه رحمان رحيم قال

هذه مركبة من ها التي للتنبيه وذا التي للاشارة واما الهاء التي للتنبيه [illegible]
ومعناها التنبيه واحضره هنك وشانها ان تدخل على الغريب او من كان في حكمه
ولذلك لم تجتمع مع اداة البعيد ونحو ذلك وقيل يجتمعا كراهية الزوائد واما ذا فيشار بها
الى القريب او من كان في حكمه واشار بها الناظم الى اخر بيت من نظمه الذي ختم به هو قوله
عليه وسلم ربنا البيت ويحتمل ان يكون اشار به الى اخره فيكون من هذا البيت وهو قوله
ان يعوق على جعل الختم كله من قوله ثم انتهى الى اوله وذا ثلاثي الوضع عند اكثر البصريين
والالف زائدة مثلها وعند الكوفيين ثنائي والهاء اكثر مثلها فيما عند [illegible]
وهو الظاهر وعليه قيل [illegible] وقيل مفتوحا وهو الظاهر [illegible]
نحوي لكثرتها وقلة [illegible] وما [illegible] تمام
انفطا وقراءة وهو اما مصدر تم او اسم مصدر اتم او تمم وهو الخبر عن المبتدا الذي هو
نظم النظم ضد النثر وهو الكلام الموزون الذي قصد وزنه فارتبط لمعنى وقافية ومجموع الاجزاء
نظم والمراد هنا اسم المفعول كضرب الامير [illegible] من المحدث يراد به الاسم واصله الا
ما هو من نظم العقد وهو تاليف جواهره على وجه يستحسن وكلام يقول بعضه [illegible]
المنظومة في رسم الخط والنظم الذي هو ما اراد هو ما نظمه اولا وبعد هذا الضبط [illegible]
الامر [illegible] للمقنع وما للتنزيل وما للمصنف وما للعقيلة فيدل [illegible]
منها من الاحكام وترك الضبع حاله ان احكامه منبني عليها [illegible] الاكثر
الضبط هنا واقع على الخطوط التي هي المصاحف وهي يتكلم عليها بوجهين احدهما
الى بيان الزائد والناقص والمبدل وغيره والموصول وهو المسمى بعلم الرسم وفيه نظم [illegible]
تقدم الوجه الثاني ما يرجع الى علامة الحركة والسكون والشد والمد والتنافر والزائد [illegible]
بعلم الضبط وفيه نظم المؤلف هو الذي نتكلم فيه وها انا اتبع انه ضمير المتكلم
اعرف المعارف وكني به المؤلف عن نفسه وهو [illegible] عند البصريين الهمزة والنون ثلاثة [illegible]
والادلة اثبات الهمزة وفعلا لا وصلا وتميم يثبتونها فيهما وقد تبدل الهمزة هاء فيقال انه [illegible]
النون فيقال [illegible] اتبع بالضبط هو بضم همزة المتكلم لان ماضيه رباعي [illegible]
جلالك يطلب مفعولين فيتعدى احدهما الضاد والتاء بالضبط والباء [illegible]
نعلى نتبث بالذهن عنه من ضم التاء وكسر الباء قال
[illegible] هنا يتصل وجهين احدهما ان تكون حرف جر بمعنى [illegible]

تكون مصدرية بخلاف ما اذا دخلت عليها لام الجر فانها تتعين للمصدرية [illegible]
دخول حرف الجر على مثله فان جعلناها حرف جر تعلقت باتبع وجاز ان يكون التي بعدها [illegible]
مصدرية والنصب على جعلها زائدة وان جعلناها مصدرية قدرت لام الجر قبلها متعلقة باتبع [illegible]
وجاز ان يكون النصب على زيادة ما وهو اكثر والرفع على جعلها كافة واسم يكون ضمير عائد
على التاليف وجميعا خبرها اي جامعا لعلم الرسم والضبط ومفيد اي زيادة تامة وهو خبر او حال
من ضمير جميعا او هو الخبر وجميعا حال وقوله مع الذي ابينه معهودا البيت هنا بمعنى [illegible]
وليقف بعليته كما تطلب لا مفعولا واحدا وهو ضمير ابينه ومعهودا حال منه ومع الذي متعلق
باتبع وبحذوف على انه حال من الضبط ومعهودا معناه متعارف قال مستنبطا من ومن
[illegible] مستنبط من اهل هذا العمل الاستنباط الاستخراج والاختراع ومن بمعنى [illegible]
ومثلها في قوله يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة والخليل هذا هو الخليل
بن احمد شيخ سيبويه المرجوع اليه في كلام العرب لغة ونحوا وتصريفا وعروضا ورسما وضبطا
وكان عابدا زاهدا ورعا يذكر انه صلى الصبح بوضوء العتمة اربعين سنة وهو المستنبط الثاني
للنقط واختلف في المستنبط الاول فقيل يحيى بن يعمر وقيل ابن ابي اسحاق والصحيح
انه ابو الاسود الدؤلي وسبب ذلك ان زياد بن ابي سفيان كان له ابن اسمه عبد الله وكان [illegible]
في قراءته فقال زياد لابي الاسود ان لسان العرب دخله الفساد فلو وضعت شيئا يصلح الناس
به كلامهم ويعربون به القرآن فابى عليه ابو الاسود فامر زياد رجلا يجلس في طريق ابي الاسود
ان الله بريء من المشركين ورسوله بخفض رسوله فاستعظم ذلك ابو الاسود وقال معاذ الله
ان يتبرأ الله من رسوله فرجع من فوره الى زياد وقال قد اجبتك الى ما سالت فاختار
رجلا عاقلا فطنا وقال له خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد فاذا فتحت شفتي فانقط
فوق الحرف واذا ضممتهما فانقط امامه واذا كسرتهما فانقط تحته فاذا اتبعتهما بغنة فانقط
نقطتين يعني التنوين هكذا حتى جاء على اخر المصحف فكان نقط ابي الاسود نقطا مدورا
كنقط الاعجام الا انه يخالف له في اللون واخذ ذلك عنه [illegible] الاول وتعبيسة الليل واجي [illegible]
اسحاق واخذه الخليل عن هؤلاء ثم ان الخليل اخترع نقطا ماخوذا من صور الحروف وهي
الاشكال الثلاثة ايضا ماخوذة من صور حروف المد وجعل مع ذلك علامة الشد شينا اخذ ما
القدمي اول شديد وعلامة التخفيف خاء اخذها من اول خفيف ووضع الهمزة والاشمام والروم
[illegible] الناس على ذلك الى زمن المؤلف فلذلك اقتاره في نظمه هذا كما اشار اليه عن نفسه
[illegible] الاسود لان عمارته لم تؤد لمقصوده من كون ما رتضاه هو ما استنبطه الخليل ان
[illegible] على كونه مستنبطا في زمن الخليل ولا بد له ان الخليل هو المستنبط قالوا والخليل
[illegible] هو اول من الف في الضبط وعبر المؤلف بالخليل عن الزمان واراد زمانه والمعروف عند اللغويين
[illegible] ان الجيل الصنف من الناس فمستنبطا حال اما من مفعول ابينه او من ضمير معهودا ومن
[illegible] مستنبطا الكل اوحال من ضمير مستنبطا قال وقلت طالبا من الوهاب
[illegible] توفيقا وعونا الى الصواب — القول اذا لم يتضمن معنى الظن يتعدى بنفسه لمفعول واحد بشرط ان يكون مفردا فاذا وقعت بعده جملة محكية فهو مفعوله والمحكي
[illegible] بقلت هو قوله القول في احكام وضع الحركة الى اخر الكتاب وعبر المؤلف بالماضي
[illegible] موضع المستقبل تقريبا له منزلة الواقع لقوة الرجاء او تفاؤلا وطالبا حال من فاعل
[illegible] قلت ومن الوهاب متعلق بطالبا والوهاب من امثلة المبالغة وهو من اسمائه الحسنى
[illegible] ومعناه كثير العطاء تفضلا وعونا مفعول بقوله طالبا وذلك اعتمادا على طلبه وهو
[illegible] ولكونه بمعنى الحال وتوفيقا عطف على عون والعون المعونة وهو خلق القدرة على
[illegible] المراد والتوفيق خلق القدرة على الطاعة وعبر به هنا على انه ابلغ الى الصواب

بالضم هذا والى الصواب متعلق بنقيطا. القول في احكام نقط الحركة

في الحروف كيفما اتت من كلمة. انما ابتدا الكلام على الحركات لانها اولى ما ينتبه

من احكام الضبط ولذلك اتبعها بذكر التنوين كما تقدم في قضية الاسود والقول خبر

مبتدا محذوف وتقديره هذا وفي احكام متعلق بالقول ويروى احكام بكسر الهمزة

وفتحها هو مصدر بمعنى الاتقان وبالفتح هو جمع حكم والمراد الصفة او صفات وضع

الحركات لان بالحركات الجنس الشامل للفتح والضم والكسر وفي الحروف يحتمل ان

تكون في للظرفية لا على المجاز لا على الحقيقة مثلها في قوله تعالى لقد كان في يوسف واخوته

ءايت للسائلين ان [illegible] بينهم وكذلك هنا ويحتمل المصاحبة مثلها في قوله تعالى ادخلوا في

امم قد خلت وزعم بعضهم انها بمعنى من وفيه بعد ولا يصح جعلها ظرفية حقيقة اذ يلزم

عليه جعل الحركات في نفس الحرف ولا قايل به ولا جعلها للاستعلاء اذ يلزم عليه جعل الكسر

فوق الحرف وال في الحروف للاستغراق ويدخل فيه اوايل السور كما نص عليه الداني وكيفما

شرطية واتت شرطها والجواب محذوف دل عليه ما تقدم والتقدير كيفما حركت الحروف

فهذا القول في صفة وضع حركاتها ويبعد ان تكون هنا استفهامية كما زعم بعضهم وفاعل اتت

ضمير عايد على جنس الحروف الذي دل عليه الحرف ومحركة حال منه وهذا ذلك نظرا الى المعنى

في قوله او الطفل الذين لم يظهروا معناه الاطفال لان المعنى القول في احكام وضع الحركات

في الحروف كيفما حركت تلك الحروف محركة اي بالضم او بالفتح او بالكسر

فتحة اعلاه وهي الف. مبطوحة صغرى وضم الحرف. واو كذا امامه او فوق.

الكسرة ياء تلفى. اشار في هاذين البيتين الى صفة الحركات الثلاث والى محلها من الحروف

مذهب الخليل الذي اختاره وجرى العمل عليه كما ذكر وان كان الداني اختار نقط الاسود

اشار بقوله اعلاه الى محل الفتحة يعني انها توضع فوق الحرف واشار بقوله مبطوحة الى

صفتها وجعلت مبطوحة لئلا تلتبس باصلها وجعلت صغيرة لئلا تظهر من بين الحروف

الخط والفاء جواب شرط مقدر اي ان تسال عن محل الحركات من الحروف ففتحة اعلاه

الفاء والتنوين هو الذي سوغ الابتدا بالنكرة ففتحة واعلاه خبره ومبطوحة صغرى نعت

للالف او صغرى حال من ضمير مبطوحة وزعم بعضهم انهما خبران ءاخران وهو غير صحيح

لا يبعد ان مبطوحة عائد على الالف وهو الخبر قطعا واتى بلفظ صغرى مع تنافيه التجريد في الكسر

عند علماء العربية وقد نقل ذلك ابن نوانس فنسب الى الجوهري وان كان ابن مالك التمسه له وجها

فعل منه قال وضم الحرف واو الى اخره اشار الى صفة الضمة بقوله واوا اي صغيرة كـ

الفتحة واشار الى محلها بقوله امامه او فوق اي انك مخير في جعل الضمة امام الحرف او فوقه

واختار المبرد وجماعة العرفاء منه لئلا تلتبس بالواو المنقوطة وضم مبتدا وسوغ الابتدا

التنوين وخبره يعرف وهو العامل في امامه وما عطف عليه وواوا حال من ضمير يعرف واعرب

هذا الكلام بوجوه غير هذا تبعد بعد التامل ونصب فوق وان كان منصرفا عن الاضافة الى

نوى لفظ المضاف اليه لتلا يجي قراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض بلا تنوين لا يجد

للاطلاق او لانه نكرة كقراءة من قبل ومن بعد في الاية بالتنوين فالالف بدل من التنوين

وقوله وتحت الكسرة ياء تلفى اشار بتحته الى محلها وبقوله ياء الى صفتها وفيه

النعت لها لانه ما قبله تقديره صغيرة وتحته متعلق بتلفى والكسرة مبتدا خبره تلفى

وياء حال من نايبه ومعنى تلفى توضع وقدم الفتحة على الضمة والضمة على الكسرة

بالنسبة للاسود ومن قضيته اخذت اشكال هاته الحركات ومحالها لما هو كلام المصنف

وغيره ان الضمة لها راس وكذلك الكسرة وهو صحيح واجاز بعض المتاخرين اسقاطها

كما اسقطت بعض الالف وهو صحيح ايضا وفي كلام الداني وغيره ما يقتضيه وانكره بعضهم وزعم

انه لا مستند له من كلام القدماء وليس كما زعم ولم يلتفت الناظم الى قول من جعل الفتحة امام

ضعفه كما لم يلتفت الى قول من جعل الضمة في نفس الحرف وقد تبع الخولي والداني في الاسود

في الاقتصار على ذكر الحركات الثلاث وذلك حسن لانهن راو تشمولها حركات البناء والاعراب

وغيرهما من حركات النقل والساكنين والاتباع والنقل وان كان بعضهم خصها بحركات غير

الاعراب وليس بسديد قال ثمت اي اتبعتها تنوينا. فزد اليها مثلها تبيينا

الغالب في ثم ان تكون للترتيب والمهلة وقد تخرج عن الترتيب بقليل كقول الشاعر

ان من ساد ثم ساد ابوه وعن المهلة كقول الشاعر جري عن الانابيب ثم اضطرب. وكذلك

اذا قصد ترتيب الاخبار ومنه كلام المصنف فلا مهلة فيه وزاد عليها تاء التانيث وذلك

فيها وفي رب وفي لا فتقول ربت ولات والمفعول في اتبعتها يحتمل عوده على الحروف المحركة بما

حركات المذكورة اي اتبعت النطق بالتنوين فزد الى الحركات مثلها ويحتمل عوده على الحركات

المذكورة وهو اظهر لئلا يؤدي الى تفكيك الضماير لان ضمير اليها وضمير مثلها عايد على

الحركات فلا تراجع وان الحركات مقدرات بعد الحروف فهي اقرب الى التنوين من الحروف وتنوينا

مفعول ثان وفزد جواب ان وهو العامل في اليها وفي مثلها ونصب تبيينا اما على انه مفعول له او

مصدر في موضع الحال من فاعل زد والتقدير فزد الى الفتحة فتحة والى الضمة ضمة والى الكسرة

كسرة لتبيين بذلك او مبينا بذلك ان ما بعد ها في اللفظ نونا تسمى تنوينا ولما كانت هذه

النون لا تاتي الا بعد تمام الكلمة وكان غيرها لا ياتي في الاكثر الا بل في اول الكلمة او وسطها

او متصلها في حرف يلفظ به والتعبير قبل لما هو من نفس الكلمة نون على الاصل وعبر عن هذه

بالتنوين تنبيها على ذلك واصل العرب ينطق به والتعبير جاء الخط فاتبعوا ذلك وسقت تلك

نونا على الاصل ولم ترسم هاته ولما لم ترسم احتاج اهل الضبط ان يجعلوا لها علامة تنبه عليها

وكان الاصل الانسب ان ينبهوا عليها بعلامة السكون لكونها ساكنة لان الناقط الاول

لما لم يجعل السكون علامة اذ ترك العلامة عنده علامة وراى ان التنوين هو صحيح يحتاج الى

علامة تدل عليه جعلها من جنس ما اخترعه فجاء كل من بعده متبعا له في ذلك هذا الشبه

ما يوجه به وقد وجه بغير هذا من كونه لا يتاتى الا بعد الحركة ولزومه الاخير كما لزمت الحركة

اول اللفظة وثبوتها وصلا وحذفها وقفا قال وان تقف بالالف في النصب. فهما عليه

ثم في الكتب. لما اشعر كلامه قبل هذا بان حركة الحرف ملازمة له وان علامة التنوين

ملازمة لحركة الحرف الذي تبعه التنوين سواء في ذلك المرفوع والمنصوب والمجرور

كان بعض المنصوبات مخالفا لذلك احتاج الى التنبيه عليه فاشار الى ان المنصوب المنون

ان فيه تفصيل دل عليه منطوق كلامه وهو ما يوقف عليه بالالف لكونه كتب بها

عن مراد الوقف كقوله تعالى وكان الله غفورا رحيما وفهم دل عليه مفهوم كلامه وهو

ما لا يوقف عليه بالالف لكونه لم يكتب بها وهو ما كان منصوبا منونا من تاء التانيث

اللاحقة للاسماء كقوله تعالى ربنا ءاتنا من لدنك رحمة ومنه احترز بالشرط والفتح فيه

بالادراج فيما قبل هذا من جعل الحركتين على الحرف المحرك وحركته منها هو الذي تليه

في التركيب واشار بالاتباع وهي السابقة واما حيث يوقف بالالف فقال ان الحركتين

تجعلان معا على الالف التي يوقف عليها بها يعني وهما منفصلتان عنها وصورة ذلك

هاكذا غفورا رحيما واذا كانت مركبتين فيحتمل ان تكون العليا هي التنوين ويحتمل

ان تكون هي السفلى واما التتابع فالاخيرة بلا ريب وان تقف شرط وبه يتعلق المجرور

معا وهما عليه مبتدا وخبره في محل جواب الشرط وحذف منه الفاء ضرورة كقول الشاعر

من يفعل الحسنات الله يشكرها. وذا اتبع يتعلق بمتعلق الخبر واشار بقوله في الكتب

الى ان في غير هذا القول وسيصرح به ويروى بفتح الكاف على انه مصدر كتب ومعناه بين

ويروى بضمها على انه جمع كتاب لابد فيه من تقدير مضاف وهذا الى بدل من ضمير يحوج
على الضبط ابدى اي اقوال كتب الضبط واختياره لهذا الوجه اقتدى فيه بالداني وابي داود
وهو مذهب ابي محمد اليزيدي وجرى به عمل الجمهور وعليه نقاط المدينة على اسكانها
افضل الطالبة والسلام والكوفة والبصرة ووجهه انه لما تقررت ملازمة التنوين
للحركة بحيث لا يفترقان وكان لا بد من علامة التنوين في الوقف استدعى كون علامة التنوين
من الحركة تليه عليه اذ هي علامة الوصل وهو علامة الوقف والحرف يستدعي كون حركته
في فمه والعوض اذ الحركة والتنوين متلازمان فلم يكن بد من تعرية احدهما وجعل الحركتين
على الاخر واختير جعلها على الالف محافظة عليه لئلا يتوهم فيه الزيادة اذ لا وجود له في الوصل
وتعرية الحرف لا يتوهم معها سوى اختفائه لكونه ساكنا وذلك يندفع بالتنوين لان
الجمع بين الساكنين ممتنع قال سواء ان رسم او ان جاء :. وهو فتحه نحو
ماء يعني ان الحكم بجعل الحركتين على التنوين لا فرق فيه بين كون الالف ثابتة في الرسم
او محذوفة والحذف بالحمراء ومثال الاول عليما حكيما ومثال الثاني ماء ونداء
ولم يمثل الناظم بالاول لوضوحه ومثل بالثاني لتوهم خفائه ويحتمل ان يكون مثاله
لم قصد به التمثيل لهما جميعا لا لتبع ضبطه على ما ذكره ايمة النقط ثلاثة اوجه
اوجهها اعتبرهم لكون النقط مبنيا على الوصل ان تجعل الهمزة نقطة صفراء بعد الالف
الحمراء والنقطتان على الهمزة ولا يلحق بحضرته شيء وصورته هكذا ماء والثاني
مثله ويلحق الف حمراء بعد الهمزة والنقطتان على هذه الالف بناء على قول اليزيدي
والى هذا الوجه اشار الناظم وصورته هكذا ماء والثالث ان تجعل الالف حمراء
قبل الحمراء والهمزة بينهما والنقطتان على الالف الحمراء وصورته هكذا ماء فالالف التنوين
ثابت فيه ان يكون مثالا للثابت وسواء خبر مقدم والمبتدا ان وما دخلت عليه والتقدير
سواء في ذلك رسمه مصرح به وفي قوله تعالى سواء علينا اوعظت اي وعظك وكما هو مصرح
به في قوله تعالى سواء محياهم ومماتهم وقوله وهو ملحق جملة في موضع الحال من فاعل
جاء وقوله كنحو ماء لا غرابة فيه ان يكون نعتا لمصدر محذوف اي الحاقا كالحاقه كنحو ماء
ويحتمل ان يكون غير هذا قال وان يكن ياء كنحو مفترى :. فهما على الياء كذا النص ترى
نصرا يعني وان يكن الالف الموقوف عليه في النصب مكتوبا في الخط ياء ومبنيا على المختار
وهو مذهب الحافظ فانك تجعلها على الياء كما كنت تجعلها على الالف ولا تلحق هنا الفا لكون
النقط مبنيا على الوصل ولا وجود لها فيه لوجود التنوين اذ جمع الساكنين ممتنع ومثال ذلك
بقوله مفترى وصورة ضبطه على ما ذكر الحافظ هكذا مفترى وكذا هو سواء كان مرفوعا
نحو ان هذا الا سحر مفترى او منصوبا نحو سمعنا فتى يذكرهم او مجرورا نحو في قرى محصنة
وذلك صحيح باجماع المصاحف على كتبها بالياء في كل موضع وانما الخلاف في الالف الموجودة في
اللفظ وقفا فقال المازني هي الف التنوين مطلقا وقال سيبويه بالتفصيل فقال هو
الصحيح في المنصوب هي الف التنوين وفي غيره هي بدل الياء وقوله كنحو مفترى صفة
لياء وقوله فهما على الياء مبتدا وخبره يحل جواب الشرط سقطت منه الفاء ضرورة كما تقدم
وقوله كذا النص ترى حشو مستغنى عنه كمل به البيت ومعناه كذا انشاء النص بين النقاط
في هذه المسألة والنص مبتدا وخبره ترى وفي يتعلق كذا ويحتمل ان يكون كذا خبرا وجملة ترى
حال من وجملة ترى حال من ضمير متعلق الخبر ولم ينبه الناظم على ما اذا كتبت بالواو على احد
القولين في قوله تعالى وما اتيتم من ربا فان يقتصر عليه غيره لان المشهور عندهم كتبه بالالف
ومن اراد كتبه بالواو على الثاني فالقياس ان تجعل فيه ما في المكتوب بالياء من الاقوال الثلاثة في
تنبيه والله اعلم وصورته هكذا ربوا وقوله وقيل في الحرف الذي من قبل :. حسبما اليوم عليه
النقل يعني ان بعضهم ما تقدم مما اتفق عليه بالالف في النصب فيه قول اخر انك تجعل الحركتين
على الحرف المحرك الذي قبل موضع التنوين سواء كان في موضع التنوين الف ثابتة نحو عطا جيما او

نحو ماء او ياء نحو مفترى هكذا ذكر الداني هذا القول في المواضع الثلاثة وان كان ابو داود
لم يحرج عليه في نحو مفترى اكتفاء منه بما تقدم وصورة ذلك في الالف الثابتة هكذا عليما
وفي المحذوفة هكذا ماء وفي ما كتب بالياء هكذا مفترى وفي ما كتب بالواو على ذلك القول هكذا
ربوا وهذا القول هو مقابل الاصح عند الناظم وهو مذهب الخليل وسيبويه واختيار
التميمي ووجهه ان الحرف المحرك يستدعي حركته لطالب متحها لم يلزم تبعيته علامة التنوين
لها اذ لا يفترقان ورجح عندهم الحرف المحرك جريا على الاصل في هو بناء النقط على الوصل والعمل
بالاصل ما امكن اولى واشار الناظم بقوله حسبما اليوم عليه الشكل الى ان العمل في زمانه جرى
على هذا القول وقوله في الحرف خبر مبتدا محذوف تقديره هما وجمعهما على بدليل قوله عليه
الشكل كما كانت في قوله نحو جذع النخل وبني قبل قطعه عن الاضافة مع نية معنى
المضاف اليه المحذوف ما ذكرنا اي الحركتين عليه من الف ثابتة او محذوفة او ياء وما في قوله
حسبما مصدرية وحسبما معناه مثل وهو منصوب على انه نعت لمصدر محذوف مثل استقرار
اي الشكل اليوم عليه والشكل مبتدا وخبره عليه والنقطتين وخبر عليه واليوم متعلق بما تعلق به
الخبر واليوم عبر باليوم عن زمانه وذلك من باب تسمية الكل باسم البعض وهو سائغ واقتصر الناظم
على القولين الذين ذكرنا انه ذهب الى اختيار كل واحد منهما ذاهب كما قدمناه في المسألة قولان اخران
احدهما ان تجعل الحركة على حرفها الذي يستدعيها وعلامة التنوين على ما يستدعيها وهو الالف
او ما يقوم مقامه وصورة ذلك هكذا عليما قوى وقال الداني واما زمنة عند هذا القائل
بين التنوين والحركة لا حيث لا داعي للتنوين والاخر جعل حركة الحرف عليه لا استدعاء اياها
نظرا مع التنوين اما رفضها فتجعلان على المستدعي للتنوين وصورة ذلك هكذا عليما ماء
قوى قال الداني وذهب الى هذين المذهبين قوم من متاخري النقاط لا اعلم فيما علمت
قال وان اذا نصب نونا ان تقف لنسفعا وليكونا بالالف لما في حكم علامة التنوين وجميع
علامات انثا هنا الى حكم علامة تنوين اجرينا مجراها لكتبها الفا على مراد الوقف احدهما
نون اذا كقوله تعالى واذا لا يلبثون خلفك والاخر نون لنسفعا بالناصية وليكونا من الصاغرين
واما نون لنسفعا وليكونا فهي نون التوكيد الخفيفة المختصة بالافعال وحقها الرسم
نونا كغيرها لا انها كانت ساكنة وايدت في الطرف ملازمة للحركة وتبدل في الوقف الفا
لذلك اما اذا فاشار النقاط الى ان نونها اصلية وكذا القياس كتبها نونا لانه لما اشبهت
النون الخفيفة في كونها ساكنة في الطرف ومفتوحا ما قبلها مبدلة في الوقف الفا كتبت في
جميع المصاحف الفا لذلك هذا مذهب مثار على مذهب الاكثر فيهما اذا اعرب وقد ذهب بعض
النحاة الى انها ظرف لازم للاضافة وحذف ما اضيف اليه وعوض تنوين العوض فهو على هذا القول
منون ويختلف بالالف على القياس وعلى هذا الخلاف اختلف النحويون في كتبها فمنهم الاكثر بالنون ومنهم
بعضهم بالالف وهو الصحيح عند بعض بالنون اذا عمل وفقط وكتابتها بالنون اي الاصل لا للالف اذ هو
تنوين ذلك اذا نصب المضارع نسبه ان يكتب بالنون كان من قول الناظم في الالف بمعنى على
كما تقدم في قوله وقيل في الحرف الذي من قبل صوب بذلك الداني وغيره في ليس الهمزة جعلها في نص
بالالف كما لو توهم من لا علم له بتصويب الايمة وهو خبر عن مبتدا محذوف تقديره هما وفي
اذا متعلق بما تعلق به الخبر وهو حال من الالف اي نونين يعني الهمزة وكسرها بفعل الكسر
في شرطية حذف جوابها لدلالة الكلام عليه والتقدير ان نصب النون وابدل منها الالف
فالنقطتان على الالف وعلى بنية الهمزة يكون صفة لنون وان زائدة بناء على رأي الاخفش ان زيادتها
لا تختص بموضع ولا بد من تقدير مضاف قبل نون ولنسفعا وليكونا في موضع البدل من ذلك
المضاف الى نون وسكن البيت بعضه وانه هكذا وهما اي النقطتان على الالف الكائن في اذا ونون
نون خفيفة الذي هو لنسفعا وليكونا واقتصر المؤلف على هذا القول في هذا الموضع ولو قدم هذا
البيت على النظم قبله لكان احسن ليدخل فيه الخلاف كما دخل في غيره وحمله على ذلك والله اعلم

ابن الداني وابو داوود وغيرهما فالاسم النقاط معترضون على جعل النقطتين على الالف لاقتضائه
ما ابدلت منه مع التنوين بما تقدم والمحققون حملوا كلا منهما على حذف مضاف اي على الاختيار وجعل
النقطتين تحليلهما مشعر بذلك اذ جعلا بسبب ذلك المشاركة مع التنوين في الامور التي سبق ذكرها
والتنوين ليس كذلك فتعين فيه بل مختار وقد صرح التجيبي في هذا الموضع بالقولين المتقدمين وفي كلام
ما يشعر بجريان الاقوال الاربعة فيه وبانه قال وما رسمت فيه النون الخفيفة الفا يجري فيه ما يجري في
المنصوب المنون تنبيه جميع ما تقدم من قوله وان تقف بالالف في النصب الى هنا ينقسم الى
قسمين احدهما ماء وبابه والاخر ما سواه من المنون الثابت الالف وباب مفترى وباب اذا في
يكونا ذا ما باب ماء فقد قدمنا فيه ثلاثة اوجه احدها جعل النقطتين على همزة بعد الالف والالحاق
بعدها وما يتنوع والثاني الحاق الف بعدها ويتنوع الى اربعة باعتبار جعل النقطتين عليها
او على الالف او على التجريد دون اعادة او معها على ما تقدم والثالث الحاقه حمراء قبل الهمزة ينبني
همزة ويتنوع الى اربعة كالذي قبله ثم كل واحد من هذه الاربعة الاخيرة يتنوع الى ثلاثة
نظرا الى المحذوفة هل تلحق ويجعل عليها المد او يكتفى بالمد عنها كما يقوله المؤلف
في محله او يكتفى بها عن المد ولم يذكره المؤلف وذكره الداني عن عامة اهل العراق فيبلغ هذا
الوجه الى اثنا عشر مضافة الى الاربعة في الذي قبله فتكون ستة عشر مضافة الى الواحد الذي قبلها
فتلك سبعة عشر وكلها تتصور على نقط الخليل ومثلها على نقط اهل الاندلس فيتحصل فيه
ما اداه اربعة وثلاثون وجها واما القسم الثاني وهو المنون الثابت الالف وما ذكر معه فيتنوع
بحسب افتراق النقطتين واجتماعهما الى اربعة كما تقدم ويبلغ الى ثمانية باعتبار نقط الخليل
ونقط اهل الاندلس فتأمل فانه ماخوذ من ا   والله اعلم   قال وقبل حرف الحلق ركبتهما
وقبل ما سواه تبعتهما تكلم هنا على محل علامة التنوين من الحركة هل هو معها فوق او
والمعبر عنه بالتركيب او عرضا وهو المعبر عنه بالاتباع فاشار الى انه ان جاء بعده حرف من
حروف الحلق فالحكم التركيب وان جاء بعده حرف ليس بحلقي فالحكم الاتباع وعلة ذلك ان حروف
الحلق لما بعدت عن مخرج التنوين الذي هو طرف اللسان كان حكمها عند هو في اللفظ
الاظهار فجاء النقط مشعرا بذلك اذ تركيب التنوين مع الحركة ابعاد لها عن حروف الحلق
خطا كما كان يبعد منها لفظا ولما لم تبعد بقية الحروف عن مخرج التنوين مثل بعد حروف
الحلق بل منها ما قرب جدا ومنها قريب فقط كان حكمها عند هو الادغام في بعض والاخفاء
في بعض والقلب في بعض فجاء النقط مشعرا بذلك اذ اتباع التنوين الحركة تقريب له من
تلك الحروف خطا كما كان قريبا منها لفظا وصورة ذلك مع الحلقي هكذا عليما حكيما
سميع عليم جرف هار ومع غير الحلقي هكذا قوما صحيحا ملك مقتدر عليم بما على هذا الوجهين
فيه والملحق بحروف الحلق فتدخل الهمزة اما ان كانت محققة فلا فرق بينها وبين غيرها من حروف
الحلق واما ان ذهبت بسبب نقل حركتها على ما عند ورش فالحكم عندهم كذلك ايضا اما
مراعاة الاصل عند من يعتبره واما لظهورها لفرع اللسان لها بالتحريك البعد لها عن
الادغام وما يقرب منه عند من لا يعتبر الاصل ويشمل كلامه ايضا الخاء والغين المعجمتين وذلك
بناء على المشهور من ان حكم النون والتنوين عندهما الاظهار واما على ما جاء شاذا عن نافع
عن قالون من الاخفاء فالحكم الاتباع وظاهر كلامه ان الحكم مع ما سوى الحلقي الاتباع وان
كان [illegible] النظر ووجهه الشيء [illegible] للقدماء والمحققون من المتاخرين
حكموا بالتركيب قياسا على ما فرك بنقل الحركة لتخص التنوين في الموضع بالحركة البعدة
لما بعده والذي [illegible] البعد انما تحصل بالتركيب واستثنوا من ذلك ما اذا الاولى فحكموا
فيه بالاتباع لانه لم يجر فيه التنوين ولذلك [illegible] وكتبه اكثر الروايات
بين فتح الكاف وتسكين الباء بعدها بناء على انه فعل ماض [illegible] المجيد ومعناه [illegible]

الطلب

الطلب كما قيل في قوله تعالى والولدات يرضعن وفي قولهم صلى الله على محمد ورحم الله زيدا او غير
الله لغاه وقع في بعض الروايات بكسر الكاف وبفتح الباء بعدها نون التوكيد الثانية وهذا
ظاهر ويحتمل هذين الوجهين يروى قوله انبعثتها وكل واحد من الظرفين يتعلق بالفعل
الذي بعده وما موصولة او نكرة موصوفة او زائدة قال والشد بعده مجزا لمن ادغم او غيره
نحوه كيف جرا اعلم ان من احكام التنوين ما يختص به وقد تقدم اكثرها ومنه ما يشاركه فيه
في غيره واليه اشار هنا وبعده انه اذا وقع بعد التنوين احد الحروف الاربعة التي جمعها حجاد
لمن وهي اللام والميم والنون والراء فهو هدى للمتقين هدى من ربهم يومئذ ناعمة غفور
رحيم فان ذلك الحرف يشدد بعلامة التشديد [illegible] واما دال على ما سيأتي ان شاء الله تعالى
وبيان ذلك التشديد بيان ان لفظ التنوين ادغم في ذلك الحرف ادغاما تاما قلب لاجل التنوين
وصار من جنس ذلك الحرف ولذلك سمي ذلك الادغام هذا النوع بالادغام الخالص والشد بعده
واراد به علامته وخبره في المجرور وبعده مضاف في الاصل الى ضمير عائد على التنوين وهو في موضع الحال
من [illegible] نحو الضمير في قوله تعالى وما [illegible] لا حاجة للناظم انه حال مقدم على صاحبه المجرور
[illegible] وغيره بعده كيف جرا اراد بغيره باقي حروف المعجم وهي حروف الاظهار نحو عليم
حكيم وحروف الاخفاء نحو غفور شكور وحروف القلب نحو عليم بما وحروف الادغام الناقص وهما
الياء والواو نحو قلوب يومئذ واجفة ومراده انك تعري جميعها من الشد الذي كلامه فيه واما الحركة
فلا بد من جعلها اذ لا موجب لذهابها بل ربما اوقع عدمها في اللبس [illegible] يجعل محذوف بعده
الفعل المشتغل بالضمير والفاء زائدة [illegible] قوله تعالى فاياي فارهبون وكيف حال من ضمير جرا [illegible]
[illegible] على اضافة او غير مدغم والاقرب ان كيف جرا مستثنى عنه قال هذا اذا ابقيت عنه الياء
والواو غنة لدى الادغام [illegible] الاحرف العوالي من غير حرف ولدى النحاة [illegible] العرف ثم قدمهم
ومخفي هذا مشدد وهذا مخفي يعني ان ما ذكر من شمول التعرية لجميع الحروف المغايرة [illegible]
المشروطة الواو والياء انما يتناول الياء والواو اذا كانت غنة التنوين [illegible]
التلاوة [illegible] عند اجتماع معهما لان الادغام فيه حينئذ غير تام ولاجل ذلك تسمى هذا النوع
بالادغام الناقص والادغام ايضا غير خالص وهو ما ذهب [illegible] المعجم وصوته [illegible] خروجه وهو
ما ذهب فيه [illegible] لا صوته وتبيان حكم الخالص والناقص في غير التنوين وتقدم حكم الخالص فيه
وتكلم هنا على حكم الناقص فيه فذكر ان حكم الواو والياء عند القراء النقط اذا ابقيت عندهما صوت
التنوين [illegible] هذا الذي عبر عنه بالغنة ان يكونا عاريين من علامة التشديد كالتي لاحرف التي لا تشد
وهي حروف الاظهار والاخفاء والقلب اذ لا فرق بين الجميع لوجود صوت التنوين مع الجميع واشار
بقوله ولدى النحاة الخ الى ان مذهب النحويين هنا مخالف لمذهب النقاط لان النحويين يقولون لا
فرق بين وجود علامة التشديد وعدم وجودها فمتى وجدت اعلمتنا بالادغام ومتى عدمت اعلمتنا
بالاخفاء [illegible] من جعل علامة التشديد على الواو والياء وان بقيت الغنة والنقاط [illegible]
جعل علامة التشديد عليها [illegible] بالادغام الخالص لانه ميز بينهما [illegible] ما ينبغي اذا لم
يشدد [illegible] الاخفاء [illegible] حروف الاخفاء [illegible]
وجعل التنوين [illegible] والياء [illegible] الادغام [illegible]
ولذلك [illegible] الخالص [illegible] النافع [illegible]
[illegible] الوجهين وكذلك
[illegible] والتجيبي [illegible] الناظم [illegible] هذا [illegible]
[illegible] هذا [illegible] والظاهر [illegible] الجملة
هي دليل جواب اذا [illegible] المصنف [illegible] جواب اذا [illegible] دليل الجواب
والجواب [illegible] او معدوم ومن غير [illegible] لمصدر محذوف
ماخوذ من معنى الكلام [illegible] من غير [illegible]
على بعد ان [illegible] خبر [illegible]
والاشارة من قوله هذا مشدد وهذا مخفي [illegible] محم ومخفي وانما تعود على [illegible]

مدغم ومخفى وهو المدغم فيه والمخفى فيه اذ لا بد للمدغم والمخفى مما يدغم فيه ويخفى عنه
وخفيا فعل ماض مفتوح الاول والياء مع ضمه لانه لازم ولا يبنى للنائب الا المتعدي والعم للاطلاق
تنبيهات — الاول اشتراط الناظم ابقاء الغنة الظاهر انه لا يحتاج اليه لان كلامه على ضبط
مقرا نافع ولم يرد عن نافع الادغام التام في الياء والواو وانما يروى عن حمزة من طريق خلف
وانما جعلها الاتباع بهذا الشرط مع تكلم على الضبط لجميع القراء كالداني وغيره فيتوالى
قراءة بطريق بلا ضبطهم كذا وان قراءة بطريق غيره فضبطه كذا فلا الناظم النافعي
روى عن نافع وعن ورش وقالون تشديدا بابقاء غنة النون والتنوين عند الراء واللام
فجعلها في هذه الرواية حكم الواو والياء والواو بالنون الثالث قال ابن مطروح اختلف في حكم
النون والتنوين عند الميم فقيل الادغام ناقص وصوتها باق في الميم فيجعل على هذا
القول حكم الواو والياء وقيل الموجود صوت الميم المبدلة منها وقيل صوت الميم المدغم
فيها وقيل صوتهما معا وعلى هذه الثلاثة فالادغام خالص فجعل النون عند الميم
علامة ما توهمه بعضهم في الثاني والرابع انه ناقص وليس كما زعم فــال
وعوض ان تثبت ميما صغرى * منه لباء واذ بذاك تعرى: ذكر التركيب والا نباء لان من
احكام التنوين المختصة به ويجمعه ان التنوين اذا لقي الباء جاز فيه وجهان احدهما يجعل
النقطتين فيها بعنى بلا تغيير كما يجعلان مع الياء وغيرها مما دل عليه قوله قبل هذا وبل
ما سوى الى ان يتفقهما لان الباء داخلة في ما سوى حروف الحلق وصورة ذلك عليما بما والثاني ان يجعل
تصور من علامة التنوين ميما صغيرة واشار بقوله ان تثبت الى فك حتى يجزه هذين الوجهين
وعلى الثاني بقوله اذ بذاك تعرى الى ان التنوين عند الباء يقلب ميما في التلاوة فيكون تتمة ميما
في النقط مشعرا بذلك وصورته هكذا عليم بما واقتصر الداني والنحو على الاول وذكر ابو داود الوجهين
واختار الثاني والناظم يحتمل ان يكون الاول عنده هو المختار والتقديم في كلامه ويحتمل الثاني لما
يه وتوكيده ما تنون والتكميل واتى الناظم بصغرى مجردة وفيه وافقه مما من البحث عنه فولم بحصونه
صنون والضمير في قوله منه عائد على التنوين واراد به علامة النقط هي كصورة الحركة ولذلك قال
اذا صورته ميما لا يجعل على ذلك الميم علامة السكون لان ذلك الميم بمنزلة الحركة وكما ان السكون
لا يجعل على الحركة لم يجعل على ضرايتهما ولعل يقرأ فيه ضبطه بياء مثناة من اسفل اي بذاك تعرى
التنوين ويصح ان يكون بتاء مثناة من فوق مفتوحة اي بذلك تعرى انت ولا يصح ضم التاء لان
الضمير حينئذ مؤنث فيمتنع عوده على التنوين لانه مذكر ولا يقال انه يعود على نون التنوين لان
اضافة الشيء الى نفسه يرده فــال او حكم نون سكنت او تلغى: سكونها عند حروف الحلق
لما فرغ من احكام التنوين التي بالكلام على احكام النون الساكنة لمشاركتها للتنوين في اكثر الاحكام
وانما ذكر في هذا البيت الى ان حكم النون الساكنة اذا لقيها احد حروف الحلق الستة ان وقعت في التنزيل
ان تجعل عليها علامة السكون اما ما اختاره من الداني وغيرهما على ما ياتي ان شاء الله واعلم ان ذلك
لان حكم النون عند حروف الحلق الاظهار في اللفظ لبعد مخرجها من مخرجهن فلما كانت يقرعها
اللسان في اللفظ جاء النقط منها على ذلك بصورة السكون وهكذا دالة على قرع اللسان لها لفظا
الشارح في كل ما يقرعه العضو المعتمد عليه وضعا مما دل نص عليه الناظم بعد هذا بقوله في حكم
سكونه مصور كما كان تركيب التنوين فلا هذا الاعلى ذلك فتصوير السكون هنا بمنزلة التركيب في
من واسواه في ذلك كانت مع هي في كلمة وهي في كلمتين وهي في جار ومجرور ذلك الموضع
هذا من يعبد الله منهم من على منون ونشهد منكم موطا من لعالمين واما ورش فانه عند عمرو حكم من
انعقد جواز بنقلها بالحركة لا بالسكون وهذا الحكم غير المعين والخاء والعين فغير متعين عليه ويحمل
كذلك على المشهور ولما على رواية الاخفاء بالشاذة في حرف عندهما الحكم عند سايرهما الاخفاء فنبه
باية اثر هذا البيت وحكم سكون وخبره وما داخلة عليه وتسكنت في محل الخفض لنون والخلق مضاف
ومن لانه متضمنا للوقف وبه يتعلق الحلق وسكونها مفعول فيطفى على حذف مضاف اي علامة سكونها فــال
وعنه كل ما سواه تعرى: وان تشا صورة ميما صغرى: من قبل باء
شدد بلزوم: في كل ما السكون فيه قد يخص يعني ان حكم النون الساكنة اذا اتبعها حرف غير حلقي ان
تعرى من علامة السكون وانما كان ذلك لان النون عند غير حروف الحلق غير موجودة في اللفظ وصار

دكونها غير مدغمة او مخفية او مقلوبة فلما كان اللسان لا يقرعها في اللفظ جاء النقط مجعولا
على ذلك بعرو النون من علامة السكون ليدل على عدم قرع اللسان ثم كما انا ابدلنا التنوين من قبل
هذا دليلا على ذلك بتعرية النون هنا بمنزلة الاتباع في التنوين وتشمل قوله ما سواها
ما سوى حروف الحلق حروف الاخفاء متصلة معها نحو انت او منفصلة عنها نحو ان كان ومن
الخلف متصلة معها نحو منشا او منفصلة عنها نحو من بعد وحروف الادغام المنفصلة عنها نحو
من لدنه ومن وال وابو الباب النطق نحو الدنيا وقنوان لان النون حينئذ مظهرة فعلمها تصوير
سكونها وكلام الناظم يقتضي تعريتها العموم وليس كذلك وان بعضهم اجاب عنه بان بعد هذا
ما ظاهر سكونه مصور يرفع هذا الابهام لان ذلك الكلام في غير النون وعنه يتعلق بتعرى ولا
كما هو فيها انها نكرة موصوفة بمعنى حرف وقوله وان تشا صورة ميما صغرى يعني ان النون
الساكنة اذا لقيت الباء جاز فيها وجهان احدهما تعريتها من علامة السكون حسبما دل عليه
العموم السابق وهو اختيار الداني والثاني هو اختيار ابي داود انما تصور ميما صغيرة تنبيها على ان
النون انقلبت في اللفظ ميما لموافقتها النون في الغنة والباء في المخرج ولم يبين الناظم موضع
هذه الميم لانه ورد كلام بين الداني انه جعل على النون هذه وكلام ابي داود في ذلك اختلاف ونص كلام ابي داود
بعد ذكره ذلك الوجه الاول والذي اختار ان تجعل على النون ميما صغيرة مكان السكون ونص ابي عمرو في حكم
النون عند الباء ان تعرى من علامة السكون وان تجعل في موضع النون ميما صغيرة حمراء وكان حسنا
والاختيار على الاول فابو داود صرح بجعلها مكان السكون وظاهر كلام ابي عمرو انها تجعل في موضع
النون لان النون تكون خلاء وهذه الميم حمراء وعلى الخلاف حمل الاكثرون كلامهما في اختيارهما مذهب
ابي داود وتاول بعضهم كلام ابي عمرو على هذه مضاف اي ان جعل في موضع سكون النون وقد
يتاول على جعل في بمعنى على فيتفق مع كلام ابي داود ويكون كلام ابي داود تفسيرا لكلام ابي عمرو
وقد يقال ان مذهب الناظم فيه كمذهب ابي داود لان كلامه في هذا الفصل كله هل تجعل على النون
علامة او لا واتى المصنف بلفظ صغرى مجردا على عادته وقد تقدم منعه ومن قبل في قوله تصور
وقوله شدد بلزوم الخ لما فرغ من احكام النون الخاصة بها اشار هنا الى احكامها التي يظهر
اثرها في غيرها وستشير الى ما هو مشترك فذكر هنا ان الشد يلزم فيما كان يدغم فيه التنوين وعبر بذلك
مما حقه عنه يلزم تشديده بعد التنوين وهو ما تقدم له في قوله والشد بعد في نصير ولما كان الشد بعد
التنوين خاصا بهذه الاحرف بعدها وكانت الياء والواو لا تشدد ان جعل التنوين ليس بمدغم فيها وكانه
عنده مخفيا وخص الادغام بقوله ابتر لظهور الا ترجيحها واما الادغام اذا اطلق يحمل على الخالص ومثال ذلك
من لدنه من ملك من رزق من نعمة وتشد مبتدا وهو على تقدير مضاف اي ووضع علامة التشديد
وخبره يلزم وبه يتعلق المجرور سوغ الابتداء بالنكرة التنويع لانه نوعه الى لازم وجائز
والى ما يرد الواو والياء ولا ظهر في ما انها نكرة موصوفة بمعنى حرف والتنوين منها
ويدغم خبره وبه يتعلق المجرور فــال والواو والياء اذا اخفيتا: عنهما عندهما انتا
علامة التشديد والسكون ذكر هنا على الحكم المشترك بين النون وما بعدها اذ تشديد الحرف ملازم
لتسكين النون وتعريتها ملازم لتعريتها ومراده ان الياء والواو اذا اخفيتا عندهما غنة النون وادغمت
فيهما ادغاما ناقصا بان الحجب النون وبقيت الغنة فيهما التخيير في وجهين احدهما تسكين النون و
تشديد ما بعدها من واو وياء وهذا معنى قوله انتا علامة التشديد والسكون وهذا الوجه هو اختيار
ابو داود والداني وقد يفهم ذلك من الناظم لتقديمه به ومن تصريحه بذلك في الطاء عند التاء بعد هذا
اذ هما سواء ووجهه ان النون لما بقي صوتها اشبهت المظهرة فسكنت ولما انعدم لفظها لعدم
قرع اللسان لها اشبهت ما ادغم ادغاما خالصا فشدد ما بعدها فهي مظهرة من جهة صوت الغنة
مدغمة من جهة عدم قرع اللسان لها فجاء النقط منبها على الامرين معا والوجه الثاني انك تعري
النون من السكون والواو والياء من التشديد بدلا من الحركة وهذا معنى قوله او عريهما والنون اي عري
الواو والياء والنون ووجهه ان تعرية النون تشعر بانعدام لفظها في قرع اللسان وتعرية ما بعده
من التشديد تشعر بان ما ادغم فيه ادغاما ناقصا لان هذا الوجه يلزم عليه الالتباس بالاخفاء الا
في ان عنه بالخط وعرى الاخفاء كما قد ضاع التنوين وصورة ذلك على الوجه الاول هكذا من يوم من
ولي وعلى الثاني هكذا من يوم من وال والواو والياء مبتدا وخبره اذا وما دخلت عليه والسكون معطوف

على علامة تنبيهات الاول قد ظهر ما جلبنا به كلام الناظم ان الذي في ضبط الفرق مع الواو والياء
وجهان لا غير وهما ما فسرنا به كلامه وبذلك صرح الداني وابو داوود وغيرهما ممن يعتمد على قوله
خلاف ما زعم من لم يفهم كلام المصنف ولا اعتمد على نصوص ايمة هذا الشان حيث جعل كلام الناظم
دالا على ثلاثة اوجه واحد من الوجهين الذين حط عليهما كلام الناظم ووجهان لم يعرج بهما احد من
ايمة النقط وكلام الناظم بعيد عما ذكر الثاني اقتصر في ابقاء الغنة على الواو والياء بناء على
المشهور وان ابقاهما خاص بهما وقد ذكرنا ان من الرواة من ابقى الغنة عند الراء واللام فعلى
مذهب الحكم عندهم كالحكم عند الياء والواو ومن ضبط ذلك على الوجهين وهكذا الامر في ابقاء النون
عند الميم على احد الاقوال الا ان في المنفذ متبعي ابي مطروح ان الصوت الموجود صوت النون تكون
الضبط على الوجهين في النون عند الواو والياء الثالث الظاهر ان اشتراط ابقاء الغنة هنا
لا يحتاج الناظم اليه ايضا لما نبهت عليه في التنوين بل كان الظاهر قوله او تثبيت مستغنى عنه
ايضا لان [illegible] قوله او عرها تقييدا ما ابانه والله اعلم قال وكل ما قلبته او تتميم
فالشكل نقط والتعويض حكم هذا البيت وما بعده الى ان يذكر بعد البيتين الذين اولهما فيجمع
اعلاه لان الكلام في الجمع في صفة الحركة كما في الناظم وانه اذا قدم هذا الفصل هناك ثم يذكر بعده
التنوين فهم ان التنوين لا يكون الا على صورة وهاذه الحركة غير الخالصة تقدم الكلام
ليعلم انه على صورة الحركة الخالصة او انتهى في ذلك بالنقط الاول وهو الذي اذا تكلم على التنوين
بان كلامه على الحركة الخالصة وبين الناظم هنا حكم الحركة غير الخالصة وهي نوعان نوع
حركته مشوبة بسكون وهو المعبر عنه بالاختلاس وربما عبر عنه بالاخفاء وبالروم قال
لا هزاز وحقيقته ان ينطق بثلثي الحركة ونوع حركته مشوبة بحركة اخرى وهو قسمان
قسم حركته كسرة مشوبة بضمة وهو المعبر عنه بالاشمام وربما عبر عنه بالروم واختلف
في حركته فقيل النطق بحركة تامة ممتزجة من ضمة وكسرة تشبيعا وقيل النطق بحركة
تامة مركبة من حركتين ابرازا تشبيعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة
وهو الاكثر يخلو من الياء وهو الاصح وقسم حركته فتحة مشوبة بكسرة وهو الممال ولما
كانت هاذه الاقسام الثلاثة مخالفة في اللفظ لما حركته اخذ الخليل في نقطها بمذهب الدولي
محافظة على رفع اللبس وليس هو احداث قول ثالث من المتاخرين كما توهم بعضهم واما الاختلاس
فاخذ به في النون عن نافع في نعما وتعدوا ويهدي ويخصمون تنبيها على ان اصلها السكون
اتبعها ونقل عن نافع والحكم على مذهبه كما ظهر اذ هو كغيرها وحكمها على مذهب قالون
اليه الناظم ان يجعل شكلها نقطا مدورا كنقط الاعجام في الصورة في اللون ويجعل محل الشكل ان كان
الحرف مفتوحا يجعل فوقه وان كان مكسورا جعل تحته هكذا نعما يخصمون ثم يراعوا
ما تشبه به لان وعلى ذلك لبسا بخلاف الشمم والممال وانهم راعوا فيهما محل ما تشبه به الحركة دون
محل الحركة لان الحركة وجد ما يعرفها وهو الياء في المشم والالف في الممال ولا لبس معهما واما
الاشمام فهو لنافع في سيء وسيئت وفي تامنا على قول تنبيها على ان اصل الجميع الضم وحكم الناظم
في اول كلامه على الاختلاس والمشم بان شكلهما نقط بدل على اختيار كونه ويجلع في ذلك على اختيار الداني
وفيها وجه اخر وهو تعويضهما من الشكل والنقط وهو اختيار ابي داوود
لا اختلاس انه يوخذ ان من الخط بل بالمشافهة من الشيخ والتعرية تحمل على السوال والاظهر
اختيار الداني اذ ذكر بطون الناظم ان التعرى يجعل من النقط ويعرى بحركة خالصة بخلاف تعريتهم بغير حركة
سابق الحروف قال بعضهم وما اختاره ابو داوود هو مراد الناظم بقوله والتعرى [illegible]
والاظهر عندي انه معناه ان يكون تعويضه من الحركة التي يقيمه المأخوذة موصورا عرفا [illegible]
حكمهما التعرية مما تقدم يشكلان بالنقط ولا يقال انه يبقى عليه اختيار ابي داوود اذ يوخذ من قوله بعد
هذا وعره ويكون ضمير عره عائدا على جميع ما سبق لا على الممال وحده وكل مبتدا وما نكرة موصوفة
والنعم على شكل وال في الشكل عوض من الضمير وكل شكل اختلس او تتم في النقط فشكله الداخل
في النقط نقط والشكل نقط مبتدا وخبره محل خبر كل وفي خلت الياء على الخبر لحصر المبتدا من النقط
والتعرى حكم مبتدا وخبره والواو فيه والفتحة للحال على اخر ما في تعويضه والاستيناف على الوجه الاخر
قال وعوض الفتحة الممالة بالنقط تحت الحرف للامالة وعره والنقط في اشمام
سيء وسيئت ومن ابدلها تكلم هنا على حكم القسم الثالث وهو ما عرف بالامالة التي قد يعبر عنها بالبطح
والاضجاع وحقيقتها هنا ان تنحو بالفتحة نحو الكسرة وقد تسمى تقليلا وان نقصا وربما سميت تغييرا واشار الناظم

بكلامه الى ان الفتحة الممالة لا تجعل بل يعوض عنها نقط مدور كنقط الاعجام صورة ما لو [illegible] ويوخذ منها
من قوله تعوض لان العوض لا يجتمع مع المعوض منه وجهه من قوله الممالة ان لو قرا [illegible]
ثم عوضها بالنقط بل تكون الفتحة كحالها غيرها ولو قال وعوض الفتحة الممالة بالنقط وسكت
لتوهم ان موضع النقط هو موضع الفتحة فاتى بقوله تحت الحرف ليبين محل النقط وان في الحرف بدل
من الضمير في تحت حرفها وليبين المراد الالف التي نشأ عنها كما عند كثير من الجهلة وقوله
للامالة في انما كان هذا التعويض لاجل قراءتها بالامالة فلولم تحل الفتحة لما عوض منها نقط كما
عند قالون في اكثر المواضع التي يميلها ورش ويقع في بعض النسخ للامالة اي انما عوض من الفتحة
نقط ليدل على انها ممالة وصد الناظم بهذا الوجه لا اختيار واحياله ولذلك الحد النون وجيم وجه
وهو تعرية الحرف الممال من العوض والعوض منه ليقع السوال عنه ووجه ذلك كما في الاشمام
والاختلاس والبه اشار الناظم بقوله او عره او عر الحرف الممال من الامرين هكذا شرح بعضهم وقد
اشترنا نحن الى جعل ضمير عره عائدا على جميع ما تقدم من مختلس ومشم وممال ولا يخفى ان الكلام
على المشم والمختلس فيه تقدم بدليل قوله بعد هذا والنقط في اشمام الخ ولا جرى على ما ذكره المصنف في
الفتحة الممالة بين ان يكون الفها ثابتا او محذوفا كتب بالياء او لا حتى يدخل فيه ما اميل من اوايل السور
هكذا على النهار ومن ذكريها وخطيهم وطهر الا ان مراده من ذلك ما اميل وصلا ووقفا نحو مجريها ومرسيها
والكافرين والنصرى والنهار عند الجمهور واما وصلا نقط النهار وعند الخليل واما ما يمال وقفا وقف كالاسم
المقصور وما فيه تراكي فصل نحو مفترى وترى الشمس وبعرى وصلا بفتحة خالصة في الصواب فحكمه بما
يدل على ان الفتحة الخالصة لاجماعهم على ان النقط مبنى على الوصل هكذا مجترى وترى الشمس وقوله
والنقط في اشمام الخ لما كان كلامه اولا يوهم وضع النقط في موضع الشكل المشم والمختلس معا فوق
او تحت وكان الحكم عند ايمة هذا الفن ان ذلك خاص بالمختلس اشار هنا الى ما في ذلك الابهام بذا الى
نقط المشم محله امام الحرف تنبيها على انه يشار بالكسرة الى الضمة اذ محل الضمة التي هي نقط مدور امام
هكذا سيء وسيئت وجوه واقتصر الناظم على هذا الوجه اختيارا منه وفيه بيان عمل الشياخ بين بهم
ديم وفيه وجه اخر وهو ان تجعل نقطة تحت الحرف وكذا التيسير ابتدا وابانه ثم يرتد الى مرتبة الضمة وهم يميط الى
مرتبة المكسور ولا تجعل النقطة فوق السين كما زعم بعضهم لان جواز وضع الضمة فوق الحرف خاص بالاشكال
الماخوذة من الحروف الا اذا اخذ بمذهب المتقدمين في جعل الضم اعلا والفتح امام وهو مما اجمع
الناس على اطراحه واحترز بقوله سيء وسيئت من نحو هنا في تامنا لانه اخر الكلام عليه الى باب النقص
من الهجاء والنقط مبتدا وفي اشمام يتعلق بمحذوف وشاع ذلك ان التقدير ليس بحرفية محضة وجملة نظرا مع امام
خبر عن النقط وخبر امام مع كونه ظرفا مقطوعا عن الاضافة لانه نوى لفظ المعدود كما [illegible]
لله الامر من قبل ومن بعد بالكسر من غير تنوين اي من امام السين قال [illegible]
لما فرغ من الكلام على احكام الحركة شرع
في الكلام على احكام السكون والتشديد والمد اذ كلها دالة على معان قائمة بالحروف وقوله
في السكون هو على تقدير مضاف او بيان احكام السكون ومثل ذلك يقدر في التشديد وقوله
وموضع المد اي وبيان موضع المد والمد والمط معناهما واحد وهذه الالفاظ التي هي السكون
والتشديد والمد مصادر في الاصل وهي في الاصطلاح واقعة على الاشكال الدالة عليها واحكام
السكون المذكورة في هذا الباب هي صورته وموضعه واحكام التشديد المذكورة فيه هي صورته
وموضعه وما هو مستغنى عن الحركة ام لا واما المد فلم يتعرض فيه لصورته وانما تعرض لموضعه وكلام
اهل الرواية صورته مواجهة العطفة الذي هو مطة يحتاج الى الكلام عليه بخلاف غيره والقول مبتدا خبره محذوف
وحرف الجر متعلق به وموضع مخفوض عطفا على السكون ومن التشديد وحال من موضع قال
اشار هنا الى صورة السكون والى محله
[illegible] علامة السكون اعلاه والتشديد [illegible] الشين
صورته اشار اليها بقوله بدارة علامة السكون ومحله اشار اليه بقوله اعلاه وكانه يقول جعلامة
السكون دارة تجعل فوق الساكن اي بالشين عنه هكذا الحمد لله والضمير في اعلاه عايد على الساكن
المفهوم من قوله السكون لان السكون صفة ولا صفة لابد لها من موصوف تقوم به واقتصر في علامة
السكون على الدارة اعتمادا على اختيار ابي داوود واقتدا بمصحف النبي صلى الله عليه وسلم لان الكثير مما هو
على ذلك بها اقتدى من تقدم عند اهل الحساب من جعل دارة صغيرة في المنزلة الخالية من العدد دلالة

على الخليل فلما كان الحرف الساكن خاليا من الحركة جعلوا عليه تلك الدارة دلالة على خلوه من الحركة وجرى بذلك
عمل المتاخرين وفيه مذاهب اخر لم يتكلم عليهما الناظم لكون القرا جرى تركوا العمل بهما منها مذهب
الخليل واصحابه من ان علامة السكون الخا هكذا الحمد لله واراد من ذلك الحرف الاول من خفيف ومنها
مذهب نقاط الاندلس ان علامة السكون جرة هكذا الحمد لله وارادوا بذلك مذهب الخليل لانهم اسقطوا
راس الخاء وابقوا مطتها غير ان مذهبهم انما يجري مع نقط الدوءلي ومنها مذهب بعض النحاة والقراء ومن
اهل المدينة ان علامة السكون الهاء هكذا الحمد لله ووجهه ان اصل الوقف السكون والهاء تزاد في الوقف
للسكت نحو كتابيه فهما من خواص الوقف وايضا فقد اشتركا في كون كل واحد منهما ليس بحرف مخصوص
ولذلك امتنع عند النحاة [illegible] وبضربها [illegible] ولم يمل نحو [illegible] ومعذر ذلك فهو [illegible] كما
يقولون بافتقار الساكن الى علامة السكون وعلى ذلك نقاط العراق فلم يجعلوا للسكون علامة اصلا [illegible]
بدارة جواب شرط مقدر اي ان تسال عن علامة السكون فدارة علامته ودارة خبر مقدم وعلامة السكون مبتدا
او علامة خبر في محل الصفة لدارة او خبر مبتدا محذوف اي وهي اعلاه وفوق والتشديد بحرف الشين اعلاه
صورة التشديد شين بغير معرفة لا مبطوحة ولا منقوطة ويريد ايضا انها اعلاه اي اعلى الحرف المشدد
ومعنى اعلاه الثاني فلا لانه اعلاه الاول عليه وهذا الوجه هو مذهب الخليل واصحابه وعليه نقاط المشرق عند
بعض العراق فانهم لا يجعلوا للتشديد علامة لانهم يضبطون المشدد ويتركون غيره ومراد الخليل هنا
الحرف الاول من شديد فاجتزى بذلك لان العرب تستغني بذلك بالحرف الاول من الكلمة والكلام بدليل
قول الشاعر [illegible]
الا تا ركبوا قال بعضهم وعلى هذا المعنى وسم الصحابة رضي الله عنهم في المصحف اوائل [illegible] الاول الذي يركبون وبالنون
الاول من كل كلمة منها وفيه نظر سياتي وهذا الوجه اختاره ابو داود ولم ينقط باحركات الماموره
من الحروف لكون تشريع الجميع واحد وهو الخليل فال ويجعل الشكل كما قال الامام او
تحت ان علاه يعني انك لا تكتفي بالحرف المشدد بجعل علامة التشديد التي هي الشين بدونه بل يزاد تمتنع
الى ذلك شكل الحرف فتجعل واوا صغيرة امام الحرف يعني في الضم على قول فيه وياء صغيرة تحت الحرف يعني في
الكسر والف صغيرة مبطوحة اعلى الحرف يعني في الفتح ومثله في محل الضم على قول وهذا معنى قوله كما قاله الامام
على حسب ما ذكرناه في اول الكتب صفة الشكل وبعلمه واو هنا للتنويع والضمير امامه واعلاه عائد على الحرف
المشدد الذي دل عليه التشديد وتحت مضاف في الاصل الى مثله لانه حذف عنه ولذلك بناه على الضم ولم يبين انه
ان تكون الحركة المجعولة بدون من الشين الذي نص عليه الداني وغيره ان الحركة تجعل بدون الشين هكذا
وذكر بعضهم ان الحركة لما كانت تدل على شيء واحد وهو التحريك والتشديد على تشبيه التحريك والتشديد
كانت له مزية استوجب بها القرب واما حركته امامه واسفل فلم تتوارد مع الشين ان الشكل يعول
فاعلة وكما قلت في محل الحال منه والظاهر ان قوله امامه وتحت واعلاه مستغنى عنه بقوله كما قاله الامام
اتى به لتتميم البيت او زيادة بيان وقد يقال انه اراد بقوله كما قاله الصحة فقط وبما هو بيان العراق
انكراروانه كلهم قال وبعض اهل النقط دا يجعل يكون ان كان يكسر اسفله
وبوقفه فتحا وفي انضمامه بنون امثل من امامه يعني ان بعض اهل النقط يجعلون علامة التشديد
الا داله وادا بدل الدال من شد وكذلك يرمزوا على الشين لتنكروا ذاك اللفظ فما دل لذلك فلنبني الكلام ذلك
وجهها التكل وكانها هي اللفظة كلها وعلى هذا الوجه نقاط مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وتبعهم عليه نقاط
الاندلس وهو اختيار الداني وذكر الناظم ان هذا الوجه يختص باعلى الحرف كما اختص به الشين بل يجعل
باختلاد الحركة فان كانت كسرة كان تحتها الحرف وهو معنى قوله يكون ان كان بكسر اسفله
بوقفه وهو معنى قوله وبوقفه فتحا وان كانت ضمة كان امامه اي بوقفه وهو معنى قوله وفي انضمامه بكون الاجراء
وانطالع يجعل بوقفه في حالة الضم قياسا على الضم عن الضمة اذ جعلت دون فجاءتها التيسير الواو والهاء في
على الشد وهي ان يجعل المجعول الاول وذا لا هي المجعول الثاني وحاء علم عائد على بعض واسم يكون عائد على
الدال وفاعله الضمائر وهي اسم كان ولا يلغو المحذوف تعود على الحرف المشدد الذي دل عليه المشدد
اسفله ظرف في محل خبر يكون وتكسر في محل خبر كان والباء للتصاحب لا ان كان مضموما يكون
من تجيز الحال من المضاف في موضع خبر يكون بعد وحيث دلت عليها الاولى وبها مصدر في محل الحال من انها
على مذهب من يجيز الحال من المضاف اليه مطلقا او يكون الدالي دون الحرف بحالة كونه مفتوحا او تكون
لكن ان يجعل ووجه ما يكون دون الحرف ان كان مفتوحا وفي انضمامه فقد يكون التابعة ومراعاتهم غير هذا الاستثناء
اعتراضي بين الاسم والخبر ومعنا الا شك قال وصرداة دون فا يبان وفي تسوى لا بالمتكسر
عنه او مناجي هو الدال المعبر عنها بطرحه ان كان دون الحرف بكونه قد يبان لانكسر
في [illegible] خاصة اما تقدم هكذا الحمد للعوان كان في غير الفتح الصحيح وقد يمان لانكسر
يكون او منكسرا الى اسفل لاقا يصيبن ولا يلتبس وذلك
قوله الحق وفي الكسر اسفل هكذا يرى الذاكر وضربا منه او لا يبان حيره وفي الضم قدامه وفي حالة الكسر اي تحته في حالة الضم امام هذا
[illegible]

العائد على الدال وجازة ذلك لان المضاف جزء المضاف اليه وفوق اما منصوب غير منون على نية لفظ المضاف اليه
واما مضموم على نية معناه ومنكسا في خبر مبتدا محذوف تقديره طرحاه دل عليه الاول وفيه سوء الاستعمال من اهل
خط و[illegible] السعد [illegible] قبله والله تعالى اعلم قال من غير شكلة اما نسوا منزلها والبعض
منهم اشكلا كالاول وبعضهم والطرف يعني ان نقاط المدينة الذين علامة التشديد عندهم دال
مختلف عملها باختلاف الحركة اختلفوا هل يجمع بين الشكل والشد او لا على ثلاثة اقوال الاول ان
الشد تقع على الشكل لتنزله منزلته فيه بيان المعنيين الشد والشكل هكذا رب رب رب
وصرح باختياره ابو داود هو اوفق للناظر لان هاذه الا اشباه لم تكن في المصحف القديم وانما احدثت
للبيان فلما كان البيان بدونه استغني عنه والى هذا الوجه اشار الناظم بقوله من غير شكلة لما نسوا
منزلها والقول الثاني انه يجمع بين الشد والشكل تاكيدا للبيان هكذا رب رب رب
ومعنى قوله والبعض منهم اشكلا كالاول وقد يحتج لترجيح هذا القول على الذي قبله بان اذا كان الحرف
مختلفا فيه بالفتح والامالة نحو الدار فانه لا يتميز ضبطه لاحد المذهبين على الاخر الا بالجمع
مع احد الصلة او الفتحة او نقطة التعويض ومعنى قوله كالاول اي كما اشكلوا في اول العهم التي
مع الشد بالتنوين ولم يتكلم الناظم ولا غيره من القدماء على محل الحركة من الشد على هذا القول والظاهر
ان يكون التشد هو الذي يلي الحرف من اي جهة كان قياسا على ما قيل فيه اذا كان الشد بالشين والقول
الثالث بالفرق ان كان هذا الحرف المشدد في اخر الكلمة جمع فيه بين الشد والشكل هكذا رب رب رب
لان الاطراف محل التغيير فيطلب فيها البيان اكثر من غيرها وان كان الحرف المشدد اول الكلمة او
وسطها اكتفي فيه بالشد هكذا [illegible] وهذا هو معنى قوله وبعضهم في الطرف ابوه بعضهم
اشكل في الطرف قال الداني وهو قول حسن ووجه هذا القول عندهم ان الطرف لما كان قد يجتمع في
التنوين كان التشديد فيه غير كاف اذ كان دالا فيه على التنوين ولا تحقيق من تحريكه على حسب ما هو
ليعتمد اللفظ من غيره بخلاف الاول والوسط اذ لا يختص بهما التنوين فاغنى الشد فيهما عن الحركة
والله اعلم ولا صفة التشديد مجهولا هذا غرضي بعضها الناظم لضعفها وترك العمل بها وانكار
الشيوخ لها فاعرفنا خوف ايضا عندنا لذلك وفي واحد من غير شكلة لما نسوا لا موضع الصفة
لقوله قبل هذا واما نسوا لا يتعلق بما تعلق به ما قبله وما مصدرية والبعض مبتدا احد اخبار عليه
تساهلا وذلك ليس في كلام العرب فهي اوفقه للاضافة وفعل ذلك غيره فعيب عليه وخبره اشكلا
حال من واو على الشكل ويحاول نحت المحذوف تقديره اشكل كاشكال الاول والوجهين وبعضهم مبتدا
وخبره اشكل محذوف ولدا عليه الاول وبه يتعلق في الطرف قال وجوف واو وفي يا واو الف
مد لهمز بعدها ان اخر او ساكن ادغم او اظهرا او استقل
[illegible] في الترجمة فوائد وموضع المط من المد وذكر هنا الى موضع المط من المعدود ان يكون يجعل
فوقه والمعدود هو حروف المد الذي هو الالف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة
المكسور ما قبلها والمراد بالفوقية ان يكون بينهما بيان كما اذا تحركت واختار ابو داود الى انه يكون
فوق المد وجوه المد ويعلم به المطالعة له انه متصل به وقال التجيبي يكون اشداد المد من حرف المد
ويمتد به الى الهمز او الساكن والمختار ما قاله ابو داود وقوله لهمز بعدها تا هو او ساكن انه
به الى ان العلة في وضع المد هو وجود الهمز او الساكن بعد حروف المد وذلك انه لما كان وجود الهمز
او الساكن بعدها في اللفظ مبينا بسبب امتداد الصوت بها جاء الخط منبها على ذلك فجعل عليها
في الخط شكل مد ليبنيه على ان تلك في اللفظ ممدودة مدا مشبعا ومثال ذلك قبل الهمزة جاء سوء
قروء وقبل الساكن المدغم الداية وقبل المظهر محياي عند من سكنه وخالف نقاط العراق في هذا
ولم يجعلوا المد علامة وراوا ان وجود السبب كاف في ذلك ومط مبتدا وفوق خبره ولز بجرد الحطف
خاصة وذلك فيما قبل على ما قد منا ولهمز صفة لمط وفاعل صفة لهمز وبه يتعلق بعدها والظاهر ان
تا اخراعتو يغني عنه بعدها وساكن معطوف على همز وادغم صفة له قال وان الهمز الاول
ان تكون ان مفتوحة الهمزة زائدة والهمز معطوف على اخر ابا او ساكن مدغم او مظهر وفي كسر
الهمزة وتكون شرطية محذوف جوابها لدلالة ما تقدم عليها وان خففته بمعنى الواو ايا ولانه
اللهو اعتذ لك [illegible] الاول الهمز المصنف بقوله بعدها اذا تقدم التعليل
حروف المد فانه لا يوضع عليها مد عند اما مذهب قالون فحتجج عليه واما مذهب ورش وكذلك
على المشهور من انه عنده متوسط وكذلك على رواية الخضرمي بباب اخر واما على رواية الا اقتصار
فان فيه وجه ما يمنع عليه من الشيب بوضع عليه الشيب على وجه ان قيل بمعنى المد على رواية

التوسط اذ فيه زيادة قليل او جعل المد لا للتنبيه والمشبع يجوز علي المشبع لكونه يجمع عليه [illegible]
ولهم دون التوسط لقد والقايل به الثاني في مقابلة قوله لهمز الهمز المغير نحو الى [illegible] عند ورش
وعلى ابنا آه اوليا اوليه نشا تنشره عند قالون وذلك بناء على مذهبهم ومن ان المد في ذلك كله
مشبع كما في فرعه المنفصل نحو بما انزل وهو متفق عليه عنده ونشروا فمد فيه عنده الوجهان
والمختار عنده اكثر المتاخرين الاشباع ومن اخذ فيها بالقصر جعل عليه مدا اعني في المغير والمنفصل
الثالث مراده بالساكن ما هو لازم في نحو محياي وصلا ووقفا واما نحو وصلا اعتبه مما يحذف لاجل
حرف المد لفظا في الوصل نحو قالا الحمد لله اذ ابرهيم قالوا الحمد فلا مد فيه لفظا اذ لم يوجد لفظا [illegible]
الساكن الموجود في الوقف فانه لم يبنه في كلامه ولو كان الحكم فيه الوقف والاشباع او تبداى لعل في الصلاة
همزتين او على المختار وكذا تسابه سكون الوقف اذ كلها متحركة وصلا وبعدها اذ ذاك منصرف والغط [illegible]
على الوصل الرابع لم يدخل في كلامه حروف المد المبدلة من الهمز نحو الذكرين وهانتم ووافرتم [illegible]
تكلم عليها في باب الهمز وتوهم بعضهم دخولها في الساكن دابتهم وانذرتهم وهانتم وماذوا انه يلزم
على هذا التقدير الاعتراض عليه وعلى الناظم فلا تذكر الساكن المدغم والمظهر ويلزم خروج [illegible]
من حكمها الاوايل به واما هو فلا تبانه بهانتم وانذرتهم تضعيف الكلام المصنف باي [illegible] ولعل كان [illegible]
[illegible] ضد المدغم والمظهر **قال** في الورش مثل يا دشيء وهم وسمو نحو واو السوءة
لما تكلم على حروف المد الثلاثة عقبها بحروف اللين اذ هي ثانية مثلها فذكر انها عند من يمد [illegible]
[illegible] ورش لحروف المد في وضع المد عليها هكذا بكل شيء وعليكم السوءة عند من قال فيها بالاشباع
لان المد اذا اطلق انما يحمل على الاشباع وذلك انما يوجد لورش على احدى روايتي الازرق عنه وعليها
عول الناظم هنا واما المعول عليه في الرواية الاخرى من الازرق التي هي التوسط حسبما اختاره الداني
ولما كان حرف اللين اصلا لا التوسط لا يوصله مد الا ترى انه الغنى النظر عما كانت الهمزة فيه متقدمة
على حروف المد اذ ان المعول عليه عنده فيه التوسط ولم استغني عن ذكر حروف اللين كما فعل الداني لكان
احسن لان المشهور فيه التوسط وعليه المحققون **فان قيل** من ابن يعلم قوله وعوف واو لا غيرها
المد فقط ولعله اراد حروف المد وحروف اللين **قلت** ذكره الالف انه لا تكون الا حرف مد يدل على
ان ما ذكر معها كذلك **وقوله** كذا خبر مقدم لقوله شيء ونحو معطوف عليه مثل وفي مده هو مرجح في
مذاهب اي في مذهب مختار مده وهو متعلق بما تعلق به الخبر وكذلك لورش والهاء في مده عايدة
على حرف اللين الذي دل عليه شيء والسوءة **قال** وان تكن ساقطة في الخط الحقتها اهمر
يجعل المد لما فرغ من ذكر حروف المد الثابتة وما الحق بها من حروف اللين اشار هنا الى حكم حروف المد
المحذوفة فذكر ان الحكم فيها ان تلحق بالحمرا ولكن يجعل عليها المد اذ الاصل فيه ان يجعل بكون حروف
المد فاذا لم توجد في الخط الحقت محافظة على هذا الاصل نحو تنجيعلوا والنبي وبيسر
ما النصب فيه متصل نحو وكذلك ما النصب فيه منفصل نحو السوأى اي جا وواني لا يستحيي اه به
ان كنتم وتاويله الا الله وليس اخرتني الى يوم القيمة وكذلك الداع اذا دعان وعليهم انفسهم عند ورش [illegible]
اقل عنه قالون كل ذلك تلحق فيه حروف المد المحذوفة ويجعل عليها المد عيران نقاط العراقي على
مذهبهم هنا ايضا لا يجعلون مدا واعلم ان كل من تكلم على المسئلة فانما يمثلها بما كان النصب فيه
كما مثلنا والظاهر ان ما كان النصب فيه السكون كذلك نحو الصعقت واخجوها وتتشقون ويجياء [illegible]
من حذفهن ونكون بقل التشرف وساقطة خبرها واسمها ضمير يعود على احرف المتقدم في قوله
دنون واو ثم يا والف والحقتها جواب الشرط واتي به الناظم ماضيا كون الشرط مضارعا وذلك
نادر وهمو كمال من الهاء في الحقتها وزعم بعضهم انها حسنو يغني عن الحقتها وليس كلامه
لانه انما يعني لو تقدم للناظم ذكر صفة الالحاق وذلك لم يات بعد **قيسوات** الاول لا يجعل في كلامه
هنا حروف المد التي في اوايل السور وان لم تكن موجودة في الخط لاجماع على انها لا تلحق **فال**
بعضهم لان الصحابة رسموها على الاختصار واكتفوا بالحرف الاول وبالالحاق فيها صار اهمحرد الغاية
يبنى ما ذا لم تكن والذي يظهر ان الصحابة لم يرسموها على الاختصار وانما رسموها على المعنى الاعلى اللفظ
لم يحذف منها شيء والثاني [illegible] تزول المد فيها لم يرد على القدماء ولذلك اعرض عنه المصنف [illegible]
اتباعا لهم واجتهد المتاخرين في ذلك بعضهم من قال لا يوضع لعدم هو فيهم ومنهم من قال يوضع مراعاة
للتحقيق وانعدام الحرف لا عبرة به الا ترى انه يوضع المد وحده في المواضع التي حذف منها حرف المد
على احدى الوجهين فيه ثم اختلف الذين بعد في نواحي المختارين العرب بعضهم من رجح الاول وهو
الصحيح عندي لان الايمة المقتدى بهم لم يعرجوا عليه بوجه ولو كان يحتاج الى المد لتكلموا عليه بدليل انهم

تكلموا على النقط ومنهم من رجح الثاني مستندا بما تقدم الثالث من قال بافتقارها فانه يجعل
اما منها على محل حرف المد لو كتب هكذا بسم الف [illegible] وقال في الثاني يجعل المد بينهما ويرى ان اذ ذلك
محل الحرف على الصحيح لو كتبه هكذا الم [illegible] والاظهر عندي بعد تسليم جعله ان يكون عليها لان حرف
المد مطوي فيها على ما قدمنا فيه في ترجيحه كتبها الم ونحوه والله اعلم **قال** وان تشاالحرف ولا تركتها
ومطه موضعها جعلتها بعني انه يجوز لك في المواضع التي حذف فيها حروف المد وجه اخر غير الوجه
المتقدم وهو الا تلحق حروف المد المحذوفة بل تستغني بجعل المد في موضعها وقد نص على الوجهين ابو
عمرو وابو داوود وغيرهم هنا وكانهم راوا في هذا الوجه ان المد يدل على الحرف وعلى مد كونه مشبعا اما
الاشباع فلانه لذلك وضع واما الحرف فكان المد يستلزم مصدره كما ان الضرب يستلزم مضروبا فالمد في الوجه
الاول يدل على شيء واحد وهو الاشباع وفي هذا الوجه يدل على شيئين حرف المد والاشباع وصورة هذا
الوجه هكذا قوله تبغوا المجوس النبيين ليسوا الفصل وهكذا في المنفصل عليهم انفسهم [illegible]
ان كنتم السوأى اه وظاهر كلام الناظم استقلال الوجه الاول لتصديره به وتبع في ذلك ابا داوود اذ صرح
باختياره لان يونس تصديره به واعلم ان ظاهر عبارات الشيوخ الاختلاف في موضع هذه النقطة اذ من
يقول في موضع الحرف كما قال الناظم ومنهم من يقول على موضع الحرف ويحتمل ان يتاول احد هذين بحمله الاخر
اما على بعضهم في او في بمعنى على فيرجع الى وفاق وان تشا شرط ومجعولة بعده في تقديره غير الحاق الحرف
وتركتها جواب الشرط وفيه ما تقدم من المد ولكونه ماضيا والشرط مضارعا والحاقها مجعول به تركتها
وموضعها ظرف في محل المفعول الثاني لجعلتها وهذه الجملة معطوفة على جملة الجواب فهي من تمامه
قال ومثل هذا حكمها يكون ان لم يكن همز ولا سكون وكل ما قد زيد من ياء او صلة
انتك بعد الهاء لما ذكر التخيير فيما حذف من حروف المد التي بعدها السبب بين الحاقه والاكتفاء عنه بالمد
اشار هنا الى ان مواضع ما حذف منها حرف المد وليس بعده سبب تخييرهما كما خير فيما بعده السبب من
الالحاق والاستغناء عنه بالنقطة وهذا معنى قوله ومثل هذا حكمها يكون بالاشارة راجعة الى التخيير
المتقدم والضمير في حكمها عايد على الحروف المحذوفة لان ظاهر كلام الناظم يقتضي مساواة
هذا المحل للذي قبله في عمومه وليس كذلك وان الفصل السابق اخذ فيه بالالحاق مع المد وهذا المحل
لا يجمع مع المد بمراد الناظم اذا فما هي المساواة بينهما في التخيير في الالحاق وعدمه لا فيما زاد على ذلك
ان لم يكن همز ولا سكون انظار به الى ما يوجب هذا بتنوين هذا المحل مع الذي قبله ونبه ان سبب المحل
الاول حروف المد فيه الهمز والسكون وهذا المحل بعد حروف المد فيه همز ولا سكون اذ لو كان فيه همز
لكان من المحل الاول واما تقديره فظ بدونه السكون والظاهر انه غير محتاج اليه لانه لا صلة ولا زايدة بل
الساكن نحو في الله وبالواد المقدس وعيرانه وقصت التي بالدة قبل الساكن في موضع واحد لم يعرك
الياء وذلك في قوله تعالى اتيني الله بعلي الناظم منه احترازا **وقوله** وكل ما قد زيد من ياء او صلة الخ
اشار به الى موضع التخيير في هذا المحل فقال ان ذلك في كل ما قد اتى لتابع بزيادة الياء والغاء وباختلاف
نحو يوم ياتي واذا دعان على الوجه الاول ويوم ياتي واذا دعاني على الوجه الثاني وهكذا صلة انتك بعد
الهاء في سواه كما تقدم واو وياء نحو ان ربه كان به بصيرا والزيادة التي بعدها هي الزيادة على ضبط المصحف
سواء كان المحذوف اصليا نحو هو المهتد او زايدا نحو يهديه وما ذكره الناظم من التخيير في هذا المحل
هو ما اقتصر فيه ابو داوود واما الداني فليس عنده فيه الالحاق ولا يكتفي هنا بالمد عنه وكان مذهبه
في هذا انه اذ تشكل المد انما اخذ على الاشباع والاشباع هنا لم يقبه الناظم هنا على حكم صلة مما في
اذا لم يقع بعدها همز قال بعضهم وكل من لا يحكم هذا المحل سوى بنقطها ويرط الهاء وتنوين الناظم
لها شهو وعجلة وعيبه ان قابل هذا اولى بوضعي الفعلية والسكون لان الناظم تكلم على مقرا تابع او صل
الهمز قيل غير الهمز لم يثبت فيه لامه طريق الخلاف عن قالون وهي غير مشهورة فلذلك عرض
عنها الناظم وغير الناظم ممن تكلم على النسخ فانه يلزمه ذكرها لثبوتها في اداء ابي كثير بالنظر
مثل مبتدا وخبرها منفصلا ايضا ويكون خبره والجملة خبر من الاول ويحتمل جعل مثل خبر يكون وامام بكي
شرطية حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وكل خبر يكون او متعلق به ومن بيان لما من الهاء في زدته وصلة
معطوف على ما وانتك صفة لصلة وبعد حال من فاعل انتك **فـصـل** كذا فيما فيه همز اسقط
كقوله انت ولنبيه بقي ان ما تقدم من التخيير في صلة الهاء والياء الزايدة اذ لم يات بعدها همزة
سكون هو منصوص عليه وهنا لا موضع لم ينصوا عليه لكنه ينبغي ان يقاس عليهما اذ هو يشبههما وهو
فيه ويشطها وهو ما فيه حرف همز ولا سكون مما اجتمعت فيه ياءان وحذفت منهما الثانية لكونها الساكنة

في الطرق على تخفيفا وذلك نحو الهما يستفهم من الهمز وأنت وإليه ونحو وبحيث فإن الياء وبعض
المواضع سقطت من الطرق فصار لا لفظ بما كان منها إشباعا نحو نحو الشيء من الزائدة ونحو تعرض
وشبههم وما كان منها زائدا نحو انتدلو الشيء من الزيادة كأو عندهم وتشبههم فلما ترى الناظم [illegible]
الشيء بين هذا الفصل وفصل الى بيانه حكم يحيى باسم أحدهما على الأخرى فيما سمع وذلك لحج والله أعلم
فإن جاء بعد حرف المد هنا همز نحو يستفهم أن يضرب دخل ذلك في قوله وإن قبل وإن تحرى ما تقدم
وإن جاء بعده سكون نحو نحو الموتى كان ساقطا في الوصل أيضا فما بقي إجماعها على أن اللفظ [illegible]
الوصل الأمواضع مستثناة لم يذكر هذا ولم يلتفت الى من زعم أنه يلحق إذ لم يقل به أحد من الأئمة
القدماء وقوله كذا خبر مقدم وما لم مبتدأ وإضافته الى ما بعده بمعنى في أبو كذا القياس في نحو الأ [illegible]
والشطر الثاني متمم به البيت ويقع في بعض النسخ مبتدأ فكان التشبيه ومعناه التشبيه [illegible]
ويحتمل العطف بواو محذوف كما هو في [illegible] ويقع في بعضها مبدو بالواو وعطفا على ما قبله
القول في المدغم أو ما يظهر ويظهر سكونه مصور وحرك الحرف الذي من بعده حسبما تقرر وأن شدد مقصد الناظم هذا الكلام على أحكام الحرف المدغم وأحكام الحرف المظهر لما يعم بها أحكام
تخص الحرف في تقسيم فقط بل مراده ما هو أعم من ذلك وما يظهر أنه في غير الحرف المدغم أو المظهر
أنه تكلم عن أحكام الحرف الذي يأتي بعد كل منهما هذا تقدير الكلام إن جعلنا المدغم اسم مفعول وجعلنا
ما من قوله أو ما يظهر موصولة وأما إن جعلنا المدغم اسم مصدر بمعنى الإدغام وجعلنا ما مصدرية
أي الإظهار فالكلام حينئذ شامل للمدغم والمظهر وما بعدهما بلا إشكال وقوله ويظهر
سكونه مصور معناه أن القارئ إذا أظهر بالإظهار وضبطه عليه أو يختلفا فيه فإنك تجعل عليه [illegible]
السكون وهي الدارة عند الناظم أو غيرها من الوجوه التي قد مناها عن غيره وذلك أنه لما
كان الحرف المظهر بخلاف المدغم الذي يخرج به اللفظ جاء الخط منبها بجعل علامة السكون
دالة على أنه مظهر سواء كان مجمعا على إظهاره كاللام والعين من اجعلكم والباء والعين [illegible]
وما اختلف فيه القراء إذا كان قارئ أخذ فيه بالإظهار بالاتفاق عنه نحو قد سمع أو عند من [illegible]
نحو حملت لمهو وهمد أو غير ورش يقطع نحو يعذب من يشاء والحكم وذلك كله عند مواخذة فيه بالإ
ظهار أن يجعل على الساكن علامة السكون دلالة على أنه مظهر في اللفظ وقوله وحرك الحرف الذي
بعده فيه أنك تحرك الحرف الذي بعد الساكن المظهر بالحركة التي يقرأ بها من فتحة أو ضمة أو كسرة و[illegible]
معنى قوله حسبما يقرأ به إخبار أن ذلك الحرف لا يشدد إذ لا موجب لذلك وقوله لا يشدد يعني في غير [illegible]
الإيقاف لتحرك الحرف ولا تشدده وأو في قوله أو ما يظهر بمعنى الواو وقوله فيظهر [illegible]
سوغ الابتداء به دخول باء الجر عليه إذ هو جواب شرط محذوف أي إن تسأل من حكم المدغم والمظهر
فمظهر سكونه مصور وقد يكون المسوغ التفصيل أو كونه صفة لمحذوف وخبره في الجملة بعده ومعنى
يعني مثل وهو لغة لمصدر محذوف وما نكرة موصوفة والجملة بعدها نعت [illegible] وحرك الحرف الذي يشدد
نحو مثل نحو ذلك يقرأ به ويحتمل أن تكون ما مصدرية أي مثل قراءته وبدأ الناظم بالكلام على الإظهار
مع كونه من هو أبين التي جمعت لقلة الكلام فيه بالنسبة الى المدغم ومع ذلك فهو سابق في الكلام الإلهي
قال الله تعالى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت **قـــال** **وعن أن صوته**
ادغمته وكل حرف بعده شدد ثم لما فرغ من الكلام على أحكام الإظهار شرع هنا في الكلام على أحكام
الإدغام واعلم أن الإدغام نوعان إدغام يذهب معه لفظ الحرف المدغم وصوته ويصير النطق كأنه
حرف واحد مضعف سواء كان مصاحبا لما أدغم فيه وأدكر وكذا لا نحو بل ران وهذا النوع يسمى
بالإدغام الخالص والنوع الآخر يذهب معه الحرف المدغم ويبقى صوته ويسمى هذا النوع بالإدغام
الناقص ويطلق عليه الإخفاء لقربه منه وأشار الناظم في هذا البيت الى النوع الأول وذكر أن
حكمه تعرية الحرف المدغم من علامة السكون وتشديد الحرف المدغم فيه وذلك أنه لما كان الحرف
الأول ذهب في اللفظ بالكلية وكان المنطوق بالثاني على صورة الحرف الواحد المضعف جاء الخط
على ذلك بتعريته الأول وتشديد الثاني وسواء كان هذا الإدغام مجمعا عليه نحو الرحمن وإن عدتم
وقالت طائفة وأضرب بعصاك أو مختلفا فيه وأخذ فيه بالإدغام نحو اتخذتم لو شئت تخذت
ولقد ضربنا وقالوا بقطع نحو يعذب من يشاء الحكم وذلك كله جمع من يدغم تعريته الأول وتشديد
الثاني والى ذلك أشار بالعموم من قوله كل وقوله [illegible] وعن ما بصوته أدغمته البا فيه بمعنى مع
القصود والمعنى هنا ما أدغم فيه اللفظ وعن ما أدغمته وصوته و[illegible]
وكل الأوجه نصبه على الاشتغال ويجوز رفعه وبعد تشديده خبره ومعناه الإفشاء أي شدده فـ

ثم أخبر أن ادغمت مع إبقاء صوت كطاء عند حرف التاء صور بسكون الطاء إن أردتنا
وشدد ما بعده حرف التاء وعن أن تثبت كلا الحرفين والأول اختير من الوجهين
لما فرغ من الكلام على الإدغام الخالص شرع يتكلم على أحكام الإدغام الناقص وهو ما يدغم فيه
لفظ الحرف ويبقى صوته ومثل ذلك بالطاء عند التاء كقوله تعالى أحطت ومن هذا النوع
النون عند الياء والواو وحسبما تقدم وأشار الناظم هنا الى أن يضبط إدغامه وأبو داود وأورد والحاكم
أن تعرى الطاء من السكون والتاء من التشديد دون الحركة وتوجيه الوجهين تقدم في الكلام
على النون عند الواو والياء وصورته على الوجه المختار هكذا أحطت وعلى الوجه الثاني
هكذا أحطت وثم في كلام الناظم لترتيب الأخبار ولا تدل على مهلة والذي مبتدأ وصلته ما بعده
وعائده مفعول ادغمت المحذوف ومع في موضع الحال من ذلك العائد وكذلك كطاء وخبر المبتدأ
محذوف تقديره ذو وجهين وإن أردتنا شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والظاهر أنه
مستغني عنه وعن أن تثبت بأن أو يحتمل مد لولهما **تنبيهات** الأول اعلم أن القراء
عند الكاف اختلفت طرق الشيوخ فيه وذلك في قوله تعالى ألم نخلقكم فذهب الداني الى أن إدغامه
مع إبقاء الصوت وهو الصحيح فيضبط على مذهبهم هكذا ألم نخلقكم وذهب مكي وابن شريح الى أن إدغامه
خالص فيضبط على هذا نخلقكم **الثاني** لم يتعرض الناظم ولا غيره الى حكم المخفي من غير
النون وذلك الميم عند الباء على المختار عن ورش فيهم ومن ففهم أن يتكلموا عليه كما تكلموا
على الإظهار والإدغام لأن قيل تركوا الكلام عليه اكتفاء بما ذكروه في النون إذا أخفيت
قيل يتعين أن يسكتوا إذا تكلم النون إذا أدغمت أو أظهرت عن ذكر الإظهار والإدغام
هنا ولا يبعد أن يقال إن الإظهار والإدغام وجد الكثير في غير النون اعتنى بذكرهم
لذلك والإخفاء إنما وقع في حرف واحد إذا الميم حرف واحد فلم يعتنوا به لندوره واكتفوا
بما ذكروه في تشبيهه لا سيما وقد روي فيه الإظهار والله أعلم **الثالث** مما يليق أن يذكر
هنا حكم جوانب الصور وذلك أن فيها الإظهار والإخفاء والإدغام الخالص والناقص فأما الإظهار
فهو في الدال من طاء حيث وقع والميم من فيهم حيث وقع والميم من أم عند الياء والعاء من
كاف والقاف ومن الخ حيث وقع والنون من يس عند قالون ومن نون عمرو وعند ورش على
المشهور وحكمه أن يحرك الحرف الذي بعدها بحركته ولا يشدد إذ لا موجب للتشديد سواء كان ما
بعدها من هذه الحروف مثل الميم فإنه يحرك اللام والراء ولا تشدد فيه الإظهار والأول ومن
أو كان ما بعدها من غير هذه الحروف نحو الم ذلك وحم تنزيل فإنك تحرك الدال من ذلك
والتاء من تنزيل ولا تشدد هما وأما الإخفاء ففي النون من عين في الهو [illegible] في النون من عين
[illegible] والشورى والحكم فيه كالحكم في الإظهار وسواء كان الحرف فيه الإظهار والإخفاء إنما يظهر
في ضبط المتكلم وترك ضبطه والسكون غير موجود هنا وأما الإدغام الخالص فهو في الميم من راء
ميم وفي النون من طسم على الصحيح والحكم فيه تشديد ما بعده وهو ميم وأما الإدغام الناقص
فهو في نون ياسين عند ورش وعلى الشاذ عنه في النطق والحكم فيه تعرية ما بعده والشدد على
ونون شدده على مذهب الثانية هذا مقتضى القواعد وإن لم ينصوا عليه والله أعلم **فصل**
القول في الهمز وكيف جاء محققا أو رداه مسهلا هذا الباب أعظم أبواب هذا النظم نوعا
أكثرها أصلا وتفصيلا وأدقها تحقيقا وتوجيها وأحوجها الى فهم نافذ يبرزها للكبار ويقصدها
ولذلك وقع فيه الاختلاف وكثر فيها الأوهام وتحيرت فيها العقول من أعلام أئمة الفحول وقد
اختصره الناظم رحمه الله غاية الاختصار ومع ذلك فقد أتى بالمهم مما عند أهل الاختصار ولم
يترك مما ذكروه إلا ما لا معول عليه أو ما لا تمس الحاجة إليه وقد أتى هنا إن شاء الله بما يحسنه
عن كلام المعضود فعقيد يزيد ذلك على ما عند أبي عمرو وأبي داود إذ هما في هذا الشأن أعظم
كذا وعليهما اعتماد من بعدهما وهما الأسوة إلا ما لا بد منه مما ذكره غيرهما مما تدعو الحاجة إليه
لما عندهما وكل ما أخذه بالفهم في ذلك من الأغراض يعدد بها الأنظار والأغراض وإن وقع لهما
لوهم في التأليف القليل فمن عدت سقطاته فهو النبيل **وقوله** في الهمز هو على حذف مضاف
أي في بيان أحكام الهمز والمراد بالأحكام هو ما يذكره في الباب من هيئة الهمز هل هو نقطة أو غير

ولونها هو هي صفراء او حمراء وموضعها ان لم تكن لها صورة وامتحانه ومحلها من صورتها ان كانت
ولوازم تغيرها من مد وغيره وقوله وكيف جعلا من باب عطف الخاص على العام اذ هو داخل في احكام
يخص هيئة الهمزة ولونها وكرره وان كان داخلا فيما قبله اعتناء به لكثرته بالنسبة الى جميع
احكام الباب وكيف الظاهر انها هنا مضطربة على الهمز نظرا الى المعنى لا الى اللفظ وقد وقع في بعض
تراجم البخاري قريب من هذا حيث يقول باب كيف كان كذا وما الظراه يوجد في كلام العرب مثلا
وقد خرجه بعض الشيوخ على ما قاله النحاة في نحو علمت ازيد عندك او عمرو فكونه علق فيجاذبه
المعنى على جانب اللفظ وانه على حذف مضاف اي جواب هذا الكلام وفيما قاله نظر لان ذلك يرد على
الحروف لا في عوامل مخصوصة وهي التي تعلق عن العمل فيه والله اعلم ومحققا ومسهلا حالان من
فاعل ورد ومراده بالتسهيل التحقيق على اي وجه كان لا بين بين **قال** وضبط ما هي
بالصفراء نقط وما سهل بالحمراء اشار هنا الى حكمين من احكام الهمزة احدهما هيئة الهمزة
المحققة والمسهلة وذكر ان هيئتهما واحدة وانها نقطة بقلم مدور كنقط الاعجام في الصورة
وانما نقاله المصاحف هيئة الهمزة نقطة كنقط الحركة لانهم راوها في الغالب متحركة [illegible]
ومن كالحركة كانت النقطة لا تجاور الحروف وسيذكر بعد هذا انها تكتب عنها ايضا والحكم الاخر لونها فاشار
الى انها ان كانت محققة في اللفظ فهي في الخط صفراء اللون سواء كانت اولا نحو امنوا او وسطا
نحو سالوا او اخرا نحو بدا وسواء كانت صورتها الفا كما مثلنا او ياء نحو بيده او واوا نحو يعملوا
وسواء كانت مصورة نحو ما تقدم او غير مصورة نحو دا نبه ولا يده [illegible] وسواء كانت متحركة كما
تقدم او ساكنة نحو البرو بالروبا وسولك ونبئ وسواء كانت مفردة كما تقدم او مجتمعة مع غيرها نحو
التعدد والهنا وشاء انشره واشار بقوله وما سهل بالحمراء الى انها ان كانت غير محققة في اللفظ
فهي في الخط حمراء اللون وظاهره يقتضي العموم الذي قبله لا كن المصنف يخصص بعد هذا بالتسهيل
بين بين والبدل حرفا محركا وما يدخل فيه المحقق بالاشغالة وما بالنقل وبالبدل حرفا ساكنا [illegible]
قلت هل لا عكسوا فجعلوا المحققة حمراء اذ الحمرة اقرب الى السواد من الصفرة
لما كانت علامة ما خرج عن اصله كالتضريب والمحذوف والمقلوب عندهم بالحمرة وعلامة ما هو على
معناه ان يكن له بالاصالة كالبنذ ولاشباع ولاشمام ونحوه بالحمرة ايضا وكان في المغير المعتبر
جعلوه بالحمرة طردا للباب ثم [illegible] الالوان للمصحف الصفرة اذ هي اشرف واحسن الالوان
الم نطر به من انها تسر الناظرين حسبما ذكره المفسرون هنالك والله اعلم وقوله [illegible]
شرط محذوف تقديره ان تسال عن ضبط الهمزة وضبط مبتدا وخبره نقط وبالصفراء هو
الاصل نعت لنقط لا كن لما قدم عليه رجع حالا وما سهل مبتدا على حذف مضاف اي وضبط ما سهل وخبره
محذوف تقديره نقط وحذف لدلالة ما تقدم وبالحمراء نعت لهذه المحذوفة
[illegible] حكم حركة الهمزة والذي عندهم ان المحققة تحرك اذ هي من جملة الحروف واما [illegible]
سهلت بين بين فلا تحرك اذ حركتها غير خالصة لا ما وقع في اؤنبئكم وءابائك على غير الخط
وكذلك لا تحرك المبدلة حرف مد واما المبدلة حرفا محركا فانها تحرك [illegible]
وذا الذي ذكرت في المسهل ان سهل بين بين او بالبدل اذا تحرك فيه موجلا وكان من [illegible]
او ابدلا وهكذا بالا من اهبه نحو البلا يا بواو ذاهب لما قدم ان ضبط المسهل نقط
بالحمراء وكان مراده بالمسهل المحقق عموما [illegible] العموم اشار هنا الى تخصيص
ذلك العموم فقال انما ذكرته من التسهيل خاص بما يسهل بين بين وبما ابدل حرفا محركا اما
تسهيل بين بين فجعلت علامته نقطة لتشبهاله بالهمزة المحققة لما فيه من بعض الهمزة اذ
هي تسهل بينها وبين حرف شكلها واما ما ابدل حرفا محركا فلبقاء حركة الهمزة فيه فصارت
كانها باقية بخلاف ما ابدل حرف مد فان الهمزة ذهبت وذهبت حركتها وهذا الذي في
حروف اجنبي ولم يمثل انما ما ظهر لما حقق لظهوره واطراده وعدم توهم المخالفة فيه كما لم يمثل ايضا
لما سهل بين بين لوجود بعض الهمزة فيه فصار كانه محقق ولما كان المبدل حرفا محركا [illegible]
حكمه [illegible] الناظر ان يتوهم المخالفة في الحكم بينهما فلذلك مثل المبدل [illegible]
ومما يخالف تسهيلها [illegible] بينهما وقوله سهل بين بين يشمل مواضع منها [illegible]
ءانذرتهم [illegible]
[illegible]
النقطة عليها او يكتفى بالنقطة [illegible] جعل

11

المصورة هي الاولى ولو سهلت الثانية على ما يوخذ من كلام الناظم ومنها باب ءالد وباب ءانزل منا صورة
فيه احدى الهمزتين فقط جاز نقطه على المختار عند الناظم ان تجعل الصفراء على الالف والحمراء في
السطر بعدها علامة التسهيل هكذا ءالد ءانزل وسيأتي للناظم فيه غير هذا الوجه ونقطه
جاء امة وجا اخوة وكذلك باب يشاء الى [illegible] وكذلك المتفقان من الكلمتين عند من يسهل
[illegible] الحكم ان تجعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المسهلة هكذا جاء امة جاء اخوة يشاء الى
نشوه ومنها اولياء اولئك وباب على البغاء ان عند داود الحكم ان تجعل نقطة حمراء في موضع الهمزة
[illegible] دالة على التسهيل هكذا اولياء اولئك على البغاء ان اردن وسيأتي للناظم فيه غير هذا الوجه
تنبيه الظاهر فيما سهل بين بين يقتضي دخول اونبئكم وباب ايفكا والهة مع الهمزة فيه صورة
فيكون حكمها جعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المسهلة علامة التسهيل وذلك دون الواو
وتحت الياء هكذا اونبئكم ايفكا الهة وهذا الوجه حسن وهو الذي يقتضيه القياس [illegible]
ثم يقولوا في هاذه المواضع وانما ذكروا في ايفكا اونبئكم وجهين احدهما جعل دارة على الياء والواو
وجعل نقطة تحت الياء وامام الواو والثاني تعرية الياء والواو من الدارة والنقطة وزاد التجيبي
[illegible] بالنقطة عن الدارة وهذا الوجه هو مقتضى كلام الناظم غير انه يجعل النقطة علامة
للحركة لا كما عند الناظم انها علامة للهمزة المسهلة وذكروا في والهة وجهين احدهما الاول
في ايفكا والاخر الاقتصار على الدارة وسياتي الكلام على الجميع مستوفى ان شاء الله تعالى وقوله
او بالبدل اذا تحرك يشمل مواضع منها البياء ذاهب وباب موجلا فالحكم فيها جعل نقطة حمراء في موضع
الهمزة من الصورة في الذي ابدلها حرفا محركا هكذا البيا ذاهب موجلا كما اشار اليه الناظم
ومنه باب من وعاء اخيه وباب وبشماء [illegible] فالحكم جعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المبدلة في
الياء على البدل ومنها باب يشاء الى عند الجمهور وهولاء ان على البغاء ان عند من يبدل ياء مكسورة
فالحكم جعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المبدلة [illegible] على البدل واخرج بقوله اذا تحرك مواضع
منها ارايت وهانتم وباب ءانذرتهم والله عند من يبدلها [illegible] بابدال الهمزة حرف مد [illegible]
المبدلة حرف مد لا تجعل في موضعها نقطة ومنها احدى الهمزتين من كلمتين في مشهور قراءة ورش
لا تجعل في موضع الهمزة المبدلة حرف مد لا تجعل في هذا الموضع نقطة وما ذكرناه من عدم جعل
النقطة في موضع الهمزة المبدلة حرف مد في هذا الموضع والذي قبله هو الذي يرد عن ابي داود وانما
ذكره التجيبي وكلامه عند المغفير تنبيه لكلام الشيخين [illegible] ومنها عند بعضهم الهمزة
تنبيه الظاهر من الناظم في قوله او بالبدل اذا
الساكنة اذا ابدلت نحو ءامن ويومن وبير [illegible] فلا تجعل فيه نقطة اصلا
تحرك [illegible] اذ ما يودي لا بدال فيه الى الادغام [illegible] وهذا وان لم ينصوا
وذلك [illegible] النبي في حرفي الاحزاب [illegible]
عليه فهو ماخوذ من كلامهم في ضبطهم النبي على قراءة التشديد اذ لم يذكر احد فيه جعل النقطة الدالة على
الهمزة تحت الياء والله تعالى اعلم وقوله فيه موجلا الى اخره اتى به تمثيلا وزيادة في البيان اذ
هو مندرج في قوله او بالبدل اذا تحرك ولما كان جعل النقطة فيما بقي فيه بعض الهمزة وسهل فيه
بين بين مناسبا لقربه من المحققة التي تجعل النقطة دالة عليها لم يحتج الى تمثيله بالبدل بخلاف البدل
ثم ان البدل يتنوع الى ما وافقت صورته تلاوته والى ما كانت صورته بخلاف تلاوته واحتاج الى التمثيل
[illegible] واتى بمثالين احدهما موجلا [illegible] صورته توافق تلاوته [illegible]
واشار الى النوع الثاني وهو ما كانت صورته لا توافق تلاوته بقوله وهكذا بالا من لاهب ونحو
[illegible] عند الجمهور اذ كلها لا توافق صورته
تلاوته وما ذكره الناظم في لاهب هو الذي عند الداني وغيره من ائمة هذا الشان وذكر التجيبي
[illegible] بعد لام الالف [illegible]
[illegible]
بالهاء وهو خرق للاجماع اذ جمعت المصاحف على كتبه بلام الف وقوله وذا مبتدا والذي نعت
له وما بعده صلته والعائد محذوف وفي المسهل خبر عن المبتدا وسهل في محل الحال من المسهل وبين بين
متعلق بسهل وكذلك بالبدل وقوله فيه موجلا [illegible] جواب للشرط المحذوف تقديره ان تسل

عن بيان موضعها وفي منونها ومن يرفعها يتعلقان بجعل محذوفة ويقدر مثل ذلك في البيت لا
يتعلق به مجرورانه وان ابدل بشرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وقراءة همسة قدم على المنصوب للضرورة اذ هو قليل ومنه قول الشاعر ارقت ... بنيل الحمد ويحتمل ان يكون
مصدرا في موضع الحال على مذهب من قال بذلك قال والحكم في اخرها كالحكم من بعد
كسر وردت او ضم يعني ان الهمز تين اذا اجتمعتا في كلمة وابدلت الثانية حرفا في كلمة
بان حكمها ما تقدم في موصلا ولا بد من جعل النقطة حمراء في موضع الهمزة المبدلة وذلك اذا
كانت الاولى منهما مكسورة نحو من وعاء اخيه عند الجميع ونحو هولاء ان وعلى البغاء ان عند من
يبدلها ياء مكسورة او كانت مضمومة نحو بسماء اقلعي عند الجميع وبشاء الى على مذهب لا تشرق
صورة ذلك هكذا من وعاء اخيه هولاء ان بسماء اقلعي وبشاء الى وقد قدمنا ان هذا النوع من
الهمز لا هب مجردا وفي هذا الموضع يحتمل خشي الناظم ان يتوهم اعتراضهما في الحكم وانشار
في هذا البيت الى ان حكم هذه المواضع وحكم ما قبلها سواء وما ذكره الناظم هو الذي اقتصر عليه
الداني وانوادا وردة واجاز التجيبي ان يجعل في موضع الهمزة واوا حمراء في نحو بسماء اقلعي وياء حمراء في
نحو من وعاء اخيه وانكر ذلك الداني وقال لا تكون للهمزة الواحدة صورتان فان
لم تكن للثانية صورة نحو هولاء ان جاز جعل الياء في موضعها كما في ا لهوا نزل وحملنا هذا
الكلام على ان مراد الناظم به الهمزتان من كلمتين لان قوله من بعد كسر وردت او ضم يقيد ذلك لان
الهمزتين من كلمة لا تكونان لا هما مكسورة ولا مضمومة فان قلت مرايين همزت كلاهما
عام اذا ابدلت الثانية حرفا محركا قلت لا يشترط ذلك اهل المسئلة اذ هذا الكلام في معرض
التمثيل لذلك فان قلت يلزم من تخصيصها بهذا الوجه ان ما سهل بين بين لا يكون حكمه هكذا
قلت قد قدمنا دخول جميع ما سهل بين في شرح كلام الناظم وان الناظم ترك التمثيل لذلك لا جراه
كالمحقق وانما تكلم هنا على ما تتوهم فيه المخالفة والحكم مبتدا وفي اخرها متعلق به او بمحذوف
على انه صفة للحكم والحكم خبره وهو على حذف النعت اي السابق كما في قوله تعالى قالوا الان جئت بالحق
في البيت ووردت في محل الحال من اخرها وبه يتعلق من بعد او ضم معطوف على كسر قال
وان تشا صورت همزا اولا واوا وما همز الصرف قد سهلا او لا هما لدى اتفاق الهمز تمثيلا
ان جاءتا بالضم او مكسورتين تكلم الناظم هنا على حكم الاولى من الهمزتين في كلمتين اذا اتفقتا
بالضم نحو قوله تعالى اولياء اولئك او اتفقتا بالكسر نحو هولاء ان وذلك عند قالون الذي يسهل الاولى
بين بين وقد تقدم للناظم ان كل ما سهل بين بين تجعل فيه النقطة الحمراء في موضع الهمز وهذا النوع
من ذلك واشار هنا الى انه يجوز فيه وجه اخر وهو ان يجعل في موضع الهمزة صورة حمراء من جنس
حركتها واوا ان كانت مضمومة وياء ان كانت مكسورة هكذا اولياء اولئك هولاء ان ولم يرجح
واحدا من الوجهين لا ما يظهر من التقديم كما نقل الداني واما ابو داود فصرح باختيار الاول وهذا
كلام الناظم ان هذه الياء وهذه الواو صورتان للهمزة المسهلة تجعل حينئذ تحت الياء
الواو نقطة حمراء دلالة على الهمزة المسهلة وهم وان لم ينصوا عليه فهو الذي تقتضيه القواعد
وجوز بعضهم فيه ما يجوز فيما تثبت بالوصل واوا وهو او تشكلهم وابعدا وفيه نظر على ما فيه
كلام الناظم لك وتشتو من تب بين واو وياء وبين الضم ومكسور تيه وهو من بديع الكلام
تعالى ومن وضعه جعل نقط الفل لتتمكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وحملنا كلامه ايضا هنا على الهمز
من كلمتين لان لا اتفاق في الضم والكسر لا يكون لا فيما كان من كلمتين وان تشا شرط وجوابه
صورت ومفعول تشا محذوف تقديره غير ما ذكر ولا نعت همزا واولا حال من همزا
تقديرها همزا بدل عليها ما بعدها ولمن متعلق بصورت وكذا يتعلق بسهلا وان جاءتا شرط
حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وبالضم حال والباء بمعنى على وفتح ومكسورتين معطوف عليه
قال كلما وجد ثم من همزا من غير صورة اعني في السطر
للهمز كما عند سيبويه كان محققا او مخففا خلافا للخليل الخ يعلل الضمير هنا ان الناظم مراده
كلام الناظم ان الهمزة اذا لم تكن لها صورة تجعل في السطر لا نها حرف مستقل بنفسه كسائر الحروف
سواء كانت اولا نحو وانس او وسطا نحو يستطعم او اخرا نحو ماء وسواء كانت محققة كما مثلنا

او مبدلة حرفا محركا نحو هولاء الهة او مسهلة بين بين نحو اانه على التحقيق والعرف في ذلك بين جعلها
نقطة كما عند نقاط المصاحف او جعلها عينا كما عند النحويين والكتاب وحيث لم نرد هنا الا نقطة
كانت هنا نقطة كما انت هنا ان كانت نقطة مستحقة وسكت ابو داود
كداوديه فلا اشكال في وضعها في السطر واما ان كانت
بانها تكون متصلة بالكلمة من غيران تقطعها ولم يتعرض الداني لقطع الكلمة وانما قال تجعل
في السطر فتوهم بعضهم انه يقول بقطع الكلمة وليس كما توهم بل كلام ابو داود ارده مشعر بكلام الداني
واما التجيبي فقال في بعض المواضع من كلامه يجعلونه الكلمة تقليلا بعضهم ايضا بعضهم على انه يجوز
ويعبر الكلمة بياض والظاهر عنده خلافه وانما اخذ في ذلك على عدم قطع الكلمة بدليل ما يقع له في بعض
المواضع بلا نه يقول وكل مجعول بضم والفاء زايدة كما في قوله تعالى وربك فكبر وما من
صولة او نكرة موصوفة بمعنى شيء ووجد ثم صلة او صفة وبه تتعلق من نحو من بيان للضمير ومن
غير صورة صفة له ومن بمعنى الفاء كما في من يشفعون من طرف خفي وفي السطر متعلق بضع قال
ما تستقل بوقفه ما يقع مع تساوي وما يكسر بعد نحو جئت والضمير فوق العين لا انه بوقفه
من الف لما بين حكم الهمزة التي لا صورة لها اشار الى حكم الهمزة التي لها صورة وهو مراده بما
تستقل بها الشكل فهذه مشترك بين حركة وصورة الهمز فذكر ان الهمزة التي لها شكل ان كانت
مفتوحة او ساكنة فانها تجعل فوق الشكل سواء كانت اولا نحو انذرتهم او وسطا نحو سال والباس
او اخرا نحو بدا او اخرا كانت الصورة الفا كما مثلنا او واوا نحو موجلا ويومن لؤلؤ او ياء نحو
بيس وجيء وهذا معنى قوله فوقه ما يفتح مع تساوي واشار بقوله وما يكسر تحت الى انها ان
كانت الهمزة مكسورة جعلت تحت الشكل سواء كانت اولا نحو انكم او وسطا نحو فيله او اخرا نحو من نبا
كانت الصورة الفا كما مثلنا او ياء نحو سيلت وشطيه او واوا نحو لولو واشار بقوله والضمير فوقه
الى انها ان كانت الهمزة مضمومة جعلت فوق الشكل وظاهره لا اخلاف ولا انه فيه بقوله بعد
لكنه بوسط من الف بما صلة ان المضموم ان صورت ياء او واوا جعل فوقها نحو يكلوكم وينشيء
وان صورت بالف جعلت ووسطه نحو اولئك لهذا ان ما في بشركم لا تقطع الكلمة وحكم الهمزة المسهلة
بين بين والمبدلة حرفا محركا حكم المحققة في جميع ذلك وهل تكون الهمزة متصلة بصورتها او بعيدة
عنها ظاهر كلام الناظم ما يشعر بذلك الا قوله بوسط من الف وانه صريح في الاتصال
بالصورة الا انه لم يكن ذلك لا في المضمومة التي صورت بالف وغيرها كلامه فيه محتمل
للفصل واجب بينهما ان مذهب الناظم وصل الهمزة بصورتها مطلقا وهو المختار عند الداني
وذكر فيه ابو داود خلافا انها تكون منفصلة من صورتها وان بنينا على ما اختاره الداني فلا اشكال في الايد
وفي ان الواو والياء اذ الم تكن الهمزة مكسورة واما الهمزة المكسورة فان كانت صورتها ياء وغير
الطرف فلا اشكال ايضا وان كانت متطرفة فالظاهر جعل الهمزة اسفلها متصلة بطرفيها
الا ان يحول بحسب غيرها بانه على ترجيح ليل غير المتطرفة واما الواو فيحتمل جعل الهمزة متصلة بها
تحت طرفها فيا شاء على الياء المتطرفة ويحتمل جعلها في طرفها لان التي في جهة الازم بعلاه
اتباع والله اعلم وفوقه اي وما يشكل ما موصولة مبتدا وكذلك ما بعده ووجوف خبر الثاني والجملة
خبر الاول والرابط محذوف تقديره منه ويحتمل جعله خبرا عن ما يشكل وما يفتح با على ما نحوه على الاول
وفي تساوي حال من فاعل متعلق بالخبر على تقدير عامله كونه مطلقا لا مقيدا بهدي اليه المثيل
بين مستويا وما يكسر موصولة مبتدا والخبر وتحت ومعناه بين او تكون الجملة بدلا من الخبر كما
قالوا في زيد ربع رجل ومعناه حسبه يحمل والمضموم مبتدا وخبره الف اي عنده وبه يتعلق فوقه ونو
خبر ثاني والباء فيه بمعنى في ومن لا ابتدا الغاية صفة للوسط قال ثم انتقى موضعه
بالقمر حيث استوت ضم دون ميل كجا شيئا او انبيوا والبيت في السوء والمسبح
كالمسيء لما كانت الهمزة في المصاحف القديمة غير موضوعة بل محلها فارغ واحدث من جاء بعد
بعدها نقطة اما نقطا او صفا وكان مرادا وضعها قد يشكل عليه بعلها اشار لفطا ولغير
الى ما اشار اليه الناظم ان بقي موضعها في كلمة ان بصبو بالحبرة موضعها فالموضع الذي
نقطه فيه الجبر فيه توضع الهمزة وهذا معنى قوله حيث استوت اي الحبر ضم اي الهمز دون ميل
ابو داود كذب وحملنا ذلك بمثاله مثلنا الاول في اضواء اشار في الا قبل حرف المد ويحدد فيه

مشنوا ومتكيين فتقول جاءني مشنوا او مشنوا ومتكيين بطرح الهمز فيصل الالف وقبلها الواو والياء فيحمل الهمزة في مكانها والمثال الثاني التسوع مما قبل الهمزة فيه واو والمثال الثالث [illegible]

بعد الهمزة فيه حرف مد [illegible]

[illegible]

قال [illegible]

[illegible]

قال [illegible]

[illegible]

قال [illegible]

[illegible]

الالف ممو والمراد بك تنبيه احترز بقوله بشوكة فداء اوردا مما فيه شوكتان وذلك باب ايتكا او [illegible]

بان حكم [illegible] هذا المحل اما باب ايتكا فقد تقدم ما فيه ثلاثة اوجه [illegible] اول ذكره الداني [illegible]

من النقاط واستحسنه وهو ان تجعل الياء دارة [illegible]

[illegible]

قلت اما الجمع بين النقطة والدارة فصحيح واما توجيه الداني [illegible]

[illegible]

قال وذا الاخر [illegible]

[illegible]

قال [illegible]

[illegible]

قلت [illegible]

[illegible]

يقول اجعل الاولى من المتحققتين وهي المحققة التي عبر عنها بالمبينة نقطة صفراء على
مثالك واجعل الثانية ان كانت مسهلة بين بين وهو المراد بالملينة نقطة حمراء على الالف
فان خرج كلامه المبدل انه حرف مد ساكنة او متحركة وفي قوله المبينة اشعار بان هذا الحكم
خاص بما اذا كانت محققة واما لو خففت بالنقل نحو ءامن ءاشفقتم فلا تجعل الصفراء وهو
كذلك لان الذي يجعل حينئذ في موضعها انما هو جرة كما يقوله بعد هذا) وقوله مع اتفاق
البناء مشعرة بالتسبية اذ نقط هذا الموضع وما عطف عليه ملتبس على الاختيار الذي ذكره الناظم
ويتعلق ... النايب وهو العامل في المجرور بعد والظرف تنبيهان الاول ذكر الناظم هنا
في نقط المتحققتين وجها وهذا وهو جعل المحققة نقطة صفراء قبل الصورة المسهلة فنقطة حمراء
دون الصورة بناء على ان مذهب الكسائي الذي اختاره في المتحققتين ولم يتكلم على ما اذا اخذ فيها
بمذهب الفراء ولك حينئذ في نقطه وجهان احدهما جعل المحققة صفراء دون الصورة المسهلة
نقطة حمراء في السطر اذ لا صورة لها حسبما دل عليه عموم قوله وكلما وجدته من نبر البيت
هكذا ا ئنت ا لهـ والوجه الثاني مثله الا انك ان تجعل النقطة على الالف حمراء وهكذا ا ئنت
ا لهـ ويؤخذ هذا الوجه مما يذكره بعد هذا في اجتماع ثلاث همزات وهذه الاوجه الثلاثة
منصوصة للعلماء وزاد بعضهم هنا وجها رابعا بناء على مذهب الكسائي وهو اعطاء ... وجعل
الصفراء عليها ... على ما ذكره الداني في النقط لمن يحقق الهمزتين اذا اجازوا في الثانية
مع كونها محققة بناء على مذهب الفراء ان تجعل عليها الصفراء وفي قياسه نظر اذ لم ينص احد على
ذلك في الاولى وما ذاك الا انهم يرون ان اخراج الثانية انما هو مراعاة لمن يسهل ...
جعلوا ذلك بعد تصوير الاولى في مواضع من المحققتين منها اونبئكم ايفكا ولو فرقت بالتحقيق
في الاولى لا يمكن فيها مراعاة التسهيل اذ لا تسهيل لقرب المسهل من الساكن والثاني
اقتصر الناظم هنا وغيره على بيان هذا النوع على قراءة التسهيل ولم يتكلم
على نقطه على قراءة البدل حرف مد ولا تجعل عليه علامة حسبما يدل عليه كلامه اول الباب
النظر حينئذ في وضع المد وعدمه والناظم يذكر ذلك بعد هذا وهنالك يستوفي الكلام عليه ان
شاء الله قال ومع اختلاف دونها الصفراء ونقطتاه ما هنا حمراء هذا الكلام معطوف على الذي
قبله فهو مبني على ما اختاره النقاط في المختلفتين وهو مذهب الفراء ومعنى كلامه انك تجعل الصفراء
التي هي المحققة دون الصورة وتجعل علامة المسهلة نقطة حمراء في السطر اذ لا صورة لها حسبما دل
عليه قوله وكلما وجدته من نبر البيت هكذا ا ءنزل ا ءله الا ان في قوله الصفراء اجمالا لان من المواضع
ما لا تجعل فيه الصفراء وهو حيث تنقل حركة الهمزة الى ما قبلها نحو ... له اختلافا ءنزل واذا
ما تجعل الصفراء على الالف اذا نقطت لورش وانما تجعل هناك جرة لكن هذا الاجمال يفسره الناظم بعد
هذا بقوله وان يكن مسكنا من قبل الخ والعامل في معمولات هذا البيت كلها تجعل المذكورة في البيت
الذي قبله لانها كلها معطوفات على معمولاته قال وان تشا فاجعل هنا ما سهلا واوا
قوله انزل والياء في الياء من المختلف حمراء وفي الهمزة في الزخرف لما ذكر نقط نوع المختلفين
على المختار الذي هو مذهب الفراء ايضا وهو كالذي قبله مخبرا انك تلحق واوا حمراء في باب ءانزل وتجعل
دونها علامة التسهيل وهي ياء حمراء في باب ائنك ... وتجعل تحتها علامة التسهيل وكل هذا
في الاتصال بما بعدها كم الثانية ولذلك سكت الناظم عن بيانه اذ جاء على وجه الاصل وانما نص
بنقطة التسهيل لانه اكتفى بما تقدم في قوله نقط وما سهل وصورة ذلك هكذا ءنزل ا ءله
وهذا الوجه مرجوح عند النقاط والراجح عندهم هو الذي قبله ولذلك بدا به الناظم فان قلت
لما هو كلام الناظم انه يكتفي بالحاق الياء والواو عن النقطة فلعله روى ذلك ويكون ما المحو عوضا
عن النقطة قلت كلامه وكلام غيره يحتمل ما قلتم ويحتمل ان يكون ما ذكروه فيما اذا اجتمع
ثلاث همزات والجملة الثانية على انه لا تجوز لا يكتفى عن نقطة التسهيل وزعم بعضهم انه يحط هنا
النوع ما دخل في باب ايفكا او نبئكم وبشر كما لان زعم ان جعل الجارة هنالك انما هو على توهم الزيادة
كما قد مثاله وذلك متفق مع الحذف وان تشا شرط ومفعوله محذوف تقديره مخبرا ما تقدم والجواب فاجعل

دونها

١٤

واوا مفعول ثان وهو على حذف النعت اي حمرا يدل عليه ما الذي بعده والياء معطوف على واوا وحمرا
حال وفي الياء متعلق باجعل ومن المختلف حال من الياء تنبيه ذكر الناظم في نقط المختلفين
وجهين جاريين على مذهب الفراء ولم يتكلم على ما اذا اخذ فيهما بمذهب الكسائي ولك فيها حينئذ
وجهان وهو جعل الاولى في السطر والثانية ان كانت مكسورة تحت الصورة وفي وسطها ان
كانت مضمومة ومجموع هذه الثلاثة الاوجه منصوصة للعلماء وزاد هنا ايضا بعضهم
وجها رابعا كالذي تقدم في المتحققتين وقد قدمناه هناك قال والياء في الياء حمراء والهـ
في الزخرف وقوله ءامنتم مستفهما الحكم فيهن كما تقدما مراده في الهمزة في الزخرف
قوله تعالى وقالوا ءالهتنا خير ام هو وقيده بالزخرف احترازا مما بغيرها كقوله اينا لتاركوا الهتنا
ومراده بامنتم المستفهم به قوله تعالى في سورة الاعراف قال فرعون ءامنتم وفي سورة طه ءامنتم له
ومثله في سورة الشعراء وقيده بالاستفهام احترازا من غيرها من المواضع الثلاثة نحو قوله تعالى
ثم اذا ما وقع ءامنتم به واما احترازا من قراءة من قرا المواضع الثلاثة بصيغة الخبر وقد روي عن ورش
من طريق غير مشهورة وقوله الحكم فيهن كما تقدم يعني انك اذا نقطت من الاستفهام وهي
الفصحى فتجعل الصورة للاولى واحتمل ان تكون للاولى فان جعلت للاولى فلا اشكال وان لم تجعل
على ما هو المختار احتمل ايضا جعلها للاولى من الاخريين والثانية منهما من باب الهمزتين
المتحققتين على ما قدمنا ويدخل في قوله كما تقدم حكم النقط وهو انك تجعل المحققة نقطة صفراء
والمسهلة نقطة حمراء وعموم قوله كما تقدم يقتضي ان المختار جعل الصورة للاخيرة التي هي
الملينة لان الناظم استدرك في كلامه ما يدفع هذا على ما يأتي وفي الهتنا حكي بقول محذوف
مقدر بينه وبين الواو يدل عليه ما بعده والتقدير وقوله وءالهتنا وفي الزخرف حال من الهتنا
والقول المقدر مبتدأ والمصرح به بعده معطوف ومستفهما حال من ءامنتم والاظهر انه اسم
مصدر على حذف مضاف اي ذا استفهام والحكم مبتدا وفيهن اما متعلق به او صفة له وكما تقدم
خبر عنه والجملة خبر عن المبتدا الاول المقدر والرابط الضمير المجرور بفي وانما جمعه وان كان
ما يعود عليه في كلامه شيئان وهما الهتنا وءامنتم لانه نظر الى مواضعهما وذلك ان ءامنتم
في ثلاثة مواضع كما قدمنا ... جعلت هذه هي
الملينة : وان جعلتها هي المسكنة : فلا الف الحمراء ... نقط عليه
... لما كان عموم قوله الحكم فيهن كما تقدم يقتضي جعل الصورة الاخيرة اذ هي الاصلية وكان
المختار عند النقاط هنا جعل الصورة للوسطى اذ لا يتوالى الحذف بخلاف غيرها اذ يتوالى فيه الحذف
استدرك الناظم هنا بيان المختار واشار الى انك تجعل بعد الالف الحمراء الحمراء مثلها ويعني بقوله
مثلها ان هذه الحمراء تكون مساوية للالف التي تعود عليها الاشارة في الصورة والقدر وان
كانت مخالفة لها في اللون واشار بذلك والله اعلم الى ان ما يحكى كثير من الناس من عدم ايجاب اللحق الذي
في السطر ليس بصحيح وهو كذلك عند المحققين خلافا لما عند ... الذي اختاره عدم ايجابها للسطر
ولم ينبه على جعل النقطة الصفراء هي علامة التسهيل على الالف الحمراء في هذا الوجه كما لم ينبه على جعل
النقطة الصفراء في السطر لدخول ذلك في عموم قوله الحكم فيهن كما تقدم وصورة ذلك كما تقدم هكذا
ا لهتنا ءامنتم وهذا الوجه المختار عند النقاط كما قدمناه للعلة التي ذكرناها من عدم توالي
الحذف فيه ولذلك بدا به الناظم وقوله او ان جعلت هذه هي الملينة هو بيان لهذا الوجه المختار اي
انما تلحق الالف الحمراء بعد الحمراء اذا جعلت الحمراء التي تعود عليها الاشارة وهي صورة الهمزة المسهلة
التي عبر عنها بالملينة وقوله وان جعلتها هي المسكنة الخ اشار به الى ان المسهلة وجهين اخرين
مبنيين على جعل الالف التي يعود عليها ضمير المفعول الاخيرة التي عبر عنها
بالمسكنة احدهما انك تلحق الالف الحمراء قبل الحمراء وتجعل عليها علامة التسهيل هكذا ا لهتنا ا منتم
والثاني ان تكتفي بالنقطة عن الحاق الالف هكذا الهتنا ءامنتم ولم يتكلم في هذين الوجهين على حكم
المحققة والمبدلة حرف مد اكتفاء بما تقدم وهذه اسم لان كما في قول الشاعر ...
المشاجر والتقدير ... وهو بمعنى تلحق واراد بها الحمراء اما الالف او الاطلاق محمول عليها واما
لانها على حذف النعت اي الالف الحمراء وحمراء نعت لمحذوف وكذلك مثلها تقديره الفا وان ... جعلت شرط
حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وانه جملة محذوف يفسره ما بعده ... حذف الفاعل

انت ولا له مفعول بالخبر وجه تعلق الظرف تعقيبه ذكر الناظم في هذا الفصل ثلاثة اوجه احدها ان يكون
الصورة للورش في والشارح على كونها الاخيرة وقد تقدم انه في جعل الصورة للاولى وان كان مرجوحا
ويتخرج عليه وجهان احدهما جعل الصفراء على الصورة والحاق الياء بعدها وتجعل علامة التسهيل على
الحمراء التي تلي الخضراء هكذا ا لهتنا والثاني مثله الا انك تكتفي بعلامة التسهيل عن الحمراء وصورتها
هكذا ا لهتنا ء ا منهم بهاذه خمسة اوجه منصوصة للقدماء وقالوا والراجح عند ورش همزها ولذلك
لم يتكلموا على نقط هذا الفصل على رواية البدل لانها مرجوحة عندهم وان كانت الاجود في غير هذا الموضع
من القصص حتى ان بعض منهم ايضا على ان مد الثانية المبدلة طبيعيا ومتوسطة وللمتاخرين في المسالة
وجوه كثيرة متفرعة على ابدال الثانية وعلى اشباع مد الثالثة وتخرج بعضها على نقط بقية
التي بعدها ذكر بعضهم منها وهو ظاهر كلام الشيخ ... اعرضنا عنها كلها لعدم تعريج
القدماء على نقط هذا الشان رضي الله عنهم والله الموفق **قال** وان يكن عليه ساكن من قبل
في كلمها لورش نقل تسقطها من بعد نقل شكلها وجرة تجعل عوضها هذا الكلام راجع
الى فصل اجتماع الهمزتين في كلمة على اي وجه كان الى الفصل الذي هو متصل به وهو فصل اجتماع ثلاث
همزات اذا لم يوجد فيه ما قبله ساكن ومعنى كلامه ان ما ذكره من ان الهمزة الاولى تجعل نقطة بالصفراء انما
هو عند من لا ينقل الحركة من الهمزة الى الساكن قبلها وكذلك من يأخذ بالنقل حيث لا توجد شروطه واما
اذا وجدت وهي اذا كان ساكن صحيح قبلها فان الحكم حينئذ عند من يقول بالنقل وهو ورش لا تجعل النقطة
الصفراء بل تسقطها وتجعل في موضعها جرة سواء كانتا متفقتين او مختلفتين وصورة ذلك هكذا
قل ا نتم قل ا و نبئكم وما اشبه ذلك فان قلت اخل الناظم بشرط من شروط النقل وهو كون الساكن منفصلا
قلت لا يلزم ذكره انما تكلم على نوع خاص وهو ما اجتمع فيه همزتان في كلمة كما تقدم وهذا النوع
لا يوجد الساكن فيه الا منفصلا فلم يكن هنالك ما يتوهم فيه المخالفة ويحتمل ان يكون الناظم اراد بكلامه
العموم في كل همز كان منفردا او مجتمعا ويكون سكوته عن ذلك الشرط لا راده ثم دخول لام التعريف
في كلامه وغاية ما يكون في كلامه بعض الاجمال فيكون الكل في ذلك على ما هو معروف عند اهل هذا الشان
طلبا للاختصار ان يكن شرط وهي تامة ومسكن فاعل ومن قبل صفة له وكذلك جملة في كلمها
مبتدأ ونقل خبره ولورش نعت له قدم عليه فصار حالا والجملة جواب الشرط وتسقط وتجعل
ومعناهما الامر اي اسقطها واجعل في محلها جرة ومن متعلق بتسقط وجرة مفعول مقدم لتجعل وفي
محلها والمعنى انها في المواضع الاربعة للهمزة الاولى التي تقدم منه قوله فقبل صورة الاولى
منهما والتي بعدها على الثانية اذ لا يوجد قبلها ساكن وعلى الاحتمال الاخر تعود على الهمزة مطلقا
تنبيهان الاول لم ينبه الناظم على شكل الساكن الذي تجعل والذي عندهم ان تجعل الشكل الساكن التي
الذي تعود محركا بحركة الهمزة **قال** التجيبي وهذا ان كان الساكن غير تنوين واما ان كان تنوينا
فانك تجعل حركة الهمزة في موضعه لذهابه من اللفظ نحو رحيم استغفروا فتجعل مع ضم الميم فتحة هي
حركة الهمزة قلت وفي كلامه هنا اذ يلزم عليه نقل الحركة من مواضعها المقررة لها فتجعل
الفتحة تحت الحرف في نحو كل رقبة او طعام والكسرة فوقه او امامه في نحو يسطون ثم جمعا
ونحو ابنة اذا رجعت الاولى والضمة تحته نحو يومئذ اجلت وذلك للاجتماع وربما ادى ذلك الى التباس
الهمزة لمساواة هيئة الفتحة لهيئة الكسرة واما ما زعمه بعضهم من كلام التجيبي ان الحركة المنقولة
لا تبدل بها عن موضعها المقرر لها بل تجعل الفتحة المنقولة فوق الحرف وان كان مكسورا والكسرة تحته
وان كان مفتوحا او مضموما فهما فوقه فلان النقط احدث تقريرا من اللبس الى وجه اللبس ونحو ما زعمه
هذا الامر على العكس اذ لا يدرك في نحو يومئذ اجلت هل الميم مضموم او مكسور في نحو ابنة اذا رجعت
هل التاء مضمومة وان قلت ما بيان ذلك قلت النقط انما احدث لمن لا يعلم العرب واما العارف
فلا حاجة له بالنقط البتة واما ما علل به التجيبي
التنوين لم يذهب من اللفظ بل ازداد بيانا بتحريكه والظاهر عندي ان التنوين لم يصوره النقط نونا
حيث هو ساكن بل ذهب مع علامة سكونه واستغنى عن علامة الجمع بوضع حركة بما تحت تحركه
الحرف الذي قبله ولاجل استغنوا بهما في الحكم بنيه القدماء على ذلك والله اعلم **قلت** ما يعرب من هذا الى
احسب النماس واكثر المتاخرين على ان الميم الثانية لما ذهبت حركتها وحوز بعضهم ان
الميم الثانية هي الموجودة وهو غير صحيح لان رسم الاول في نحو كان ولم وميم يرده على ان اختيارنا فيها
تقدم عن محدودي شيء من هذه الحروف لما ذكرناه هنالك والثاني يظهر من عموم كلام الناظم وكلام الداني
وابي داود ان الجرة تجعل في محل الهمزة التي حذفت بعد نقل حركتها وان كانت متصلة كلام التعريف
ازدوا بهذا ان يكون ذلك مقصودا عندهم وزعم التجيبي ان ذلك خاص بما هو منفصل كما رسم ذلك في صلة الى

ابو عمرو عند كلام الناظم على صلة الى الوصل تستوعب الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى **قال**
وقبل ذي الحمراء ايضا جعلوا على مذهب من قد يبدل لدى انبئهم والخلف بعد
وان تشا عوضهما بمدة هذا الكلام راجع الى اول الفصل وهو حيث تجتمع همزتان في كلمة
متفقتان او مختلفتان ومعنى كلامه انك اذا اقتديت بمذهب من يدخل الفا بين الهمزة المحققة
والهمزة المسهلة فيمن يسهل وهو قالون حيث يقول بذلك وشئت عوضا في فتحة النقاط من ان لا
الصورة في المتفقتين والاولى في المختلفتين تلحق قبل الف الحمراء الاحمر
تكون بينها وبين الهمزة الصفراء هكذا ءا انذرتهم وفي المختلفتين تلحق الحمراء بعد الف الحمراء
فتكون بينها وبين النقطة هكذا انزل ا ائذا اشا بقوله وان تشا عوضهما بمدة الى ان ذلك في
هذا احرف هو كالذي قبله الا انك تجعل موضع الحمراء مطة عوضا عنها هكذا انذرتهم اانزل
واحترز بقوله مذهب من قد يبدل من مذهب ورش الذي لا يبدل مطلقا ومن رواية من روى عن قالون
عدم الفصل شهدوا وذي اسم اشارة والحمراء نعت لمحذوف وهو بدل من ذي تقديره الالف وجعلوا
نعت لمحذوف ايضا والظروف الثلاثة وعن تتعلق بجعلوا وان تشا شرط حذف مفعوله ابو عمرو تقدم
وعوضهما جواب الشرط والسقط منها الفاء ضرورة وبه يتعلق الباء وضمير التثنية عائد على الالف
الحمراء التي قبل الحمراء في المتفقتين والالف الحمراء التي بعدها في المختلفتين **تنبيهان**
الاول لم يذكر القدماء في علامة الادخال الا ما ذكره الناظم وهو اما الف حمراء فقط واما تعويضها
بمدة ولم يذكر الجمع بينهما وهذا منه والله اعلم بناء على ان ذلك الادخال ليس بمشبع وهو صحيح
والله اعلم الثاني قد تقدم ان في ضبط الهمز في المتفقتين والمختلفتين في كلمة على تسهيل
الثانية ثلاثة اوجه وتقرر في صفة علامة الادخال ثلاثة اوجه فاذا ركبت كل وجه من هذه مع
كل وجه من الثلاثة المتقدمة خرج لك في ضبطها لمن يدخل بين الهمزتين تسعة اوجه والله
الموفق **قال** وهمزة الوصل اذا ما ابدلا وبابه مط عليه جعلا مراده في الان وبابه هو ما دخل فيه
همزة الاستفهام على همزة الوصل في الاسماء وذلك في الان في الموضعين والله في الموضعين والذكرين
في الموضعين وجميع القراء فيه قراءتان البدل حرف مد وهو المشهور والتسهيل بين بين وهو
الشاذ وقد قدمنا انه من باب ما اجتمع فيه همزتان متفقتان ونحوه ان المختار في المتفقتين
كون الصورة للثانية فتكلم الناظم هنا على المختار وقال انك اذا بنيت على مذهب من يقرا هنا
بالبدل حرف مد بانها حينئذ كسائر حروف المد التي يقع بعدها سبب اشباع المد فيلزم
حينئذ وضع الف المد على الالف الحمراء هكذا ءالله وقد منا ان نقاط العراق لا يجعلون المد علامة
في موضع من المواضع وهذا من ذلك وانما حكم النقاط الواضعون للمد موضع المد هنا ولم يراعوا
اصلها الذي هو حرف محرك اما نظرا الى حالها بعد البدل عند من لا يراعي الاصل واما على مذهب من يقول
ان همزة الوصل اصلها الف عند من يراعي الاصل وشرط الناظم في هذا الفصل الاخذ بقراءة البدل التي
هي المشهورة عند الجميع احترازا من ذلك من قراءة التسهيل بين بين فان الحكم حينئذ يكون كالحكم
في باب ءانذرتهم عند من يسهل الثانية وقد تقدم بيان ذلك الا انه اتفق هنا على عدم الادخال
لضعف همزة الوصل واعلم ان في الرابع الموضع مما اتفق عليه ورش وقالون على نقل حركة الهمزة الى اللام
فيه واختلف في المد لاجل ذلك فمن يعتد بالنقل لا يجعل المد مشبعا ولا ينزل المد على مذهبه ومن لا يعتد
بالنقل كان المد عنده مشبعا فينزل المد على مذهبه وهذا هو المختار وعليه بنى الناظم هنا ولذلك
عمم لا تبيان في الان الذي هو محل الخلاف فانه اذا حكم بنزول المد في هذا الموضع مع وجود الخلاف فيه كان
نزوله فيما لا خلاف فيه احرى [illegible] الا يكون حكمه كذلك وهمزة مبتدأ
والى مضاف اليه وبابه معطوف عطف على الى واذا شرطية وهي وما بعدها خبر المبتدأ او ما زائدة
وجواب اذا جعلا مقدر وبه يتعلق مط بعينه ما بعده وبه يتعلق المجرور **تنبيه** قد مثلنا نقط باب الان
على قراءة التسهيل بين بين ثلاثة اوجه وذكر الناظم هنا على قراءة البدل وجها واحدا بناء على جعل
الصورة للثانية ولو اخذ فيه بجعل الصورة للاولى لجاز فيه وجهان احدهما الحاق الثانية وجعل المطة
عليها والثاني الاكتفاء بالمد مجموع ما فيه على القراءتين ستة اوجه نص عليها القدماء واداء على
مذهب نقاط العراق ومن ترك علامة المد مطلقا بلغت ثمانية اوجه **قال** ولك وان تدان تعتمد
دايم ولا تخص ... يعني ان باب ءامنت وهو ما اجتمع فيه همزتان مفتوحتان ليست الثانية

منهما همزة وطاء اقرات فيه في الثانية بالبدل حرف مد فلك ان تقيسه على باب الرفع موضع المد
على الهمزة المبدلة فخه ولك ان لا تقيسه عليه وسبب ذلك ان العلماء منهم من ينظر الى اصول
الاشياء ومنهم من ينظر الى الحال ولا يراعي الاصل ومن لم تلامح هذا الخيال الا نظرت الى الاصل
نسب اذا لا يوضع عليها مد لانها حرف محرك فينبغي فيه عارية هكذا ءانت وان نظرت الى الحال
نسب وضع المد عليها لانها حرف مد بعده سبب الاشباع فيكون هكذا ءآنت ونبه الناظم
بالمثل على ان هذا الحكم انما وقع بعد الهمزة المبدلة فيه ساكن ولا يدخل في ذلك ما وقع بعده
فيه متحرك وذلك في الداو وامنتم في سورة الملك فلا يوضع فيها المد اذ لا سبب بعده وفوله
ولا نقس تنا النشر يعني ان ما اجتمع فيه همزتان متفقتان في كلمتين وابدلت الثانية منهما
حرف مد ووجد بعده ساكن فانك لا تجعل عليها مدا اصلا ولا فرق في ذلك بين المفتوحتين وغيرهما
اما من شانه مراعاة الاصل فلا ينظر الى الحال فلا اشكال على مذهبه وان كان لا ينزله فيما كان
من كلمة وحرف فاحرى ما كان من كلمتين واما من لا يراعي الاصل بل ينظر الى الحال فيفرق
بين ما كان من كلمة وما كان من كلمتين فيلزم المد في الاول وصلا ووقفا ولا يلزمه في الثاني اذ
لا وجود له في الوقف فيه فان **قلت** قد تقرر عند ارباب الشان ان النقط مبني على الوصل
فينبغي لذلك ان يجعل المد فيما كان من كلمتين لوجوده في الوصل **قلت** الناظم وان دل
كلامه بما يقتضي على اصليه المحقق اذ نزل منزلته كالمسهل بين بين او بالبدل حرفا محركا واما ما
خرج على اصله بالكلية فانه يراعي فيه اتفاق حال الوصل والوقف فلذلك منع فيما هو من باب
الوصل ولو اتفق الوصل والوقف وانما يراعي اتفاقهما عند من ينظر الى الحال خاصة الا
ترى ان باب ءالن مع اتفاق حالتي الوصل والوقف لا يوضع فيه المد واذا رجعوا الى اصله واعلم
ان ما ذكره الناظم في هذا الفصل هو من رايه اذ لم يتكلم القدماء في ذلك بوجه وكلامه يدل
صحيح وفيه دليل على تمكنه في هذا الفن وثك خبر مقدم والمبتدا ان وما دخلت عليه وفي متعلقه
بما تعلق به الخبر ومعنى تقتفي تتبع بدليل قوله بعده ولا تقس والضمير المنصوب تقتفي
يعود على ءانت وتنا النشر مفعول بتقس وبعده معطوف محذوف تقديره ولا به بدلا من
قبله تنبيه قد مضى في نقط باب ءانت عند من يسهل بين بين ثلاثة اوجه ولا على قراءة
البدل يذكر فيه الناظم ووجهه بناء على جعل الصورة للثانية وهما وضع المد على الالف و
عدم وضعه ويؤخذ فيه بجعل الصورة للاولى يجاز فيه ثلاثة اوجه الحمراء الثانية مع جعل
المد عليها والاجتزاء بها عن المد فيحصل فيه على البدل خمسة اوجه مضافة الى الثلاثة
التي على التسهيل فجموع ما لورش في هذا الفصل ثمانية اوجه والله الموفق **قال**
القول في الصلة عند الوصل وحكم الابتداء في النقل عادة غير الناظم ذكر هذا الباب
قبل باب الهمز وهو اللائق اذ جميع ما في هذا الباب اما علامة حركة واما علامة سكون غير
ان الناظم نظر الى ان اصلها همزة ولذلك اعقبه لباب الهمزة والذي ترجم له هنا ثلاثة انواع
الاول حكم صلة الف الوصل والثاني حكم الابتداء بها الثالث حكم النقل عند من اخذ به واعلم
ان القدماء رضي الله عنهم لما راوا ان همزة الوصل ساقطة في الوصل ارادوا ان يضعوا لذلك
علامة تدل عليه واصطلحوا على ان جعلوا لذلك جرة كالجرة التي هي علامة السكون عند نقاط
الاندلس فلما كانت الجرة في الساكن دالة على سقوط الحركة منه جعلوا هذه الجرة دالة على
سقوط هذه الهمزة في الوصل لان النقط مبني على الوصل بجامع الدلالة على السقوط ولذلك قال
الداني لو جعلوها دارة لكان ذلك حسنا لان الدارة هي علامة السكون عند نقاط المدينة وهو
كلم عند غير المشارقة واما المشارقة فانهم يجعلون على همزة الوصل دالة مقلوبة دالة على
زيادتها وسقوطها وكانهم اخذوا حرفا من زائد واما الابتداء فكان القياس الا يجعل له
علامة لان النقط مبني على الوصل لا على الابتداء وهذا الحكم فيه عند المشارقة الا يجعل له علامة
للقاعدة واما غيرهم فاختاروا جعل علامة الابتداء الا انه يخشى بجعل علامة السقوط ان يكون
ساقطا وصلا ووقفا كما دلت الدارة على ذلك في نحو تلقاء وامنا خشية ان يتوهم ان يكون الابتداء
تنبيها على ثبوتها وانه لا يكون وصلا ابتداء تابعا لجعل الصلة واصطلحوا على جعل ذلك نقطة
كنقط الاعجام صورة لا لونا واما النقل لما كانت الهمزة تسقط وصلا ولا تثبت الا وقفا لم يكن فيها

دبه الهمزة

وسر همزة الوصل فرق فجعلت فيه الجرة الدالة على السقوط كما جعلت في همزة الوصل غير انهم فرقوا
بينهما بالعبارة فسموا التي في همزة الوصل صلة للمناسبة وابقوا التي في النقل على اسمها
الاصلي التي هو جرة وفي الصلة متعلق بالقول وهو على حذف مضاف اي في حكم الوصل الصلة وعند
الوصل اما حال من الصلة او صفة لها وهو على حذف مضاف اي عند الوصل وحكم معطوف على حكم المقدر في
وفي النقل يقدر فيه مضاف مما نقل الفتح قبله اي وحكم النقل هنا بمعنى المنقول **قال** فصلة
لهمزة الوصل تتبع وعوضه في الحركة في موضع وقبله كسرة ومن قبله اذا ضم كذا انت
مرتسمة اخبر هنا الناظم ان بيان الجرة المسماة بالصلة من حالة الذي هو الالف واستغنى بذلك عن بيان
جعلها اذ بيان موضع الشيء عن وجود الشيء في ذلك ومراده ان هذه الصلة تكون تابعة الى حركة
ما قبل الف الوصل مع اللفظ فاذا نطق بما قبلها مفتوحا كانت الصلة فوق الالف واذا نطق بما قبلها
مكسورا كانت الصلة تحت الالف وان نطق بما قبلها مضموما كانت الصلة في وسط الالف لازمة
كانت الحركة اصلية او عارضة فان **قلت** فيسمع كلام الناظم بيان كون الحركة المراعاة
قبلية ولا العطية **قلت** اما كونها قبلية فلكون ما بعد الهمزة الوصل لا يوجد الا ساكنا واما
كونها لفظية فلانهم لو اعتبروا الخط لزم بقاء كثير من المواضع بلا صلة وهو ما يكون قبل
الالف فيه ساكن لانه يسقط في اللفظ ولا نحو ايها الناس وقالا الحمد لله وقالوا الحق وفي اليد
واذا عرفت ان المراعى مما قبلها الحرف المنطوق به فلا فرق بين ان تكون له صورة في الخط قال الله
الله يقول الرسول وبين الا تكون له صورة في الخط نحو الم الله نعم السابقين انظروا والصلة
على ما تقرر فيها دالة على امرين وجودها يدل على سقوط الف الوصل وموضعها يدل على حركة ما
قبلها وقوله فصلة مبتدا والفاء جواب شرط مقدر اي ان تسال عن بيان حكم الصلة وهذه الفاء
للتفصيل وهو المسوغ للابتداء وتتبع خبره والحركات مفعول تتبع واللام فيه مقحمة كقوله
تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون والظروف الثلاثة ومن متعلق بتوضع والضمير في المخفوضة بالظهاي
عائد على الف الوصل وكسرة بعد نصبه على انه خبر كان محذوف مع اسمها كان تشكل ما قبلها كسرة
وبعض رفعه بجعل محذوف تقديره وجد قبله كسرة ومثل هذا يجري في قوله ان ضمة وجواب كل واحد
من الشرطين محذوف لوجود دليله فيها الاول فوله كذا انت مرتسمة يحتمل ان يكون مشتهوا
به الاستغناء عنه فيه لتتميم البيت ويحتمل ان يكون معناه ان هذه الصلة جاءت هكذا مرتسمة
بما قبلها اي المراعى ما قبلها ولا تكون في موضع الهمزة مطلقا كما كان في الهمزة النقل على
انه لا يبعد ان يكون بقوله مرتسمة على ان هذه الصلة ايضا لا تكون الا متصلة مع الالف بل تكون منفصلة
به في كل حال فان **قلت** ليس في صريح في الدلالة على الانفصال **قلت** نصرف الى ارادة
الانفصال بالتصريح بجعلها في الوسط اذ كانت بعد ضم ويكون كلامه هنا منبها على الانفصال حتى
الجرة بهذا الذكر اعني انفصالها واتصالها وان غيرها من العلماء من لا يكون حكمها كذلك
الدال عند المشارقة والدارة على ما اشار اليه الداني فاما الدال والمنصوص انه لا تتصل بالالف ولا
بعد ابي عمرو عدالة واما الدارة فزعم بعضهم انها مثل الجرة تكون فوق وتحت ووسطا وما طولها
يكون والذي عندي انها كالدال في حكم الاتصال على ولا تتصل به كما هو الشان في الحرف الساكن والزائد
ولذلك والله اعلم اختار النقاط الجرة على غيرها اذ فيها الدلالة على الامرين الذين قدمنا بخلاف الدال
والدارة فانهما لا يدلان على السقوط فقط **تنبيه** اطلق الناظم كما اطلق الداني وابو داود
في جعل الصلة في الف الوصل ولم يفصلوا بين ان يكون ما قبله مما لا يمكن الوقف عليه نحو والله وقالوا
ومما يمكن الوقف عليه نحو في العلم وقال الله ولا يبعد ان يكون ذلك مقصودا عندهم وزعم التجيبي ان
ذلك يختص بما يمكن الوقف عليه وما قاله نظر لانه اذا لم يجعل الصلة الدالة على السقوط فيما لا يسقط
في الوصل يفهم ولا تجعل فيما يسقط في الحالين اجري كما هو الشان في دارة الزائد حفظا للدلالة على
سقوطه وصلا ووقفا **قال** وان تبتدئ فجرة بالحمرا وسطا ان نظرا انت قال لما ذكر قبل
هذا ان الصلة تكون تابعة لحركة الحرف الذي قبل الف الوصل وكان مراده من ذلك حركة الحرف الملفوظ
به لا الموجود خطا خاف ان يتوهم ان المراد الموجود خطا فاتى بهذا الكلام ليرفع ذلك التوهم ويفهم
بان المراد الحركة الحرف المنطوق به وجد في الخط ام لا ومعنى كلامه ان الف الوصل ان كان قبله تنوين فانه

لا بد من تحريكه لالتقاء الساكنين والاصل في التحريك لالتقاء الساكنين الكسر للعارض فلذلك حكم بانه متى
وجد التنوين جعلت الصلة تحت الف الوصل وما ذلك الا لان التنوين انما ينطق به مكسورا فجعلت
الصلة من اسفل تنبيها على كسر التنوين وذلك نحو نفورا استكبارا احكم اذ نعبروا نعلم اسمه واما حيث
لا يكون التنوين وذلك حيث يكون همز الوصل مضموما ضما لازما وان فاحقا بضم التنوين انما على
الاستثقال من الخروج من كسر الى ضم لان الساكن الفاصل بينهما في اللفظ ليس بحاجز حصين واشار
الناظم بقوله ووسطا ان ثالث الزم ضما الى انك تجعل الصلة في وسط الالف اشعارا بان الحرف
المنطوق به قبلها مضموم وذلك نحو محظورا انظر مبين اقتلوا واحترز بالازمة من الضمة التي لا تلزم
نحو بغلم اسمه اذ هي حركة اعراب تختلف بحسب العوامل فلذلك كان التنوين معها مكسورا وان
شرط جوابه جعلت ومعموله الاول محذوف تقديره الصلة والظرف في محل المفعول الثاني والهاء عائدة
على الوصل وجعلت لحكم خبر ومعناه الامر ووسطا معمول لاجعل مقدر يفسره معنى جعلت وهو
يضاف الى مثل ما اضيف اليه تحته ونصبه مع كونه مقطوعا عن الاضافة وثالثا ضما مفعولان لالزم
تنبيهات الاول اطلق الناظم فيما يجري الحكم كما اطلق غيره من القدماء واما المتاخرون فخصوا
ذلك بما اذا تحرك التنوين واما ان نزل ساكنا فالذي يعتبر انما هو حركة ما قبله وذلك نحو عاد الاولى
فلا حكم فيه بجعل الصلة فوق الالف نظرا الى حركة الدال لاسيما ولفظ التنوين ذهب في الادغام وما ادى
في ذلك نحو والله اعلم **الثاني** نحى جماعة من المتاخرين فاعترضوا القدماء في قولهم متى
كان ثالث همز الوصل مضموما ضما لازما ضم الساكن قبله فرارا من مستثقل الخروج من كسر
الى ضم فان قالوا يلزمهم الضم في مثل كذبت عاد المرسلين من المنون وفي مثل ان الحكم الا لله من غير
المنون وقالوا انما الصواب ان يقال اذا ضم الثالث همز الوصل فلا يرد حينئذ النقض المتقدم
قلت والذي عندي ان كلام القدماء صحيح وهذا النقض غير لازم لان ما نقضوا به ليس المضموم
فيه ثالث الهمزة الوصل وانما هو اول كلمة اخرى وهمزة الوصل فيه لا ثالث لها اذ بنية لا ترك
كلمتها ثنائية والله اعلم قال **فصل ووضع ضبط الابتداء نقط كوضع الشكل بالحمراء**
امامه اذا بضم ابتدات وفوق ان بفتح وتحت ان كسرت
اشار بمعنى البيت الاول الى هيئة علامة
الابتداء يعني عند من يجعلها نقطة كنقط الشكل ويعني بالشكل المدو كانهم جعلوا بينها
وبين ما بين الاشكال وان كانت عندهم حركة في اللون يجعلوا لون الشكل الموجود لونا بالحمراء
وجعلوا لون الشكل الموجود وفقا بالخضراء تنبيها على انه مخالف للقاعدة التي هي بناء النقط
على الوصل ثم بين في البيت الثاني محل علامة الابتداء فقال انك اذا نطقت حين الابتداء بهمزة
الوصل مضمومة جعلت النقط امام الحرف نحو اقتلوا انظر وان نطقت بها مفتوحة جعلت النقط
فوق الالف نحو ال الله وان نطقت بها مكسورة جعلت النقطة تحت الالف نحو ان اتقوا واسم وان قلت
هذه النقطة الدالة على الابتداء هل تكون متصلة بالالف او منفصلة عنه **قلت** الذي عند
لا يمتنع ان هذه النقطة هي حركة همزة الوصل وقد يوخذ ذلك من قول الناظم كوضع الشكل والاجماع
على ان حركة الفتح والكسر لا تكون منفصلة عن حرفها وكذلك حركة الضم عند الجمهور وقد اشار الناظم
الى ذلك بقوله امامه لانه يكون امامه لا يكون منفصلا اذ لو كان منفصلا لقال وسطه دون الاتصال
الصلة بالوسط اذ الحكم فيها الانفصال ولما كان الحكم في الابتداء عنده الاتصال عبر فيه
غير ما عند كثير ممن لا تحقيق معهم اذ يجعلونهما معا منفصلين ويركب على ذلك اسئلة واوهام لا معول عليها
اذ لم تصادف محلا فان قلت قد عبر بعضهم الابتداء بجعلها في الوسط وبالقرب للاتصال قلت
لا فرق ان ذلك تسامح والمراد مقابل الوسط لا التوسط بعينه بدليل انهم عليهم التعبير عنها بالحركة
وقد غرهم ذلك على القول الضعيف القائل بان الضمة تجعل في وسط الحرف فيختص الاتصال بالضم
على هذا القول ويبقى الفتح والكسر متصلين بلا نزاع وان قلت
في البيت الاول كوضع وصل الابتداء من الف واما محله من الالف فقد يتوهم فيه ان يكون تابعا لما قبله البيت الثاني يغني عنه قوله
كما هو الشان في الصلة وانما نبه في البيت الثاني الى رفع هذا التوهم فان الابتداء انما يعتبر فيه حركة
همز الوصل نفسها لا حركة ما قبلها **ووضع** مبتدا وخبره نقط والمجرور ان نعتان له وبحمراء النائب
الحال منه والتعلق بوضع والظروف الثلاثة تتعلق بوضع او بمحذوف تقديره ضعه بحسب وضع وقع
مرفوع بمحذوف تقديره وجد واجوبة الشروط الثلاثة محذوفة لوجود ما يدل عليها ومع الناظم بين
ساكنين مجتمعين في القافية وذلك عيب جائز عند العرب **تنبيهات** ذكر الناظم اذ يضم
الذي انه فيه دليل على ان علامة الابتداء لا تجعل الا فيما يمكن الوقف قبله كالامثلة التي تقدمت واما ما لا يمكن

لا يتبيه وحده والله اعلم

الابتداء به لعدم امكان الوقف قبله نحو تالله والله وكالذين وباسم ربك وباذهب بكل فلا تجعل فيه نقطة الا
بتداء اذ لا يبدا بها وهو صحيح ولا يمكن ان يخالف فيه احد ومن تامل كلام القدماء وجد ما يدل على ما قلناه الا في
الاداء يقول جرى الاستعمال بنقط بلد ناعلى الدالة على كيفية الابتداء بهمز الوصل لاضطرار القارئ الى معرفة
ذلك اذا وقف على الكلمة التي قبلها وكذا نقط ابو داود في قوله ما هو كالتصريح بما ذكرناه **قال**
وحكمها لورش في النقل كحكمها في الف الوصل بوقفه او بفتحه او وسطا في موضع الهمز الذي قد
سقطا لما كانت الهمزة المنقولة الحركة تسقط في الوصل وتثبت في الابتداء صارت كهمزة الوصل اذ
هذا فيها ثبتا وتبدل ذلك جعلا الحركة الدالة على السقوط في تنبيهه على الحركة لما قبلها ولذلك
اشار الناظم فكانه يقول حكم همزة النقل كحكم صلة الوصل في الوجود والمحل والصفات ان كان منطوقا به فان
نطق بها مفتوحا كانت فوق الالف نحو قد افلح والم احسب الناس ومع كبذا بحسب وان نطق بها مكسورا كانت
تحت الالف نحو من املق وجمعا ان لا تشرق وابعث اذا رجعت وان نطق به مضموما كانت وسط الالف نحو قل اوحي
واي يوم اجلت وسواء كان الحرف المنطوق به موجودا في الخط ام احسبها ما مثلناه كما قدمنا ايضا في
الف الوصل **وقوله** بوقفه يعني ان نطق قبله بفتح قوله او بفتحه يعني ان نطق قبله بكسر وقوله وسطا اشار
به الى ما فقد بتوهم ان او تكون للتخيير واشار بذلك الى انها في ذلك المحل الذي هو تابع لما قبلها مواضع
محل الهمزة قبل نقلها بها بحسب النقل **قال** بعضهم ولاجل اتفاق العلماء لم يجعل هنا الى علامة الابتداء
لكون الحركة مغنية عنه لاجل اتحاد موضع الحركة وموضع حركة الهمزة وانما تصيب كون الحركة التي قبلها
هي حركتها بخلاف همز الوصل اذ الغالب فيه اختلاف المحلين فاقاله يعني لك فتامل والله اعلم وما ذكره
الناظم وغيره من الائمة من ان الحركة الدالة على السقوط هي التي تجعل في موضع الهمزة مفتوحة كانت
او مضمومة او مكسورة هو الذي لا ينبغي خلافه **وزعم** ابو العاصي في الكشف ان تجعل في موضع الهمزة
المفتوحة مفتوحة وفي موضع المضمومة ضمة وفي موضع المكسورة كسرة حتى اعتبر به كثير ممن لا معرفة
عنده ولا تحقيق معهم وذلك غير صحيح اذ ليست تلك الحركة دليل على السقوط بل تعيد تعين المراد اذ
تدل على ان ذلك الحرف متحرك ويلزم نبوته وصلا ووقفا وحكمها مبتدا وبه يتعلق المجرور ان بعده وفي الثان
يتعلق بحكمها الثاني وضمير حكمها الثاني الاول عائد على الحركة وضمير حكمها الثاني عائد على الصلة وفي
الضمير الذي اضيف اليه ورش عائد على القراء وضمير فوقه وتحته عائد على الالف ووسطا اسم لاطلاق
وهو معرب وان قطع عن الاضافة لنية المضاف اليه وتتعلق الظروف الثلاثة بتوضع مقدر يدل عليه
المصرح به في صلة الف الوصل **تنبيهات** الاول اطلق الناظم والداني وابو داود وقد يقتضي
دخول ما وقع فيه النقل الى الساكن وهو وارد لام التعريف نحو عاد الاولى وكذا الارض والآخرة عند ورش
فتجعل الحركة في موضع الهمزة هكذا عاد الاولى الارض الاخرة ولا يبعد ان يكون ذلك مقصودا عندهم
كما قدمنا في صلة الف الوصل وذهب التجيبي الى ان الحركة خاصة بالمنفصل وقد تقدم البحث فيه معه
الثاني مقتضى تشبيههم حركة النقل بصلة الف الوصل يقتضي انفصالها من الالف كما في الف الوصل
وهذا الذي يعطيه قوله او وسطا لانه لا يقال في الوسط الا ما يكون متصلا وكذلك قوله في موضع الهمز
وهو يكون متصلا بصورتها اذ قد منا عن الداني قولا بفصل الهمزة من صورتها فاحفظه وجماعة من
المتاخرين بناء على هذا القول بفصل الحركة في النقل من الالف يفصل الحرف بينهما وبين صلة الف الوصل
قلت الصواب ما يقتضيه كلام الناظم والقدماء من الاتصال لانها عوض من الهمزة بل
هي احوج الى الاتصال من الهمزة لضعفها وما احتجوا به من طلب الفرق مستغنى عنه اذ الفرق بينهما
حاصل من وجوه علامة الابتداء في الف الوصل وانعدامها في النقل والله اعلم **قال** وان اتى
من قبل همز الف فبدله نقل همز قوله ولهذا كان حركة النقل تجعل فوق الالف وتحته ووسطه
قد كان قاليا قال له هذا ان كان الالف صورة الهمزة التي نقلت حركتها فما الحكم اذا كانت الهمزة
لا صورة لها وان الالف انما هو حرف مد بالاصالة نحو جميع سال وانشاو بهذا الكلام الى جواب هذا السؤال
فقال اذا اتاك الف بعد الهمزة التي لا صورة لها فانك تجعل الحركة قبل الالف في المحل الذي كانت
تولك فيه الهمزة ابو تعتاد لا بعده ويعني انها في السطر اذ ذاك موضع الهمزة التي لا صورة لها هكذا
جميع سال وم يستغني بقوله بقبله لان القبلية لا تخص كونها في السطر اذ تحتمل ان تكون فوق الشكل
فلذلك قال محل الهمزة ولا يدخل هنا ما كانت الالف فيه همزة في الاحاطة لان ذلك تقدم في باب الهمز على ما اعترضه
هناك وان اتى شرط جوابه مقدر وبعد القافي ضعفها قبله ومع بعدها ما متعلق بالتي وهو نعت لالف تقدم
عليه فرجح حالا ومحل في الحال من قبله او عطف بيان **تنبيهات** اقتصر الناظم هنا على هذا الوجه وهو المختار

عند النقاط وفيه وجه ساخر وهو كالأول الا انك تجعل الياء على الالف الذي بعد الجيم اشعارا بانه سالم من تصحيف
ذلك والله اعلم بحقيقة ان يتوهم ان حركة الهمزة هي الياء نقلت ولضعف هذا التوهم اهمله النقاط الوجه الاول

قال القول في التعريف بالهجاء

هذا الباب كثر فيه التوجيه والتعليل واتسع فيه التفهيم والتفصيل فلذلك فيه التعريف وتعددت الوجوه وكثر التنويع منوطا وتشبيهها بباب الهمز لا يبعد ان
الناظم نبع فيه الداني الذي هو شبيه بالهمز اذ لم يسلك فيه مسلك القدماء في الترتيب بل اختصره على مقتضى
الفوائد اذ هو المرجع في مصراع وجد بكل كلام من شرحه لذلك فانه يسلم من الوهم ولو ... الى ان
والفهم ونحن نسال الله تعالى فيه التوفيق والهداية الى اقوم طريق فنقول ان مراد الناظم فيه بيان حكم
ما نقص من الخط الذي يعبر عنه بالهجاء من الحروف الموجودة لكونها لما كانت غير موجودة في الرسم
وكان اللفظ يقتضي وجودها احتيج من اجل ذلك الى التنبيه عليها لئلا يتوهم انها انما سقطت خطا
وغلطا واكثر ما وجد ذلك في حروف العلة الثلاثة التي هي الالف والواو والياء اذ لو اثبتت في كل موضع
لادى الى تشويه المصحف وربما كان ذلك في النون الساكنة لشبهها بحروف المد اذ هي حرف غنة
كحروف المد ولذلك ادغمت فيها وجعلت علامة اعراب مثلها والحروف وحروف المد عند الناظم اما
لاجتماع مثلين او اختصار الوجود بعوض من ياء او واو او لا يكون لاجتماع المثلين لا اجتماع واو في
او لاجتماع ياء في وكل منهما يكون في اخر المثلين فيها صورة للهمز او غير صورة وعادة النقاط الكلام
على كل نوع بانفراده ... وانما اشتغل الناظم بذلك طريقا لاختلاف الجميع للاختصار فان
في ذلك صعوبة للكلام وقوله في النقص متعلق بالقول وهو على حذف مضاف اي في احكام النقص
والنقص يحتمل المصدرية ويحتمل ان يكون اسم مفعول كقولهم في الدرهم هو ضرب الامير وفي الثوب
نسج اليمن ومن الهجاء متعلق بالنقص

قال ان شئت ان تلحق بالحمراء اول ما اتاه فيه جمعا علامة الجمع او اطلا نحو النبيين بدوا

قسم الناظم المثلين الى ثلاثة اقسام
قسم يكون فيه اول المثلين ساكنا وقسم يكون فيه مضموما وقسم يكون فيه مشددا وانشار بهذا
الكلام الى القسم الاول فكانه يقول اذا اجتمع مثلان وحذف احدهما واولهما ساكن والثاني اصلي
وجعلت الاخر هو الثابت فانك في الاول الذي جعلت حرفا فالحقها ان شئت الحقتهم وان
شئت لم تلحقهم ولا فرق في ذلك بين كون هذين المثلين الياءين او واوين او ياءين وان كان الناظم انما
مثل في ذلك بالياء بدون العين بقطعه لان مقصوده التقسيم الذي قدم في قوله علامة الجمع او
اصلا جار كلامه على اللفظ والنشر المرتب ولو قصد الانواع لاتى بالواو نحو وذلك لمستهزءون
اذ ثاني المثلين فيه علامة جمع كان قلت الناظم لم يشترط سكون الاول حتى ابن عطية
كلامه على ذلك قلت كلامه هنا وان كان مطلقا يقيده بقوله بعد ما ولبسهما ضمة وقوله وما
شددت بل يعني الاما قلناه ومثال الناظم ببدوا وهو ما اجتمع فيه الياءان الاولى الياء على وزن
فعاعل والثانية الاصلية التي هي بدل من لام الكلمة واتفقت المصاحف على كتبها بالالف وحده
لئلا يجتمع فيه مثلان اذ الهمزة غير موجودة في الخط واختار قوم من النقاط ثبوت الاولى
نطقا وسطا وجاءت لمعنى الجمع علمه وثبتت وصلا ووقفا وان المعل جاء بالثانية واختار
اخرون ثبوت الثانية لاصالتها ولئلا يتوالى عليها اعلالان اذ اعلت بالقلب وان القاعدة
في الساكنين تغيير الاول وصرح الناظم في الرسم بترجيح مذهب هؤلاء تابعا في ذلك الداني وابا
داود واشار هنا الى انك اذا بنيت على هذا المذهب تخيرت ان تلحق الالف يعني وتضع عليه
المد لوجوده فيه هكذا ... او ان لا تلحقه يعني وتجعل في موضعه مدا لانه علامة ممدود هكذا
...او مثال ايضا النبيين وهو ما اجتمع فيه ياءان الاولى التي جيء بها للبناء فعيل وهي التي بعد
عين الكلمة وثانيها والثانية التي هي علامة الجمعية والاعراب واتفقت المصاحف على كتبه بياء واحدة
لئلا يجتمع ياءان اذ لا وجود للهمز الفاصل بينهما خطا واخرون واختار قوم من النقاط حذف
الثانية لكون الثقل بها حصل ولقربها من الطرف وهو رسم ابي داود واختار اخرون حذف
الاولى لان الثانية جاءت لمعنى ولانها زمنها للنون وان الثقل في المثلين تغيير الاول ورجح الداني
وضبط على هذا الوجه هو ما اشار اليه الناظم من التخيير في الحاق الياء مع جعل النقص عكسها هكذا
النبيين اي في عجم الحاقها وتعويضها مدا هكذا النبيين فقوله ان شئت ان تلحق الاولى
لا تعليل وان شئت ان تلحق الثانية كما توهم من لا فهم لكلامه لان ذلك الحكم تقدم للناظم الكلام
عليه في الرسم وهنا يشمله كلام الناظم هنا ليستهزءون لانه مما اجتمع فيه مثلان اولهما ساكن والثاني

دال على الجمع وهو مما اجتمع فيه واوان الاولى عين الكلمة وهي التي بعد الهمزة والثانية ضمير الجمع
وهي التي بعد الهمزة واتفقت المصاحف على كتبه بواو واحدة لئلا يجتمع واوان اذ الهمز الفاصل
بينهما غير موجود خطا واختار قوم ثبوت الاولى لتوسطها وكونها اصلية وان الثقل انما جاء
بالثانية وقد سقطت في بعض القراءات واختار اخرون ثبوت الثانية لانها جيء بها لمعنى
وان الثقل في الساكنين تغيير الاول وصرح الناظم في الرسم بترجيح هذا المذهب تابعا للداني
وغيره وضبطه على هذا المذهب هو ما اشار اليه الناظم من التخيير في الحاق الواو يعني وجعل المد
عليها لوجود سببه هكذا ليستهزءوا وعدم الحاقها يعني وتعويضها بمد على موضعها هكذا
ليستهزءوا وقوله ان شئت شرط حذف جوابه اي فالحق ومفهوم الشرط يقتضي انك اذا لم تشا
لم تلحق وهو كذلك كما فسرنا به كلامه وما التي اضيف اليها اول اما موصولة واما نكرة موصوفة
وهو واقعة على المثلين والثاني مبتدأ وخبره قد دخلا والجملة صلة او صفة والضمير في به عائد
على ما مراعاة للفظها ولو راعى المعنى لقال بهما والباء بمعنى من او في وعلامة حال من ضمير
دخل واحتسر الناظم في قوله علامة الجمع اذ لو قال ضمير جمع لخرج منه النبيين ولو قال علامة
اعراب لخرج منه ليستهزءوا فاتى بعبارة شاملة للقسمين وان في قوله ان اطلا مفتوحة الهمزة زائدة
على مذهب من يجيز زيادتها بموضع واصلا معطوف على قد دخلا وهيكل الكلام ان شئت ان
تلحق اول مثلين الثاني منهما دخل علامة الجمع او اصلا في ضمير اطلا بالحمراء وقوله نحو خبر مبتدأ
محذوف تقديره وذلك

قال نحو اولياء ولبسهما ضمة فيه الثاني كلما هذا كيلوون

يعني ان المثلين الذي ضم الاول منهما كيلوون حكم ثانيهما حكم اول المثلين في هذا الذي تقدم لك وهو
التخيير في الحاقها وعدم الحاقها وهذا هو القسم الثاني عند الناظم وقد اجتمع فيه واوان احدهما
عين الكلمة وهي الاولى والثانية علامة الجمع واتفقت المصاحف على كتبه بواو واحدة لئلا يجتمع
مثلان واختار قوم حذف الاولى لان الثانية جيء بها لمعنى وان الثقل في اجتماع المثلين
بتغيير الاول واختار اخرون حذف الثانية لان الثقل بها وقع ولكونها في الطرف ولكون الاولى
اصلية وتحصنت بالحركة واذا حذفت لم يبق ما يدل عليها بخلاف الثانية اذ تدل عليها الضمة
ثم الناظم في الرسم على اختيار هذا المذهب واشار هنا الى انه يجوز في ضبطه على هذا المذهب
وجهان احدهما الحاق الواو الثانية بالحمراء هكذا يلوون والثاني ترك الحاقها الدالة الضمة
عليها هذا نص الداني وكذا هو يعطي بناء موضع المحذوفة خاليا قال ابو داود وان ثبتت الحقت
الواو وان ثبتت تركتها وجعلت في موضعها مدا هكذا يلوون قد يرى بعضهم ان فيه نظرا ثم اوجه
والذي عندي ان كلام ابي داود مفسر لكلام الداني فليس فيه الا وجهان والله اعلم وما موصولة
اما موصولة واقعة على المثلين ثم المثلان الذان اوليهما ضمة وهي مبتدأ ولبسهما مبتدأ
ثان وضمة خبره والجملة صلة والمجرور بعده خبر مبتدأ محذوف اي واجب الحكم في الثاني وكما في محل الخبر
وما موصولة وصلتها محذوفة لدلالة السياق عليها تقديره ما تقدم اي الحكم في الثانية كما تقدم
اول المثلين في نحو وما معه هكذا اعربه بعضهم بحذف المبتدأ او حذف الصلة والاقرب عندي ان تكون ما
زائدة والمجرور بالكاف اسم الاشارة الذي بعدها والكاف مبتدأ او الخبر قبله في المجرور ولا حذف في الكلام
والتقدير في الثاني مثل هذا والجملة على هذا التقدير خبر عن المبتدأ الاول الذي هو ما والواقع
محذوف تقديره منهما وال عوض عن الضمير وعبر باوليهما بصيغة التثنية ثم عبر بالثاني بصيغة
التذكير لان الحروف تذكر وتؤنث وكيلوون خبر مبتدأ محذوف اي وذلك

قال ...

يعني ان اول المثلين اذا كان مشددا نحو لاميين وهذا القسم الثالث عند الناظم
على ما قدمنا فمفعول شددت محذوف اي اول المثلين وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه تقديره
فدع الثاني الى اخره واراد بذلك انك تثبت اول المثلين وتحذف الثاني حسبما اختاره ابو داود وح
التي تقدمت في الكلام على ضبط النبيين ولكن ... الحاق المحذوفة بالحمراء وفي

وفي ترك الحاقها الدلالة الكسرة عليها اي تجعل في موضعها مدا على ما قدمنا في باب يلوون وصورة الوجه الاول هكذا الاميين وصورة الثاني هكذا الاميين الا ان هذا خلاف الظاهر لان الكلام الذي مر وان الذي عندهم ابدا من الحاق الثانية اذا حذفت في هذا الفصل فيكون عند الناظم هنا على ما فسرنا به كلامه من اختياره قياسا منه على باب يلوون فانهم جوزوا فيه عدم الالحاق والالحاق بينهم وبيانه ان كل واحد منهما الاول محرك والثاني ساكن من جنس حركة ما قبله علامة للجمع بقياس احدهما على صاحبه والله اعلم **قال** والنون منها ان تلي الاخرى اذا احذفت فيها وليه هكذا فيمن سكنت يعني ان المثلين اذا اجتمعا وقد حذف احدهما واختلف انه الثاني فان كان الاول ساكنا لزم الالحاق في الثاني ولا خيار في ترك الحاقها ومراده بذلك نسيم تروا وليستووا والنبيين واحترز بسكون الاول من نسيم يلوون ونسيم الاميين وقد تقدم الذي في نسيم تروا وما معه وجهان الالحاق والتعويض مع وعنده هنا على حذف الثاني لزوم الالحاق العدد وقد هكذا تراه ليستووا والنبيين ولا يستغني عنه بالمد **قلت** هل يدخل الموءودة في هذا الكلام لان اول المثلين فيه ساكن فلت لا يدخل لانه يذكر بعد هذا حكم الواو فيه اذا كانت الثانية منضبط للبناء والموءودة من ذلك وانما جوزوا الوجهين في ثاني يلوون والاميين لان الضمة والكسرة يدلان على ما لحق يلوون وعيسوا والالحاق في تروا وما معه وان كانت حركة ما قبلها تدل عليها لانها لما كانت حركة همزة والهمزة لا وجود لها في المصحف صارت كالعدم وان قلت يلزم مثله في الموءودة **قلت** لما كان الحرف الذي قبله يقبل الحركة التي تدور كانها فيه تروا وعيسوا فوله والتزمنا الحكم خبر والمراد به الامر في المنزه ان تلي الاخرى وفيها متعلق تلي وما موصولة او نكرة موصوفة واقعة على اللفظ او على اللفظ واولهما مبتدا وضميره عائد على المثلين المجهو مبين من السياق وخبره فد سكنت ولك ضمير بسكنت والباء بمعنى في والهاء عائد على ما **تنبيه** تكلم الناظم على حكم تروا وما معه على حذف الثاني وعلى حذف الاول ولم يتكلم على حكم يلوون والنبيين الا حذف الثاني وكان ينبغي له الكلام عليهما على هذا المذهب والذي اوجب ذلك عنده والله اعلم ان الاول لما كان فيهما محرك وان الحرك لا يجمع اسقاطه بالكلية اذ المد لا يعوض عنه لانه ليس بحرف مد ولا بد من الحاقه لاجل حركته او يكون سكت عنهما اكتفاء بنسيم تروا لانه لما قرر ان مع الاخير مع على النقل كسر في تخير الالحاق علم ابطاله معهما على النقل كسر في لزوم الالحاق والله اعلم **قال** وان حذفت من علم هذا النوع وهو ما اجتمع فيه واوان والثانية لبناء الكلمة اكتفى بشمله في قوله قبل هذا ثم ما اوليهما ضمت والنقط في الجميع سوا لاكن لما كان اللفظ لفظ الموءودة من هذا النوع وكلامه الاول لا يتناوله لان اول المثلين فيه ليس بمضموم اعاد الكلام على هذا النوع لاجله ولولا هو لكان كلامه هذا تكرارا واعتبر انه صرح هنا بكيفية النقط على حذف اول المثلين في الكلام وما جاء اذ ذكر هنا انك اذا حذفت الثاني جاز لك في نقطه وجهان احدهما الحاقه بالحمراء هكذا ووري والموءودة والثاني عدم الحاقه لدلالة الضمة عليه ولم يرد الداني على هذا وظاهره يقتضي بناء موضع المحذوف خاليا وقال ابو داوود بعد ذكر الوجه الاول وان شئت تركت الحاقه وعوضته بمد هكذا ووري والموءودة وذكر بعضهم ان فيه ثلاثة اوجه والظاهر عندي ان كلام ابي داوود مفسر لكلام الداني فليس فيه على حذف الثاني الا وجهان واما اذا حذفت الاول فلا شك ان الناظم الزم فيه الالحاق هكذا ووري والموءودة وحجة من حذف الاول في ووري ان الثقل في اجتماع المثلين حصل بالاول وان الثانية جيء بها لمعنى وهو بناء صيغة فوعل بمعنى اولى بالبقاء وحجة من حذف الثانية زيادتها ودلالة الضمة عليها وكون الثقل بها وتحصين الاولى بالحركة وحجة من حذف الاولى في الموءودة ان الثقل في اجتماع المثلين حصل بالاول وان الثانية جيء بها لمعنى وهو اقامة بناء اسم المفعول وحجة من حذف الثانية زيادتها ودلالة الضمة عليها وسقوطها في قراءة من قرا الموءدة كالموزة وكون الثقل بها وصرح الناظم في النقط باختيار هذا المذهب وان حذفت شرطية وما مفعولة اما موصولة او نكرة موصوفة

وبني صلة او صفة وبه يتعلق عليه ونحوه الزمن مما وجواب الشرط فيه تخيير وهو جملة من مبتدا وخبر ولذا بمعنى في او عند وهو متعلق بتخيير او صفة له وان فك شرط وجوابه مقدر بعد الفاء من قوله فما نطق اي بالحقها وبه يتعلق بالحاق وحذف النون من فك المجزوم مع كونه قبل لام التعريف وذلك قليل في كلام العرب ويروى وان تنشا بابدال الهمزة المجزومة الفا وحذفها في اللغة لانتقاء الساكنين ويكون الاول على حذف مضاف اي على حذف الاولى ولا يلتبس بها ويروى باثبات نون نكن وتنكير الاولى وقد تقدم ان ابدال الحرف المجزوم اذا كان حرف واو لي عوض من ذلك ننبهنا على ذلك عند قوله صفرن **قال** وعكس هكذا على جاء قد وحذف اهر ابه التثنية نا يعني ان حكم جاء نا على عكس حكم ووري اي ان اثبت الاولى لم يجز الاستغناء عن الثانية بالمد لا بد من الحاقها بالحمراء هكذا جاءنا وان اثبت الثانية جاز لك في الاول وجهان الالحاق يعني مع جعل المد عليه لوجود سببه هكذا جاءنا وجاز لك فيه ايضا عدم الالحاق بحيث تجعل في موضعه مدا هكذا جانا بمراده بالعكس ان التخيير جاء فيما يكون في الموضع الذي يتعين الالحاق فيه في ووري وهو حيث يحذف الثاني ووجه لزوم الالحاق الثاني في جاء نا هو ما ذكرناه في تروا والمصراع الثاني هنا حشو اذ محله الرسم وقد نبه عليه هناك وانما جاء به تكميلا للبيت ووجه حذف الاولى ما تقدم في حذف الاولى في الموءودة ووجه حذف الثانية كون الثقل بها وانعدامها في قراءة ابي داوود وكون الاولى اصلية والعرا من ان يثولا فيها اعلاما اذ هي منقلبة عن ياء وعكس مبتدا وجاء خبره وفيه يتعلق في وحذف مبتدا وبه صفة الاخرا ومتعلق بمحذوف واستنبا ان خبر **قال** في الحذف ابدا ان توسط ما من الخط اختصارا اسقط لما قدم الناظم الكلام على حذف اجتماع المثلين وهو النوع الاول شرع هنا في الكلام على النوع الثاني وهو ما حذف اختصارا وقد ذكر انه يلحق يعني بالحمراء ولم يحتج الى بيان موضع الالحاق اذ لا يتوهم جعله في غير الموضع الذي ينطق به فيه وشرط في هذا الالحاق ان يكون موضع المحذوف الوسط واحترز به من الطرف فانه سيتكلم عليه وانما احتاج الى ذلك لان المتوسط لا بد من الحاقه ان كان ما بعده محركا ويجوز عدم الحاقه وجعل المد موضعه ان كان ما بعده ساكنا نحو طبت وحيات وخص الحكم بالالف لان الواو والياء لا يحذفان من الوسط اختصارا وانما يحذفان من الطرف وذلك في الزوائد والصلة وقد تقدم الحكم فيها ومراده بالوسط ان يوجد قبل المحذوف شيء وبعده شيء وسواء كان متصلا وبين نحو ابرهيم واسمعيل بان قبله ثلاثة احرف وبعده ثلاثة احرف او غير متصل وبين نحو صلح وانهو وادم بان يكون مجردا في الكلمة كما مثلنا او منفصلا بيها كالصلحت والسموت وسواء كان مع جودا لغيا عند جميع القراء كما مثلنا او عند بعضهم نحو دفع ويخدعون وكلام الناظم هنا وان كان بالعا فهو مقيد بغير المعانق لانه يذكر بعد هذا حكم المعانق لها وقوله الحق امر مؤكد ومفعوله العا وتوسط فعل ماض فاعله مستتر والجملة صفة لقوله العا والعمر وصفة اخرى له او حال او متعلق بالحق وما موصولة وصلتها جملة اسقط ومن الخط متعلق باسقط واختصارا مفعول له ويجوز بعضهم في توسط ضم السين ويكون على حذف مضاف اي ذا توسط وعلى نقله يجر ابيه في توسطهم والاداب عندي ماذكرناه والله اعلم **قال** وما بواو او بياء كتبا عن واو او عن ياء يرد قلبا تكلم الناظم هنا على ما حذف لوجود عوضه من واو او ياء فاشار الى ذلك بجعل الالف الحمراء على الياء او الواو وهو ما حذف لوجود عوضه من واو او ياء في القسم المشتمل بقوله قلب معناه جعلا عوضه كما تقول قلبت عن الاناء غطاء اي جعلته عوضه وهو في موضع الحال من ياء وعن بمعنى على وما موصولة واقعة على الالف المحذوفة وهي منصوبة عطفا على العا قبله وهي مفعولة الحق وكانه يقول والحق الالف التي كتبت واوا او ياء في حالة كونه يجعل على الواو والياء ويحتمل ان تكون مبتدا وخبره قلب عوض وهو الاقرب وعلى الحكم على الكتب دون الاصل لان المكتوب قد لا يراعى فيه الاصل لا من واو وحيث ذلك لا ترى ان الضحى ونحوه كتب بالياء مع ان اصله واو وكذا الف التانيث كتب بالياء وليس اصله ياء وكذا بقية كلمات الاصل وصورة ذلك فيما كتب بالواو هكذا الزكوة وفيما كتب بالياء

هكذا اجتنبه وكلامه هنا وان كان مطلقا فهو مقيد بغير المعانق مع اللام لانه يذكر المعانق بعد هذا
كما انه مقيد بالمنون لانه يذكر المتطرف اثر هذا فقال وان تطرفت كان تكون مالم يقع من بعدها
سكون يعني ان حكم الالف المتطرفة المحذوفة لوجود عوض ان تلحق ايضا دون عوضها كما اذا كانت
وسطا مالم يقع بعدها ساكن هذا اختيار بعضهم في شرحه بضمير تطرفت عنوه راجع الى ما كتب بواو
او ياء وضعف عوده على الالف مطلقا فانه يلزم عليه الا تلحق الالف الثانية من تروا وما الحق بعدها رعيا
لقوله مالم يقع بعدها سكون والمنصوص خلافه والاولى عندي حمله على العموم ويكون تروا غير مراد لنصه
على ما تقدم وما الحق مثله على ما ياتي وانما الكلام في غيره سواء حذف لاجتماع مثلين او اختصار او لوجود
عوض بمعنى كلام الناظم على هذا ان الالف المحذوفة من الطرف ان لم تكن بعد ساكن لا بد من الحاقها
سواء حذفت لاجتماع مثلين نحو را كوكبا وتيأس عند من يجعل الكلام صورة للهمزة او حذفت
لوجود عوض نحو الربوا تردي او حذفت اختصارا نحو هذا الجبال ولا يقال ان الجمال منوسطة بل
هو متطرفة لان ياء النداء وهاء التنبيه كلمتان مستقلتان في نفسهما ويدل على صحة ما قلناه ان
من يقول بفصل المد في المنفصل يقول به في نحو يا بها وهؤلاء عند الجمهور فتلحق هذه الالف
كلها في موضع النطق كما هو الشأن فيها اذا حذفت من الوسط ثم اشار بالمصراع الثاني الى ما حذف
من الطرف اذا لقيه ساكن لا يلحق وذلك لان الساكن يوجب سقوطه من اللفظ وصلا والنقط مبني على
الوصل ومثاله فيما حذف اختصارا يقوم الساعة وما الحق عند الجمهور خلافا لليلية ومثله في العوض
موسى الكبرى فرى ودينا كتب بالواو كالربوا فان قلت انما تكلم الناظم على الالف المتطرفة وفرى
والربوا للتسمية الالف فيه منطوقة لان التنوين من بعدها وهو حرف صحيح ولم ادخلتهما في كلامه فلت
مراده بالمتطرف هنا ما تطرف خطا ولا شك في ان الالف في الطرف بهذا الاعتبار والتنوين انما
هو طرف لفظا فان قلت يلزم على مراعاة الخط ان يكون الالف المعوض في الربوا ورءا السوءى
لا اذ بعده الف قلت مرادهم بالطرف طرف الكلمة ولا يشك ان طرف الكلمة هي الالف المعوض
او الالف اخر جاء بعد تمام الكلمة فليس منها في شيء ولذلك سمي زايدا تنبيها ولا يلحق بغير
الربوا عموما على المختار فيه وكذلك مثلها عند من يجعل الالف الموجودة صورة للهمزة وان كان مرجوحا فلم
تلحق الالف المحذوفة فيها كما لا تلحق في فرى والربوا لسقوطها في الجمع وصلا والنقط مبني على الوصل لا
بدخالفه نحو را الشمس على راي من يجعل المحذوفة هي الثانية لانها عندهم لا تلحق نثرا وقد تقدم ان الصحيح
تم حكم فيه بلزوم الحاق الثانية اذا حذفت وعلته كعلته وهو عدم ما يدل على المحذوف كما قدمنا في نثرا
بخلاف نحو ماء بها اذ علامة التنوين تدل فيهما على الالف والله اعلم وان تطرفت بشرط جوابه تكون وهو
مجزوم لعدم ظهور الجزم في الشرط اذ هو ماض كما هو في قول الشاعر وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم وكذا خبر تكن وما ظرفية مصدرية ابي مدة انتفاء وقوع السكون بعدها
والعامل فيها تكون ومن بعدها متعلق بيقع وما علم يكون ولم يقع ومن الحقت بمثال الا اشعر في
مقيد اغلالا مالم تكن بواو او ياء انتفت وقيل تلحق ابدا بكل الحقت وتكلم على الالف المعانقة
للام اذا حذفت وقسمها الى قسمين قسم حذفت فيه اختصارا وقسم حذفت فيه لوجود عوض فاشار الى
القسم الاول بالبيت الاول ومعنى كلامه ان الالف التي مع اللام اذا حذفت اختصارا تلحق في الجهة اليمنى
اللام ونسبة الميمني من اللام انما هي باعتبار الكاتب ولا فهي بيسرتها باعتبار توجهها اليه وكذا
وخصت اللام بذلك نظرا للوصل ثنت فيه الالف المعانقة للام بان الالف فيه هي النون في الجهة اليمنى على ما
هو المختار وعلى ما سياتي في معتبر ان شاء الله ولا يبعد ان يقال نحو الحافة في الجهة اليسرى بناء على مذهب
من يرى ان الثاني من لام الالف كما اشار اليه بعضهم وصفة ما اشار اليه الناظم ان يكون اعلا الملحق مقارنا
لاعلى اللام وبصنعة الى اسفل اللام وفي كلامه نص ونص نصوا على انه لا بد من خروجها الى صفته من ايام اذ ذاك
شاهد لو كانت ثابتة هكذا الملحقين ونبه بالبيت الثاني على حكم القسم الثاني وهو ما حذف لوجود عوضه
سواء كان واوا او ياء نحو الصلوة ومولية وذكر فيه قولين احدهما وهو الذي بدا به وذلك انه المختار عنوه وعليه

افنز

بعنا
انتصر الداني فان الالف الملحقة لا تكون معانقة مع اللام خارجة الى يمناه والى ذلك اشار بقوله مالم تكن
بواو او ياء انتفت وسكت عن بيان موضعها استغناء بما تقدم في قوله وما بواو او بياء كتب البيت بانه يلحق
على الواو والياء هكذا الصلوة ومولية والقول الثاني وهو مذهب ابي داوود تلحقها معانقة اللام خارجة
الى يمناه وهو معنى قوله وقيل يمناه بكل الحقت اي تلحق بيمينه سواء كان محل حذف اختصارا
او لوجود عوض وفي كلامه هنا ايضا تعرض لانه نص على هذا الوجه على ان الالحاق يبتدى من راس الحرف
المعوض ويصرف الى جهة اليمين خارجا الى يمين اللام مائلا الى اعلاه هكذا الصلوة ومولية وكلامه
لا يشعر بذلك واطلق في كلامه ومراده التقييد بما لم يلقه ساكن نحو الذي ومولى فانه لا يلحق لا بيمين
ولا يسار واستغنى عن بيان ذلك بقوله قبل هذا مالم يقع من بعدها سكون او يقال ان كلامه اولا عام
في المعانق وغيره وكلامه هنا انما هو في محل الالحاق من اللام ومع لام ظرف في محل الحال من ضمير الحقت
العايد على الالف وبيمناه هو احد الجهتين في الالف فهو ظرف وتتعلق ايضا من الابتداء بيمينه والسالم
من الخيارات لانهما فيه بكاله يقول والحقت الالف العادية وفيه في حال كونها مع اللام في موضع
من منتهى اعلاها الى اسفلها ونحو اسفل اوان كان مقطوعا عن الاضافة لانه دل على تقديره مر اللام
ظرفية مصدرية ابي مدة انتفائه كونه في اثنا بواو او ياء والعامل فيه الحقت وانت خبر تكن وفي
يتعلق بواو والياء فيه اما للمصاحبة خطا او المعاوضة او السببية لفظا ويمناه الثانية متعلق
بالحقت بعده وكذلك بكل وياوه ظرفية قال أبي من الشم السايم واشما اخيرا والثلاث بالا الحاق
في باء كم لما قدم ان الالف المعانقة للام اذا حذفت لا بد من الحاقها وكذلك من جملة ما يدخل في ذلك
لفظ الجلالة وهو الله اذ هو مما حذفت منه الالف المعانقة للام فاستدرك الكلام عليها هنا واشار
الى ان الذي عمل ابيه النقط لا تلحق بل نحو من الحذف رايا وانما تثبت لفظا بقوله وشما احترز
به من اللفظ وعبر به عن النطق تساهلا هذا المقصود وهو احتراز من اللفظ وحكمه في هذا الموضع بهاء
مهملة اي ترك واسقط وانما لم يلحقوه مع كونه منطوقا موجودا في اللفظ والقاعدة فيما كان كهذا
لزوم الحاقه كما اشار اليه في المصراع الثاني وهو الفصل ان يفرق بينه وبين لفظ اللات الذي هو اسم
صنم وهو المذكور في قوله تعالى افرايتم اللات والعزى لا سيما على مذهب من يقف عليه بالهاء وكلاهم
نصوا على ذلك تقوية الفرق بينهما وتاكيده في ذلك اذ الفرق بينهما خطا موجود وهو كون اخر اسم
الجلالة هاء واخر اسم الصنم تاء لا انهم قصدوا ابعاد كل من اللفظين عن الاخر فجعلوا الكفهم فرقا تاويه
الا حالة في وجود فروق متعددة ولذلك فرقوا بينهما في اللفظ ايضا بالتفخيم في لفظ الجلالة والترقيق
في الاخير وما ظهر ما عندهم ان سبب ترك الالحاق في لفظ الجلالة انما هو ليحصل الفرق بينه وبين لفظ اللات
ولو عكسوا لحصل الفرق ايضا لاني لما كان لفظ كثير الدور ناسبه التخفيف بخلاف اللات اذ لم يرد الا في
موضع واحد واعلم ان الذي عندهم هو ما ذكرناه من ان الذي قصد به الفرق انما هو ترك الالحاق في لفظ الجلالة
واما الالحاق في اللات فقد جاء على الاصل وظاهر كلام الناظم يقتضي العكس وان الحاق الالف في اللات هو
الذي قصد به الفرق وليس كذلك ومراد الناظم ان هذا اللفظ الكريم اعني لفظ الجلالة لا تلحق الالف على اي وجه
ورد سواء كان مجردا من الزوايد نحو الله ربنا خالق الله الى الله او اتصلت الزوايد باوله نحو بالله تالله
او باخره نحو اللهم لان لفظ الجلالة موجود في الجميع والزوايد لا عبرة بها وبهذا يظهر لك ان من زعم
ان الناظم يبقى عليه اللهم بعض كلامه وتبع الناظم في تعليله ترك الالحاق بما ذكره النقاط وامثالهم
النحاة يعللونه بوجوه اخرى منها التخفيف لكثرة دوره ومنها المراعاة للغة من لا ينطق بتلك الالف
اصلا ومنها قصد الفرق بينه وبين اللهو اسم فاعل من اللهو اذا حذفت الالف اكتفاء بالكسرة وحرف
يلا اصل بسم فاعل وضميره الغايب عايد على الالف المحذوف وبه تتعلق من ورسما تمييز او على النداء
في واللات مبتدا وتاؤه موضوعة لذلك ويجوز نصبها على الحكاية وخبره لحكم وهو بتاء معجمة
بمعنى كتب وبه تتعلق الباء وفي فيه ضمير عايد على المبتدا وفرقا مفعول من اجله فقال والحقوا الضمير
اذ انته والياء فيه الجزم وقد تصم ثم اذ يقع بعد ساكن ولا تبحذف والحقوا بما يعطي لما تقدم في الرسم
حذف لا تنبيه الى ذلك من قوله تعالى فادرءتم فيحصل منه هنا على انه لا بد من الحاق الياء مع الالف بعد الدال وهي
الف تداءرا والتي بعد الراء وهي صورة الهمزة اما التي بعد الدال فلا اشكال فيها لانه حرف مد حذف من

الوسط اختصارا وكان له ولو ان لا يذكر هنا ان ما تقدم يكفي فيها لاكن الناظم خاف ان قصر الحكم بالالحاق
على الثانية ان يتوهم ان الاولى لا تلحق فذكرهما رفعا لهذا التوهم والقياس في الثانية كان لا تلحق و
يكتفى بالهمزة كما عند الجمهور في غيره مما همزته ساكنة مفتوح ما قبلها وذلك انما تنتفي امكان
اذا قلنا بحذف صورة الهمزة والمختار ان لا تلحق صورتها اكتفاء بالهمزة ولعل الحامل على الحاقها في
ادونتم خوف توهم ان يكون الفعل ليس من باب تفاعل من الدرك الذي هو القطع بل من باب افتعل من
على دفع هذا التوهم في الحاق الياء في خلاف غيره فانه لا يتوهم فيه مثل ما يتوهم في هذا والله
زعموا فيه تكرار الحذف فجعلوا الالحاق جبرا لذلك والله اعلم ولاختصاصه بهذا الحكم اقتصر الناظم
في الذكر عليه وسكت عن امثالها وانما قلنا انما لانهم لم يختلفوا في الحاق الصورة ولانه مختار عدم
الالحاق ولو قلنا بالحذف فيه ولما قدم ايضا في الرسم ان الياء من ايلافهم محذوفة اشار هنا الى الحاقها
قوله والياء معطوف على الياء فهو معمول لالحق وصفة الالحاق فيها على صفة جعلها لو كانت ثابتة
وهو ان تجعل بعد اللام الذي هو صورة الهمز ياء حمراء متصلة باللام بعدها كما هو الثابت في اصل
المصحف وفي ان تلحق على صفة جعلها ثابتة ولا يفرق بينهما الا في اللون هكذا لايلفهم وقد خالف
البيت هنا فقال ان الياء تلحق مردودة جريا على اصله من عدم الحاق المحذوف وفات بها اثبت والا
امروا بالحاق هذا الياء خيفة ان يتوهم سقوطها واساس اللفظ لا سيما وقد قرئ به فيها في غير الذي
المشهور بحذف الياء اما مع فتح اللام او مع سكونها كالعلم فان قلت قد منع قبل هذا ان الياء
لم تحذف من الوسط اختصارا او هل هذا من ذلك قلت مراده هناك ما كان حرف مد بالاصالة
بخلاف هذا فانه همز في الاصل وكذلك لم يصح الاستغناء عنده هو عنها بجعل المد في موضعها والله
اعلم ولما قدم في الرسم ان النون الثانية من ننجي في سورة الصديق وسورة الانبياء على نبينا
وعليهم الصلاة والسلام محذوفة اشار هنا الى انه لابد من الحاقها بالحاقها ولم يذكر كيف تلحق
وكذلك غيره الا ان الجاري عند جمهور الائمة من ان تلحق يصل الى السكون ان تجعل [illegible] بالحمراء
بين النون الثانية والجيم هكذا ننجي والجاري على مذهب اللبيب ان تجعل نونا معرفة في السطر
هكذا ننجي بقول الناظم ونرسم هو خبر ومعناه الامر اي وارسم ولذلك عطفه على الخبر ولما لم يتكلم
في الرسم على نون ننظر وننصر سكت عنه هنا وذلك يدل على ان مذهبه عدم حذفه كما ذهب اليه
الجمهور واذا بنيت على مذهب من يحذفه فلا فرق بينه وبين نون ننجي المحذوفة في الالحاق ولما
عبر الناظم في العين اذ رسم بالالحاق لم يحتج الى بيان اللون لالتزام الالحاق به ولما عبر بنون ننجي
بالرسم احتاج حينئذ الى بيان اللون فقال حمراء لان الرسم لا يستلزم الحمرة اذ كثيرا ما يطلق على
ما يكتب بالكحلاء مما هو ثابت وعبر بثاني ونون مذكر وصفه بحمراء وهو مؤنث لان الحروف يجوز
تذكيرها وتانيثها ولما قدم ايضا ان الفتحة في باب حيي مما اجتمع فيه مثلان محركان الاول اشار هنا
الى انه لابد من الحاقه وذلك مراعاة لحركته اذ لا توجد حركة بغير حرف ولم يجز ان يستغنى عنه
ليس محرك مع تغير الحاقه على كل حال ولم يذكر حكم الثانية اذ بنينا على حذفها والظاهر ان
بينها وبين الاولى فلا بد من الحاقها لاجل حركتها وسكت هنا عن يستحيي ونحوه مما فاء في المثلين
فيه ياء ساكنة في الطرف لتقدمه في باب المد لانه على حذف الثانية واما ان بني فيه على حذف الاولى
فلابد من الحاقها لاجل حركتها كما تقدم في باب حيي والحي مفعول بالحق وعلامة نصبه الياء
اذ هو مثنى وحذفت نونه للاضافة وياؤه مكسورة والياء معطوف عليه من ايلافهم حال من الياء
وثاني مفعول نرسم وياؤه مفتوحة لان النصب يظهر في المنقوص وحمرا نعت له على المعنى والى
معطوف على ثاني وما بعده نعت الصفة قال وافتن ترك [illegible] اشار هنا الى حكم نحو والموءودة
التي يلتبس ذكره هنا واما الموءودة فهو مما حذف لاجتماع مثلين وكان حقه وحق باب حيي الذي
ذكره قبله ان يذكرا معا عند الكلام على ما حذف لاجتماع مثلين ولما قدم الناظم في الرسم ان نحو مما
حذفت فيه صورة الهمزة لئلا يجتمع مثلان اشار هنا الى انه يجوز لك حينئذ ان تقتصر على الهمزة

الا انها حرف

الا انها حرف قائم بنفسه فيجعلها نقطة صفراء في السطر بين التاء والواو هكذا تبوءو وهذا المختار عنده وعند
غيره ويجوز ان تلحق واوا بين التاء والواو الكحلاء وتجعل النقطة الصفراء على الحمراء هكذا تبوءو وسواء كان
مجردا كما مثل به او متصلا بضمير نحو تبوءه وجوز اهل النقط فيه ان تكون الواو الموجودة هي صورة الهمزة
والمحذوفة هي التي بعد الهمزة لانه مرجوح والنقط فيه يجعل الهمزة صفراء على الواو الكحلاء والحاق واو
حمراء بعدها دالة على المحذوفة هكذا تبوءو فمجموع ذلك ثلاثة اوجه وهذا الحكم لا يختص بتبوء بل ظاهر اطلاق
الناظم حذف مضافه في اللحق نحو تبوء والمراد كل ما اجتمع فيه واوان احدهما صورة الهمزة وحكمها فيه
حذف احد المثلين فيدخل في ذلك ليطفئوا ويطئون ومسئولا وشبه ذلك فان الحكم فيها كالحكم في تبوء
فعلى الوجه الاول تجعل الصفراء قبل الواو الكحلاء هكذا ليطفئوا يطئون مسئولا وعلى الثاني تلحق واوا
حمراء قبل الكحلاء والصفراء عليها هكذا ليطفئوا يطئون مسئولا وعلى الثالث تجعل الصفراء على الكحلاء
وتلحق بعدها واوا حمراء هكذا ليطفئوا يطئون مسئولا او يقول المراد بنحو تبوء كل
ما اجتمع فيه مثلان احدهما صورة الهمز وحكمه بالحذف ولا يختص بالواوين بل يدخل فيه الياءان كما تقدم وشبه
الياءين كمستهزءين وربيا وبين الياءين كما رب وتنبوا ونبا ورءيا في غير الموضعين فان الحكم في الجميع حكم
تبوء فعلى الوجه الاول تجعل الصفراء قبل الياء وقبل الالف هكذا مستهزءين [illegible] وعلى الثاني تلحق
ياء حمراء قبل الكحلاء في الموضعين وتجعل الحمراء صورة للصفراء هكذا مستهزءين وقد اوجه كلام
الناظم على هذا ولكن لانه اعم فائدة واوعب الاقسام التي نص عليها القدماء وابلغ في الاختصار فان قلت
كلما ذكرت يحسن ادخاله في كلام الناظم اذ هو مما حذفت صورته لاجتماع مثلين كتبوء سوى باب مسئولا
اذ الظاهر مما حذفت صورته لسكون ما قبله قلت الذي نص عليه القدماء هو ما ذكرناه وذلك لانهم راوا ان الحذف
لذلك اقوى من الحذف لتقدم السكون للاتفاق على مراعاته في اجتماع المثلين والخلاف في مراعاة اجتماع الساكنين
كثيرا اذ هنا كثير ممن يقول بتصوير ما بعد الساكن من جنس حركته على تقدير النقل ولا ابدال بعد وايضا
فقد استثنى الجميع من الساكن الا الف الفتح وسكته ومثل ذلك لا يجتمع فيه ساكنان والله اعلم واما قوله في المراد
به الرءيا ورءياك وتنبهم وقطع بالمعطفة محذوفة من السوابق واللواحق قصدا للشمول لانه المعروف
المشترك ولا يوجد في القرآن منكر كما نطق به معلوم ولما قدم في الرسم ان صورة الهمزة منه محذوفة
اشار هنا الى انه يجوز لك في نقطه وجهان احدهما وهو المختار الاستغناء بالهمزة لاستثقالها فتجعلها
نقطة صفراء في السطر هكذا الرءيا ورءيا والثاني ان تلحق واوا حمراء وتجعل عليها الصفراء هكذا الرؤيا
ورؤيا وقوله رؤيا معطوف على تبوء باسقاط حرف العطف ويحتمل انه بدل وفيه مضاف كما في تبوء ونحوه في
انه داخل في ذلك كلما حذفت منه صورة الهمزة اختصارا لا لكونها بعد ساكن ولا خوف اجتماع مثلين فيدخل
في ذلك امتلأت واطمأننتم واشمأزت ولأملأن واطمأنوا فالحكم في الجميع اذا بنيت على حذف صورة الهمزة كالحكم
في الرؤيا للاستغناء بالهمزة ويجوز الحاق صورتها بالحمراء ويستغنى من ذلك [illegible] الرسم لتقدم ذكر تحكيم
[illegible] به فيكون كلامه ايضا اعم فائدة وابلغ في الاختصار والله اعلم قال والحق اوليئه وواو الوسطى [illegible]
ذا اتصاله بمضمر وكاثره في الحذف لونه بصورة لما قدم في الرسم الخلاف في همز اولياء المرفوع والمجرور
اذا اضيف الى ضمير في ضمير كان له صورة ام لا قدر هنا كان [illegible] على حكم نقطه اذا بنينا على حذف صورة
الهمزة فان حكمه اذا نقلت صورته كما هو لدخوله في عموم قوله وما يشكل الى اخره ولذا هنا مجيبا عن ذلك بالحاق
ان تثبت الحركة واوا حمراء بعده في المضموم او ياء حمراء في المكسور وتجعل الهمزة نقطة صفراء على الواو وتجعل هكذا
اولياؤه اوليائه وذلك كله للتنويع لا للتخيير وان تثبت لم تلحق واكتفيت بالهمزة لاستثقالها
جعلتها نقطة في السطر هكذا اولياءه اولياءه فان قلت لم نص الناظم على ذلك خاص بالمرفوع والمجرور مع انه
فضلت كلامه عليه قلت قوله واوا وياء يبين ذلك فان قلت سكت الناظم هنا على حكم الف البناء اذا
قلنا بحذفها وكان من حقه ان ينبه عليه كما قلت لما ذا اقام ما يدخل في قوله في باب وان تحر شاء نقطه
في الخط الى اخره استغنى عن ذكرها هنا وانما كل ما ذكره من التخيير في الالحاق وعدمه مبني على القول بحذفه

صورة الهمزة اشار الى ذلك بقوله وهمزة في الحلم يصور ايهم تجعل له صورة ذالواو فيه للحال وكانه يقول
والحق ان تثبت انتفاء الهمزة من الخط في الذي سمي وذوله والحق بعد امره انه مفتوح الاخر
واولياؤه متعول به وهو على حذف مضاف اي صورة اولياء وواو اولياء حال من الصورة المحذوفة
ونوا قوله واو اولياء ان يحمل كلامه على البناء وان تثبت شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وفي اتصال متعلق
بالحق ويحتمل الحالية وبمضمر متعلق باتصال وهمزة مبتدا وخبره لم بصور وفي الخط متعلق بيصور قال
فاسم جزوي في يوسف ياتي بنصوصهم الالف لما ذكر الذي سمي جزوي في سورة يوسف الصديق على نبينا وعليه
الصلاة والسلام ذكر في صورة الهمز منه صاحب المقنع الحذف بعلة احتاج الى التنبيه على حكمه باعتبار ذلك
المذهب واشار الى ان القدماء انما تكلموا عليه باعتبار الرسم ولم يتكلموا عليه باعتبار النقط لان القياس يقتضي
ان يكون حكمه حكم اولياؤه وشبهه اذ لا فرق بينهما فيكون فيه عنده من حذف الصورة وجهان احدهما الحاق
بالحمراء وجعل الهمزة صفراء عليها هكذا جزؤه والثاني الاكتفاء بالهمزة وحدها هكذا جزؤه وقياس النقط
هنا صحيح والله اعلم اذ كل وجد من الفقيس عليه حذفت منه صورة همزة مضمومة اتصلت بضمير وقبلها الف
وسكت فيه عن حكم الالف اذا حذفت كما عند ابي داود كما قدمنا في اولياؤه وفي اسم مبتدا خبره جزوه وفي
يوسف حال من جزوه وضمير فيه اسم عائد على اولياؤه وقياس مصدر بمعنى اسم المفعول كنسج اليمن وضمير اير
اي قياس اولياؤه على جزوه في يوسف هذا اشبههم عليه كلامه ويحتمل كلامه ان يكون جزوه فاعل
بمحذوف وتقديره يقبله ويكون قياسه بمعنى حكمه اي حكم اولياؤه يقبله جزوه ويحتمل ان يكون قياسه على حذف
مضاف اي ذو قياس واما ما اختاره بعضهم من جعل جزوه مبتدا وقياسه خبر بخبر فمجيء لاستواء الجزوين في
التعريف ولوجود الحال من جزوه وكون اسمها ضمير عائد على جزوه وحذفه للعلم به كقول الشاعر وكيف
زعم عظيم المشاة وخبرها ما الف وبنصوصهم متعلق بالف ومعنى الف عهد وقدم الناظم معمولا لتابعه
عليها بناء على مذهب الكوفيين والجمهور يمنعون ذلك وزعم بعضهم ان اسم كان ضمير الشان وان معنى
الف جميع واصله تشد اللام وخفف ضرورة وزعم اخرون ان ما موصولة لا نافية وهو ضعيف وفيه بيان او سهو
والله اعلم قال ونون تامنا اذ الخفيفة فما بعد انما بالاول بيه عوضتم اشار هنا الى حكم نقط تامنا من
قوله لا تامنا على يوسف ولتقدم قبل الاشتغال بكلامه مقدمة يبنى عليها ما ذكر فنقول ان هذه
اللفظة مركبة من فعل مضارع ومفعول به وفيه نونان نوتان احدهما المرفوعة التي هي اخر المضارع
والاخرى نون ضمير المفعول على حد قوله تعضنا ما كان اصح كتاب المصاحف على كتبه بنون واحدة كما
يكتب ما اخره نون ساكنة واتصل به نون ضمير نحو كفا وامنا وعنا ومنا لان هذه لما كانت الاولى نونا
ساكنا تعين ذلك بخلاف تامنا فان اخره متحرك فكان كتبه بنون وجرى على خلاف الاصل لان القراء اختلفوا
فيه فمنهم من يقروه بالادغام الخالص ومنهم من يقروه بالنطق بالاشمام مع الاشمام وهو يحسن على مذهبهم رسمه
بنون واحدة لان الادغام لا يتاتى الا بعد تسكين الاول المثلين فيرجع الى باب امنا وانما سكنوا الاخر الفعل
من غير جازم اجراء للمتصل مجرى المنفصل كانهم راوه من باب عضد كما وهم فيه تسكين فالنون هاء حيث
سكنها وبذا نشد سيبويه على ذلك قول امرئ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب وتقطع على هذا الباب
المذهب تشديد وجعل نقطة بينها وبين الميم دلالة على الاشمام وهو هنا ضم الشفتين والنقط من غير صورة
نسبها على حركة النون الاصلية ويجوز على هذا الوجه ان يجعل حرة بين الميم والنقط لتدل الحرة على ان النون
سكنت قبل الادغام هكذا تامنا لان الاشارة بالشفتين تكون قبل الفراغ ويجوز ان لا يجعل هذه الحرة
والتشديد يغني عنها هكذا تامنا وهذا بناء على ان الاشارة بالشفتين تكون قبل الفراغ من النون واجاز
قوم ان الاشارة تكون بعد الفراغ من النون مذهبهم فجعل النقطة بعد النون وان تثبت ايضا جعلت الحرة
على هذا المذهب هكذا تامنا وان تثبت جعلتها هكذا تامنا كما حل ما في نقطه على مذهب من اخذ فيه
بالادغام الخالص لا بالاشمام اربعة وجوه واكثر القدماء اخذوا فيه بالادغام الناقص وهو الذي يعبر عنه اكثرهم
بالاخفاء وليس المراد بالاخفاء المعتاد في غير هذا الموضع الذي لا تشديد معه بل لا بد من التشديد فيه عند
من صرح به اذا في وعبروا بهو ولا ينطقون بضمة مختلسة فهي بعض حركة والنون الاولى محذوفة كما في نعم وتقط
على مذهب هو لاء بتشديد النون الخطاء واعطاء نون حمراء فيهما وجعل نقطة امام الحمراء دلالة على حركتها

فما هو النقصان في الحركة المختلسة تامنا تشديد النون الحمراء دليل على الادغام وتحريك الحمراء دليل على نقصانه
وجوز وا هنا لا استغناء عن الحاق الحمراء اذ الخطاء عما تلفظ لها فتغني عنها لكن لا بد من النقطة الدالة على الضمة
هكذا تامنا فما حل ما في نقطه على مذهب من اخذ بالاخفاء الذي هو الادغام الناقص وجهان فمجموع ما فيه
على القراءتين ستة اوجه لكنها ترجع الى خمسة لان الاقتصار على النقطة في الاخفاء مثل والاقتصار عليها
اذا جعلت في الاشمام قبل النون في الاشمام ولا يفرق بينهما الا بالقصد من الناقط اذا عرفت هذا فلنرجع
الى كلام الناظم فنقول انه يصرح على صفة اللفظة عند من اخذ فيها بالاخفاء وذكر الوجهين المنصوص
فيه وهما الذان تضمنهما في قوله اذا الحقت معناه اذا قرات بالاخفاء الذي ينترتب عليه الالحاق فهو من باب
التعبير باللازم على الملزوم او بالعكس ومفهومه يعطي انك اذا لم تقرا بالاخفاء لا يكون الحكم الحاق كما هو كذلك
ونون الناظم امام مع كونه منطوقا في الاضافة لانه في نكرة وعوضتم لعطف خبره ومعناه الامر ولذلك عطفه
على النقط ونون مبتدا وله نعت مقدر اي المحذوف والخبر اذا وما بعدها فاجابه نقط جواب اذا ومفعول الحقت عائد
على المبتدا وكذلك مفعول عوضتم وضمير به عائد على النقط المفهوم من قوله فانقط وهو متعلق بعوضته
قال القول فيما زيد في الهجاء من الف او واو او من ياء هذا الباب من الابواب المختلف فيها بعرب من الذي قبله
عند الايمة الاعلام اذ عدوا فيه النفس والباع وتشعبوا فيه الاقسام والانواع واكثروا فيه التوجيه والتعليل
وسلكوا في نقطه ايضا ذلك السبيل وكثب المصنف عليهم في ذلك من الاكثار ورغب في طريق التقريب الى
الاختصار فجمع في ذلك انواعها بعضها ببعض كما جرت عادته مشيرا في الغالب الى كل نوع بكلمة تحسنت
في ذلك الاقتطاع صناعته وانتصح النقط على وجهه ووجد مثالا فيه في كل مسئلة اما الشهرته مطلقا او عشرة
وجوبا على ما اصله فجزاه الله على اجتهاده في ذلك خيرا واعد له في الدار الاخرة اجرا واعلم انه لما كان في الباب
الذي فرغ منه في احكام النقص شرع يتبعه بباب الزيادة لانه مقابله ومراده بالهجاء هجاء المصاحف المعبر
عنهم بالرسم ولما كانت ما الموصولة من قوله فيما مبهمة بين الناظم المراد بها بالاتيان بمن التي هي لبيان
الجنس وادخلها على ما يشير به ذلك المبهم وذلك الالف والواو والياء وخص هذه الحروف بالزيادة دون غيرها
لانهم راوا ذلك كالجبر لما كان بعثر بها من الحذف الذي كثر فيها وفي الاولى متعلق بالقول ومن الثانية ومن
الاولى متعلقان بزيد ويحتمل من الحال من ضمير زيد واما من الثانية فهي زائدة لتوكيد الاولى والله
اعلم قال وكما الالف فيه ادخلا كقوله لا اذبحنه بالاولى وشبهه مما فيه المتصل بالثاني صورة
وقبل المنفصل اعلم ان الناظم نوع زيادة الالف التي يحتاج فيها الى الدارة الى عشرة انواع
الاول ما زيدت فيه همزة مفتوحة معا تخص اللام على الرابع نحو لا اذبحنه الثاني مثله الا ان الهمزة مكسورة وهو
الى الثالث ما زيدت فيه بين فتحة وكسرة نحو في الرابع ما زيدت فيه بين كسرة وياء ناشية عنها
وذلك جاء الخامس ما زيدت فيه بين فتحة وياء نحو تا يئسوا السادس ما زيدت فيه بعد واو متطرفة دالة
على الجمع نحو تا يئسوا ايضا السابع ما زيدت فيه بعد واو الفرد نحو ادعوا الثامن ما زيدت فيه بعد واو
متطرفة جعلت صورة للهمز على خلاف الاصل نحو تفتؤا التاسع ما زيدت فيه بعد واو متطرفة جعلت صورة
للهمز على القياس نحو امروا العاشر هو ما زيدت فيه بعد المعوضة من الالف في الطرف نحو الربوا ولنتكلم
الكلام عليها مع كلام الناظم فاما النوع الاول والثاني فقد تعرض لهما هنا وعبر عن الزيادة بالادخال
لان كل داخل على الشيء زيادة عليه الحروف بعدا ولم يكن بكل مبتدا وخبره الجملة المصدرة بالفاء في البيت
الثاني وما نكرة موصوفة والفعل على لغة زيد والالف مبتدا خبره ادخل ونائبه متعلق بادخل
والجملة صفة ما وكاف التشبيه صفة اخرى لما او حال منها وكانه يقول وكل لفظ كتب فيه الالف حطا
كالمذكور فيها تشبيهه لا اذبحنه والى اختلف في الذي زيدة واشار بلا اذبحنه الى النوع الاول وبدخل فيه
لا اوضعوا لا انتم لا تتوها وعند من يرى الالف فيها والى ذلك اشار بقوله وشبهه مما واشار الى النوع
الثاني بالى وهو معطوف بواو محذوف ولم يوجد من هذا النوع الا هذه اللفظة واشار بقوله واشار بقوله
في المنفصل الى اختلاف في النقاط اختلفوا فيه اي الالفين هي الزايدة في هذين النوعين والراجح عندهم ان الزايد
هو الثاني والمقابل هو الصورة ولذلك صدر به الناظم وقيل بالعكس واذا بنينا على الراجح بزيادة الثانية

في النوع الاول علمت باربعة اشياء احدها ان ذلك تقوية للهمزة وتبيينا لها اذ هي حرف خفي والثاني
ان ذلك دالة على اشباع حركة الهمزة فيدفع بذلك ان تجعلها متبع والثالث انها هي حركة الهمزة
والرابع انها صورة الهمزة فعلى التعليلين الاولين تكون نقطة بان تجعل الهمزة نقطة صفراء معها
حركتها على الالف المعانقة للام اما اليمنى على المختار او اليسرى على ما يأتي وعلى الالف المنفصل دارة
حمراء هكذا لا اذبحنّ وعلى هذين التعليلين بنى المصنف لانه نص على لزوم الدارة لهذا الالف بعد هذا
وعلى التعليل الثالث تجعل النقطة الصفراء على المعانق ولا تجعل لها حركة اذ الالف المنفصل حركتها ولا
تجعل على الالف المنفصل دارة ولا غيرها هكذا لا اذبحنّ وعلى التعليل الرابع تجعل الصفراء على الالف المعانق وحركته
على المنفصل هكذا لا اذبحنّ واما اذا فرعنا على ان المعانقة هي الزائدة فعللت اما بانها تقوية للهمزة لان
ما يقوى به الهمز يصح ان يكون قبله وبعده نحو عليه الداني واما دالة على اشباع حركة اللام وعلى التعليلين
تجعل الصفراء وحركتها على المنفصل والدارة على المعانق هكذا لا اذبحن وزعم بعضهم بناء على مذهب الاخفش
ان تجوز هنا الوجهان الاخيران فتكون الالف هي حركة اللام او صورة حركتها وذلك في جميع ما يأتي وذلك
لا يصح لان الحرف الصحيح لا يحرك بحرف ولا تبادره حركته بخلاف الهمزة لعدم وجودها واما النوع الثاني وهو
لا الى واذا تشابيه على ان الزائدة هي المتصلة ولا تعلل سوى بكونها تقوية للهمزة وبيانا لها ولا تجري
فيه بقية التعاليل كما في لا اذبحن وظاهر كلام الداني في المقنع جريانها فيه لاحالته لا الى على لا اذبحن لانه لا يصح حمل
كلامه على ما يليق به وصورة نقطه على ما قلنا تجعل الهمزة صفراء مع حركتها تحت المعانق والدارة على المنفصل
هكذا لا الى واذا بنيت على ان الزائد هو المعانق عكست الحكم فجعلت الصفراء وحركتها تحت المنفصل
والدارة على المتصل هكذا لا الى وعلل بتقوية الهمزة وباشباع حركة اللام وقوله مما يعني هو صفة لشيء
او حال منه ومن ابتدا بيّنه وما موصولة ويعني صلتها والمنفصل مبتدا خبره محذوف اي صورة دل عليه ما قبله

قال وزيد جماية وجيء ، وقل تايئسوا وتشبههم جيء ، اشار في هذا البيت الى اربعة انواع من الانواع التي
منه الاول ما زيدت فيه الالف بين كسرة وفتحة والياء اشار بماية ومثله ما يبني فاما زيادتها في ماية نص
الناظم في الي سمع بان ذلك لقصد الفرق بينه وبين منه اذ هو منه مفقود لعدم نقط الشيء حاء السلف
بينهما وقيل لقصد الفرق بينه وبين مية اسم امراة كالتي في قول الشاعر: يا دار مية بالعلياء فالسند لا انجاء
مرو بهما ولوجود النقط بخلافه منه ولا يقال ان هذا اللفظ لم يوجد في القرءان فلا يحتاج الى فرق بينه وبين ماية
لانه لما كان موجودا في كلام العرب احترز منه لان لا يظن ان تلك الحروف دالة عليه واعترض تعليل الناظم بان ليس
اذ لم يكن هنا كما يلتبس واجيب بانها زيدت فيه حملا على مجرده الا ترى ان مضارع وعد واكرم
وعندي انها زيدت فيه فرقا بينه وبين مختصر تثنية ميت ضد الحي ولا يقال انه لم يكن في القرءان فلا يحترز منه لما
قلناه في الرد على من انكره ما نية قصد الفرق بينه وبين مية اسم امراة واعترض ايضا بانه يلزم مثله في فية لئلا
يلتبس بفية وهو غير لازم لان التعليل انما يطلب فيما خرج على الاصل وفئة جاء على الاصل فلا سؤال فيه الا ترى
انه يلزم مثل هذا في الياء بغيّ والميبين وفي بشيرو تدبيرو عيش ابية وعيون وفي ابنا وبنا ودة
سنة الله والف سنة وغير ذلك مما لا يحصى طلب الفرق في بعض المواضع دون بعض تنبيها على ان العرب في
تجوز فيه الامران ويقال يحصل الفرق بين فيه وفيه بالنقط وعلل غير الناظم الزيادة في ماية بارادة تقوية
الهمزة وبيانا ورسم بعضهم بالمراد في ماية وعندي انه يرد عليه ان يقال لم لا همزة الا وهي تفتقر
الى تقوية كسال وسيئات وارجئه وغير ذلك مما لا يحصى تخصيص هذه المواضع بحكم الا ان يجاب عنه
بفائدة منالة في تخصيص ماية وانما خصوا ماية بالزيادة دون ما تلتبس به لانه لم يكن في القرءان ولا اشكال
وان كان بسبب ذلك ارادة خبر ما نحن منه وهو ام الكلمة اذا طلع مبينة بخلاف معنى بهم الكلم بعضهم منه شيء
ونقطه على التعليلين بجعل الدارة على الالف والهمزة الصفراء بحركتها على الياء هكذا ماية ما يتبين وذكر
الداني عن بعض الايمة انه جوز جعل الالف صورة والياء زائدة ثم خطاه بان صورة الهمزة انما تكون من جنس
حركة ما قبلها مراعاة للتسهيل كما في ملئت وعندي ان ما قاله ذلك القائل غير بعيد بلزوم تصويرها من
جنس حركتها كما في سيلت وهو احد الوجوه في ماية على ما يأتي والثاني من الانواع التي في هذا البيت
ما زيدت فيه الالف بين كسرة وياء متولدة عنها واليه اشار بجيء وليس ثم غيره وعلامة الزيادة ارادة الفرق بينه

وبين حتى

وبين حتى لكتب الجميع بياء وهو عندي ضعيف لان حيي تثنية حي خطا وحتى ثلاثي خطا ولا تخفى بان يقال
للفرق بينه وبين حي الذي هو ضد ميت على ان الاولى عندي ان ذلك للفرق بينه وبين جمع الذي هو
اذ يقال الفعل يفرق بينه وبين حيي ولا يعترض بانه لم يرد في القرءان لما قدمناه في ماية وحمل باقي زيادة
على ما علمناه لانعدامه ما تشبههم وعلى ما عللوا به لانه انما غير عن اصله الذي هو فعل بضم اوله عندهم ان يجبر
بالزيادة لان التغيير يانس بالتغيير ومنهم من علل الزيادة هنا بارادة تقوية الهمزة وتبيينها
واعترض بان التقوية انما تحتاج اذا لم يفصل بين المزيد والهمز فاصل والفاصل هنا موجود واجيب
بان هذا الفاصل ليس بحاجز حصين ونقط هذا النوع بجعل دارة على الالف دالة على الزيادة والمد على الياء
والهمزة نقطة صفراء على الياء هكذا جاء والثالث من الانواع التي في هذا البيت ما زيدت فيه
الالف بين فتحة وياء ساكنة واليه اشار بتايئسوا وتشبهه اي على تايئسوا يعود ضمير وتشبههم ومن
اداه بتشبيه على هذا الوجه بايئسوا والتشادي في الكهف وكذلك استايئسوا واستايئس على قول
تايئسوا ولا يايئسوا وقيل زيدت فيهما مراعاة لقراءة البزي بالالف والياء بعدها وقيل دالة على اشباع
حركة التاء والياء قيل تقوية للهمزة والحاجز بينهما لا يراعى كما تقدم في جاية وقيل
للفرق فيه بايئس فرقا بينه وبين تيئس وفي تايئسوا فرقا بينه وبين تبيئنوا وهذا عندي ضعيف اما تايئسوا
فالفرق بينه وبين تبيئنوا ظاهر لزيادته عليه في الخط واما يايئس فلا مرد فيه ظاهر اذ فيه ما تقدم مع زيادة
الفرق بين تعريف النون وتعريف الشين الصواب عندي على هذا التعليل ان يقال فرقا بينهما وبين ما
ضبطها الوارد في قوله تحلف فيئسوا من الاخرة كما ييئس الاية اذا المشابهة بينهما تامة في الكلمتين
وخصت الزيادة في المطابع لكونه منتفيا بالزائد والشيء بالشيء يذكر والله اعلم وضبطها عندي بجعل
الدارة على الالف والهمزة نقطة صفراء في السطر بعد الياء هكذا تايئسوا بايئس واما التشادي في الكهف
فقيل زيدت فيه الالف تقوية وتبيينا والحاجز غير معتبر كما تقدم وقيل دالة على اشباع حركة الشين
وقيل فرقا بينه وبين لشيء الذي يكتب الجميع بياء وهذا عندي ضعيف لانه ثلاثي خطا والشيء رباعي خطا والصواب
عندي ان التعليل بانها زيدت فرقا بينه وبين لشيء المفتوح اللام نحو لشيء عجاب لتشابههما خطا
وخص الزيادة بالمكسورة لانفراده وتعدد غيره فان قلت هل زيدت على هذا التقدير في لشيء الذي
في النحل فرقا بينه وبين ما فتحت لامه قلت لانهم لم يجعلوا ذلك والله اعلم لقصدهم ان يفرقوا بين ما في الكهف
وما في النحل لكون ما في النحل مراد الله تعالى فلم يناسب ان يدخل فيه تعليق وما في الكهف لما كان مراد
المخلوق ناسب ان يدخله التغيير اذ مراد العباد قد يكون اذا نسا بعد ثم ارادة الله تعالى وقد لا يكون ان لم يساعد
ارادة الله تعالى حسبما وعد به في وعد الميعاد في الانجال ونقطه عندهم بجعل الدارة على الالف والهمزة صفراء
بعد الياء في السطر هكذا التشادي واما استايئسوا واستايئس فقيل زيدت فيهما تقوية للهمزة وتبيينا لها
والحاجز غير معتبر كما تقدم وقيل دالة على اشباع فتحة التاء وقيل حملا على يايئس وتايئسوا وضبطها
كضبط يايئس وتايئسوا والرابع من الانواع التي في هذا البيت ما زيدت فيه الالف متطرفة على الجمع واليه
اشار بقوله بتسوا وفي كلام الناظم اتى به مثالا للنوع فيدخل تحت ما زيدت فيه بعد ضمير فكل موضع دلت فيه
الزيادة على نوع وضمير وشبهه عائد على تايئسوا والمراد به على هذا الوجه كل فعل فيه اخره وا ودال على جمع
كان مجانسا لما قبله او لا كان ضمير او لا نحو قالوا اشتروا مرسلوا فبهذا يظهر لك بطلان قول من زعم
ان الناظم غفل هنا عن ذكر ما زيد بعد واو الجمع وعللت الزيادة في هذا النوع بوجوه منها انها دالة على
انفصال الكلمة عما بعدها فيعلم ان الكلمة مستقلة يمكن الوقف عليها واحترزوا بذلك مما اذا وجد بعدها
ضمير متصل فلا تجعل فيه الالف اذ لا يصح دونه نحو راودتم وشكلوكم ومحوها وبلوه ومنها الفرق بين ما بعده
ضمير منفصل فتجعل فيه الالف وذلك نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون وبين ما بعده ضمير متصل نحو كالوهم فلا
تجعل فيه الالف ان تحمل على الضمير المنفصل كما يستقل الفعل دونه وهو قريب من الاول ومنها ارادة الفرق
بين واو الجمع وغيرها نحو قبروا وخرجوا وواو النسق بعد الي ان تكون علامة جمع وان تعدو فكون

بغير

خرج غير محظوظ ويحتمل العطف ويكون فاعل نبر مستتر يعود على ابيه المعتنيين بالالف فاذا وجدت عائدا به جعل
واذا لم توجد علم انه ليس بفاعل وحمل ما ليس فيه على ما فيه قال بعضهم وليس مثل هذا التركيب في القرءان
فلا يصح التعليل به وانما يعلل به الخطأ قلت وما قاله غير صحيح بل هو كثير في القرءان ومنه ويكرو وقد
وادبروا واستكبر فيما تعدى لا الف على انه ليس بواو جمع وفي نحو كبروا هواه بوجود الالف بتعبيرانه واو
جمع وعلى تسليم انعدامه في القرءان اذ على انه في الخط العربي الذي به كتب القرءان وقد بوجوه اخرى
صحيحة اضربنا عنها اختصارا وضبطه بجعل الدارة على الالف زيادة دالة على زيادتها هكذا قالوا اشتروا
ومرسلوا و زيد ماض لم يسم فاعله وما موصولة نائبة وصلتها في تمييز او مصدرية موضع ابحار او
منصوب على اسقاط في ويقع في بعض النسخ وجاء مائة ماية بعليها يكون محبا مطلقا والله اعلم قال
وبعد واو الفرد ثم يعفوا وبابه وفي الربوا وفي امرؤا هذا البيت يقع في بعض النسخ بعد هذا الموضع
وليس بصواب ويقع في بعضها في هذا الموضع وهو صواب واشار الناظم الى اربعة انواع من الانواع العشرة
التي تقدم التنبيه عليها اولها ما زيدت فيه الالف بعد واو الفرد والمراد بذلك كل ما كانت واوه من
نفس الكلمة ويبقى اخرها ساكنة على الاصل نحو انما ادعوا وفي او متحركة لعارض نحو ونبلوا اخباركم
ولما تقدم في البيت الذي قبل هذا على زيد بعد واو الجمع نبه هنا على انه زيد بعد واو الفرد فلم يبق
عليه شيء كما نبهنا عليه خلاف ما توهم بعضهم من ان الناظم نفى عليه ما زيد بعد واو الجمع وذلك
ذلك غفلة منه وما ذكره انه اولى بوصف الغفلة من الناظم واختلف في معنى تسميتها فقيل لانها مع
فاعله مفرد او في حكمه فكانه على حذف مضاف اي واو فعل وقيل لانها مع فعل ليس مثنى ولا مجموعا
وجعلوا الفعل يكون مفردا ومثنى ومجموعا تسامحا كما يقول بعض النحويين الفعل لا يقدم واحد
واذا اخر ثنى وجمع وهو انما يوصف بواحد منها وعندي ان ذلك لانها في لفظ مفرد اي غير مركب مع
غيره فان المراد الذي هو ضد ابل التركيب يطلق على الفعل حقيقة ويكون ذلك احترازا من نحو ادعوكم
وتتلوكم فانها ليست بواو فرد وانما هي واو مركب لان الضمير ذلك متصل بطرف الكلمة معه كشيء
واحد مركبا من لفظين واعلم ان النحاة لا يزيدون هذه الالف ويخصون الزيادة بواو الجمع فرقا بينهما
وبين واو المفرد وانما هذه الزيادة عند الرسام وسبب زيادتها عندهم الحمل على واو الجمع اذ هي
تشبهها في كونها واوا متطرفة ساكنة في الاصل لا تتحرك الا لعارض والاولى ان يقال زيدت للفصل
يستدل بها على ان الحركة تامة وان الوقف عليها ممكن ويكون ذلك احترازا من اتصال الضمير
بها نحو ادعوهم ولعل هو مرادهم بالحمل للمساواة في العلة ونقطه بجعل الدارة هكذا ادعوا
وفي والثاني من الانواع التي اشار اليها هو ما زيدت فيه الالف بعد واو متطرفة جعلت صورة للهمزة
على خلاف الاصل واليه اشار بقوله تفتؤا وبابه وهذا النوع ينقسم عند النقاط الى قسمين قسم قبل
همزته الف كعلمؤا وقسم لا الف قبل همزته كتفتؤا اما الاول ففيه شيء ان يكتب بغير صورة
لانه بعد ساكن لاكن كتبت في المصاحف بواو والالف بعدها وعللوا ذلك بستة اوجه الاول ان الواو
صورة الهمزة على مراد اتصالها لما بعدها فتكون حينئذ من باب ما وقع بعد الالف متوسطة
نحو ابناؤكم ونساؤكم ان يصور من جنس حركتها والثاني انها صورة لشكل الهمزة والثالث انها
شكل الهمزة والرابع انها زيدت تقوية للهمزة وبيانا لها والخامس انها زيدت دالة على اشباع
حركتها والالف زائدة في هذه الوجوه الخمسة اما حملا على واو الجمع لشبهها بها قاله ابو العلا
او تقوية للهمزة قاله الكسائي وقد يقال انها زيدت للفصل بعد دالة على تمام الكلمة وانه
يمكن الوقف عليها ويكون ذلك احترازا من نحو جزؤه مما اتصلت بالواو ضمير فصارت الهمزة فيه
متوسطة ولعله مراد ابي العلاء السادس ان الواو والالف صورتان للهمزة الواو صورة للوصل والالف
صورة للوقف فعلى ما الالف فيه قبل همزة ونقطه على الوجه الاول وهو المختار وعليه بنى الناظم بجعل
نقطة صفراء على الواو وجعل مقصها حركتها وعلى الالف دارة حمراء هكذا علمؤا وعلى الثالث كذلك
الا انك تكتفي بالواو عن الحركة هكذا علمؤا وعلى الرابع والخامس بجعل الصفراء في السطر مع حركتها
وجعل دارة على الواو واخرى على الالف هكذا علمؤا وعلى السادس بجعل الصفراء على الواو مع حركتها

وتحريكها على الالف لان النقط مبني على الوصل هكذا علمؤا وسكت عن حكم الالف التي قبل الهمزة لانه صرح
الى شيء بعد حذفها فهي داخلة في قوله وان تكن ساقطة في الخط الى اخره واما القسم الثاني من هذا النوع
وهو ما ليس قبل الهمزة فيه الف نحو تفتؤا فقياسه ان يكتب بالالف لانه كتب في المصاحف بواو بعدها
الف وعللوه بوجهين الاول انه كتب بالواو على مراد وصله بما بعده فكان همزته متوسطة كما في نحو يذرؤكم
وزيدت الالف حملا على واو الجمع عند ابي العلاء والثاني انهما صورتان للهمزة الواو للوصل والالف للوقف
ونقطه على الاول بجعل الهمزة الصفراء على الواو مع حركتها والدارة على الالف هكذا تفتؤا وعلى
الثاني كذلك الا انك تجعل الالف هكذا تفتؤا وانما وجه هذا القسم بوجهين مما في الذي قبله دون الاربعة
الاخرى لان تلك الاربعة تردد الى كون الهمزة لا صورة لها والحكم بزيادة الواو وذلك يحسن للناظم الحكم
في القسم السابق لان الهمزة فيه بعد ساكن بخلاف هذا القسم فانه لا بد فيه من تصوير الهمزة اذ مذهب
تركها بلا صورة غير انهم صوروها بالواو ولا امر ان تصور بالالف لما قدمناه وانظر لم يقولوا صور
بالاصل على الاصل وتكون الواو زيدت تقوية للهمزة ولا يصح تقديمها لان الحرف المبني في بعض بينه
كما صرح به الداني في اذ تحق ولعلهم راوا ان تقدم الحرف خاص بالالف لخفتها واما ثقلها وبو اختلها الهمزة
في الخروج والثالث من الانواع التي اشار اليها هنا هو ما زيدت فيه الالف بعد واو معوضة من الياء الاولى
واليه اشار بقوله وفي الربوا ويجيء بعوله من رباء على قول وعللوا زيادة الالف هنا بالحمل على واو الجمع لانه
تشبهها بها اذ هي واو متطرفة مثلها فان قلت هل لا حملوها على واو الفرد اذ هي اقرب شبها
بها لكونها اصلية مثلها قلت فعلوا ذلك لامرين احدهما ان زيادتها بعد واو الجمع هي الاصل باتفاق
النحاة والرسام عليه بخلافها بعد واو الفرد اذ هو محمول على واو الجمع عند الرسام فكان الحمل على الاصل
اولى والثاني ان واو الربوا هي في الاسم وواو المفرد لا تكون الا في الفعل فلم يقو شبهها بها بخلاف واو
الجمع فانها تكون في اخر الفعل نحو فعلوا وفي اخر الاسم نحو مرسلوا فلذلك شبهت بها وقد يقال ان
زيادتها هنا للفصل تنبيها على كمال الكلمة وانه لا يتبع بعد الواو شيء ويكون ذلك احترازا من نحو الزكوة
اذ واوه متكررة ولعل ذلك هو مرادهم بالحمل الا انهم لم يبينوه كما بيناه وضبطه بجعل الدارة على الالف
وتقدم ان الواو نلحق عليها الالف حمراء هكذا الربوا وانظر لم لم يقولوا كتب بالواو مراعاة الاصل والالف
من اجل اللغة فهو معنى يمكن التوجيه به هنا ولعل ذلك لعدم التعطير والله اعلم والرابع من الانواع التي اشار
اليها هنا هو ما زيدت فيه الالف بعد واو جعلت صورة للهمزة على القياس واليه اشار بقوله وفي امرؤا ومن هذا
النوع لؤلؤا رفعا وجرا عند الالف فيه بالحمل على واو الجمع اذ هي صورة للهمزة وعللوا زيادة الالف
فيه اما بالحمل على واو الجمع على راي ابي العلاء او بالتقوية للهمزة على راي الكسائي ونقطه بجعل الهمزة صفراء
على الواو معها الحركة وجعل الدارة على الالف هكذا امرؤا واما لؤلؤا رفعا وجرا بواو ابدلت صورة للهمزة
واما الذي قال الناظم انما زيدت تقوية للهمزة او للفصل فما ذكره من التقوية صحيح وهو توجيه الكسائي
واما ما ذكره من الفصل فغير صحيح وانما وجهه ابو العلاء بالحمل على واو الجمع ولعل الناظم اراد هذا ويكون
نظر الى الاصل في زيادتها بعد واو الجمع بانها عللت بالفصل كما قدمنا فيكون معنى كلامه او للفصل في التشبه
الذي حمل عليه وهو واو الجمع لاكن فيه تكلف وهنا كملت انواع الالف الزائدة في المواضع العشرة التي تحتاج
الى الدارة وبقي مما ذكره في الشيء من زيادة الالف اربعة انواع لم يذكرها هنا لانه يرى انها لا تفتقر الى
الدارة وسنتكلم عليها عند كلامه على الدارة ان شاء الله تعالى قوله وبعد معطوف على الجار والمجرور
في البيت الذي قبله وهو من تمام الصلة وتفتؤا معطوف على واو الفرد فهو من معمول الظرف وكذلك وبابه
حبو كذا اذ هو معطوف على تفتؤا وفي الربوا معطوف على الظرف وكذلك في امرؤا ووقع الناظم امرؤا مع تحول
حرف الجر عليه لانه قصد الحكاية على ما هو عليه في القرءان قال وزيد بعد فاعل من انا في مثل نحو علم والواو
لما فرغ من الكلام على انواع الالف الى ابرئ التي تلزمها الدارة شرع هنا في الكلام على زيادة الياء وزيادة الواو
واما زيادة الياء فنوعها الى ثلاثة انواع نوعان تلزمهما الدارة ونوع لا تلزمه الدارة واما زيادة الواو فهي

تؤا
تؤا

عشرة نوع واحد فاما نوع الياء فاولها ما زيدت بعد همزة مكسورة نحو من اناءى وثانيها ما زيدت بعد ياء
ساكنة وهو بايد وهذان على الداني وعند الناظم وثالثها ما قبل ياء مشددة نحو بايكم وهذا الدارة
فيه فاما الاول وهو ما بعد همزة مكسورة فالياء فيه تنشا ويقوله من اناءى وبابه وهو عند النقاط ينقسم
الى قسمين قسم نقل الهمزة فيه الى نحو تلقاءى من التنقى ومنه تلقاءى في المرسوم عند الغازي واما
القسم الاول فقد وجهوه بتعيين اوجه اولها ان الياء زيدت تقوية للهمزة وثانيها انها دالة
على اشباع حركتها وثالثها انها صورة لحركتها ورابعها انها حركتها بنفسها والالف في هذا لا
زيدت وحدها صورة للهمزة وخامسها ان الياء وحدها صورة على مراد وصلها بما بعدها فتكون كهمزة
لين لتقدير متوسطها والالف زيدت تقوية للفصل للهمزة وسادسها مثله الا ان الالف زيدت دالة
على اشباع حركة ما قبلها وسابعها انهما معا صورتان للهمزة على مراعاة الانفصال والاتصال
الالف الاول وهو القياس والياء للثاني على غير قياس وثامنها انهما صورتان لها اذ قرئت بحذف
عند الجمهور وصورت بالالف لذلك وقرئت مسهلة اما وقفا عند حمزة او مطلقا عند ابن القعقاع
وصورت بياء لذلك ونقطه على الاول والثاني بجعل الهمزة صفراء مع حركتها تحت الالف والدارة
على الياء دالة على زيادتها هكذا من تلقاي وصرح ابو داود بالاقتصار وعليه عول الناظم بحكم
بعد هذا بجعل الدارة على الياء وعلى الثالث تجعل الهمزة صفراء على الالف وحركتها تحت الياء
هكذا من تلقاي وعلى الرابع كذلك الا انك تعري الياء هكذا ... وعلى الخامس والسادس تجعل
الدارة على الالف لزيادتها والهمزة صفراء معها حركتها تحت الياء هكذا ... وعلى السابع
تجعل الهمزة وحركتها تحت الالف لتجيء على الاصل ولا تجعل على الياء دارة اذ هي صورة ولا تجعل لها
همزة اكتفاء بجعلها في الصورة التي قبلها لان الحرف الذي يتلو حرف واحد لا يوضع الا مرة واحدة وعلى الثامن
قال الداني تجعل الصفراء مع حركتها تحت الالف دالة على التحقيق وتجعل تحت الياء نقطة حمراء دالة
على التسهيل وبعض الظاهرين كلام الداني على ظاهره فجمع بين علامتي التحقيق والتسهيل وعندي ان
مراد الناظم الداني غير ما فهموه بل مراده ان ذلك مبني على القراء فمن يحلي قراءة الجمهور تجعل
الصفراء تحت الالف وتترك الياء عارية اذ هي صورة على قراءته وان بنيت على قراءة ابن القعقاع جعلت
الحمراء تحت الياء وتركت الالف عارية اذ صورة على قراءته وانما جعل علامتي حرف واحد على
قراءة وهو في شيء لا يعقل وفهم بعضهم هنا وجوها اخر كلها تنبني على ظن فاسد اذ توهم ان قول
الداني هنا بجعل صورتين للهمزة احداهما للتحقيق والاخرى للتسهيل مغاير لقوله فيما قبل الهمزة الالف
فيه انه على احد الوجوه كتب بالياء مراعاة للتسهيل اذ لم يذكر مراعاة التحقيق وما درى ان ذلك توجيه واحد
وانما لم يذكره في نحو تلقاي مراعاة للتحقيق لانه لم تكن فيه صورتان فيحتاج الى توجيههما بذلك وذكره
في نحو نبا لوجود صورتين ولذلك ذكر كل واحد منهما في محله ولم يذكر معه الاخر فهنا وجه واحد بالنسبة
الى الياء وانما اعتبار الهمزة تنبيه ظاهر كلام الشاطبي ان ما فيه من هذا القسم تجري فيه
ما تقدم من الوجوه الثمانية وانكر ذلك بعضهم وقال لا يجري فيه الا جعل الياء صورة للهمزة والالف زائدة
اما تقوية للهمزة او اشباعا لحركة ما قبلها والثمانية الباقية ممتنعة لان ما اتصل به الضمير يصير متوسطا
حقيقة فيلزم تصويره من جنس حركته والا يلزم تصويره نحو يكلوكم ولا قائل به قلت وما قاله
متجه والله اعلم الا ان يجاب عنه بان اجراء ما اتصل به الضمير مجرى المتوسط حقيقة انما هو في الاكثر
الا ترى انهم حذفوا الصورة في اولياء العضاد ... وجزاؤه جزؤ وبوشيء مع كونهما مضافين
الى ضمير وانما ذلك نظرا الى الاصل قبل الاضافة اذ صورة حينئذ ما قاله الذي ماء نظرا الى الاصل قبل الا ما
... والله اعلم واما القسم الثاني وهو ما قبل الهمزة فيه الف نحو من اناءى فوجه بثمانية اوجه
اولها كون الياء صورة للهمزة اما اعتبارا بالمستثنى مما بعد ساكن نحو النشاة او على مراد وصلها بما
بعدها فتصير كالمتوسطة التي تصور من حركتها نحو انبائكم وثانيها انها صورة لحركة الهمزة
وثالثها انها حركتها بنفسها ورابعها انها زيدت تقوية للهمزة وخامسها انها زيدت على اشباع
حركتها وسادسها انها صورة لها على مراد التسهيل ولم يجروا هنا جميع الوجوه التي تقدمت فيما لانه

لابد

لا يمكن هنا جعل الالف زائدة اذ هي تلقاء وصرح الناظم وغيره ان هذا الوجه هو المختار وعلى هذا
القسم وعلى الثاني تجعل الصفراء في السطر وحركتها تحت الياء هكذا تلقاءى وعلى الثالث كذلك
الا انك تعري الياء هكذا تلقاءى وعلى الرابع والخامس كذلك الا انك تعري الياء الهمزة وتجعل الدارة
على الياء هكذا تلقاءى وعليه عول الناظم وعلى السادس يظهر كلام الداني انك تجعل الصفراء مع حركتها
ونقطة حمراء تحت الياء بالهمزة ايضا كذلك والذي عندي ان مراد الداني ان ذلك مرتب على القراء فمن تركها
للقسم الاول بعلى قراءة التحقيق تكتفي بالصفراء في السطر وعلى التخفيف تكتفي بالحمراء تحت الياء على
ان الصواب عندي جعل الصفراء تحت الياء لانها صورة لها فلا ينبغي جعلها في السطر مع وجود صورتها
وانما في القسم الاول لا تجعل الصفراء تحت الياء بوجود صورتها غيرها الا ترى تعليلهم بمراد
الوصل انما مرادهم به انه نزل منزلة المتصل وان لم يكن متصلا وكذلك هنا تنزل المحققة
منزلة المسهلة وان لم تسهل والله اعلم تنبيهات مقتضى كلام الناظم في الى هم
امن والى من هذا النوع فيكون حينئذ من القسم الثاني منه اذ قبل الهمزة فيه الف وقول بعضهم
ان قلنا ان الياء فيه صورة للهمزة فهو كما تقدم وان قلنا انها زائدة جرت فيه السبعة الاوجه
غير صحيح لان القول بان كون الياء صورة للهمزة هو احد السبعة وهو الصحيح فيكون تمام الثمانية
والتحقيق انه لابد في ذلك من تفصيل وهو ان يقال اما قراءة قالون فلا يشك احد في جري
السبعة الاوجه فيه ويزاد لها ثامن وهو انه زيدت فيه الياء مراعاة لقراءة من قرا بياء ساكنة
بعد الهمزة وحكم ضبطه كما تقدم في همزة القسم وعلى هذا الثامن تجعل الدارة على الياء واما على
الى وابن الشاذي عند ورش وهي قراءة بياء خالصة مكسورة فيحتمل ان تكون تلك الياء الاصل لها
في الهمز وهي المكنونة فتجعل تحتها كسرتها كسبعين ويحتمل ان يكون
اصلها همزا وابدلت ياء محركة وضبطه ايضا بجعل الكسرة تحت الياء كالذي قبله غير انه يختلف
في السح لكونه قبل مغير وانما لم تجعل النقطة الحمراء دالة على البدل حرفا محركا هنا لانه خاص بما
قبل الهمزة فيه محرك نحو لئلا ومؤجلا بخلاف ما قبل الهمزة فيه ساكن نحو النسيء لورش والنبيء لقالون
كما نبهنا عليه في باب الهمز من هذا القسم واما على المشهور عنده ورش وهو تسهيل
بين بين في المنصوص فيه وجهان كما تقدم احدهما جعل النقطة حمراء تحت الياء والدارة فوقها
والثاني لا تجعل النقطة تحت الياء ووجهوا الاول بان الدارة علامة التخفيف والنقطة دالة على الحركة
فيه بعض النساخ بين التخفيف في الهمزة ومنهم من فهمه ومنهم من نبه على ان المراد تخفيف الحركة
قلت وفي الجميع نظر والصواب ان النقط علامة التسهيل والدارة علامة الزيادة لا اذ
كون الدارة علامة للتخفيف فيما لا يخاف تشديده لا يعقل وهو كون المسهلة بين بين تنقط
خلاف الملاطوة ووجهوا الثاني بان لا يجعل الحركة لما لم تكن خالصة تركت وكانهم وهموا ان معنى
ترك النقطة تحتها لا يجعل البتة وليس بصحيح بل مراد قائل ذلك انك تجعلها قبل الياء كما تجعل في نحو
الوجه اذا كانت محققة هنالك ولا ينبغي حمل كلامه على ترك النقطة بالكلية اذ يؤدي ذلك الى
الا تكون للهمزة علامة اصلا ولم يوجد ذلك لهم وكلام ناقل هذا الوجه يشعر بما قلناه لانه ناطق انه انما
قال لا تجعل النقطة تحت الياء ويعطوه انها تجعل في غير ذلك الموضع والله اعلم وقوله والواو والياء اشار به

الى

ما زيدت فيه الواو وهو فيه نوع واحد وذلك ما زيدت فيه الواو بعد همزة مضمومة وهو أولاء
وبابه وحذف وبابه هنا وهو مراد عنده لدلالة ما تقدم عليه والمراد أولاء كيفما وقع وأولو وأولي
وأولات وكذا سأوريكم ولأصلبنكم في الأخير على قول وعللوا زيادتها في هذه المواضع بخمسة
أوجه أولها أنها زيدت فيه للفرق وذلك أنه في أولي فرقا بينه وبين إلى وفي أولئك فرقا بينه
وبين إليك والباقي بالحمل والأولى أن يقال للفرق في الجميع فلا حمل ففي أولاء فرقا بينه وبين إلا
وفي أوليكم فرقا بينه وبين إليكم وفي أولاء وأولات فرقا بينهما وبين
... الضمير لأنه الذي بعد الواو ولا الضمير أن نقول وزيدت في أولوا فرقا بينه وبين أولوا الذي هو
فعل ماض من الإيابة بمعنى الخلع مسند إلى واو الجمع وفي أولات فرقا بينه وبين ألات الذي هو فعل ماض
من الإيلاء اتصلت به ضمير تاء التأنيث وفي سأوريكم فرقا بينه وبين ساوريكم الذي هو اسم فاعل
سرى الليل مضاف إلى ضمير الجمع وفي لأصلبنكم فرقا بينه وبين لأصلبنكم المصدر بلا النافية ولعدم
فعل ماض اتصل به تاء الفاعل وضمير الجمع مفعولا ولا يعترض بأن الأكثر هنا الانتفاء لم توجد في القرآن
لما تقدم في عماية حيث قيل في فرقوا بينه وبين مية اسم امرأة وإنما خصت هذه المواضع بالزيادة دون
ما تقتضيه بانه أنه لم يوجد في القرآن فكلام وإن وجد فلا يناسب زيادة الواو إذ لا شيء منها
مضموم الأول وزيادة الواو إنما تناسب الضمة وثانيها أنها تقوية للهمزة وثالثها أنها
دلالة على إشباع حركتها ورابعها أنها صورة لحركتها وخامسها أنها حركتها نفسها وزيدت
فيما قبل الألف فيه حرف نحو سأوريكم ولأصلبنكم بأولئك هم وأولي في سأل سهلا أن الواو صورة
للهمزة على مراد الوصل والألف زائدة تقوية للهمزة وزيد فيما كان من هذا النوع مفتوحا ما قبل
الألف فيه شايع وهو الذي قبله لا أن الألف زيدت دلالة على إشباع حركة ما قبل الهمزة وزيد كالذي
في سأوريكم دار الفاسقين وجه ثالث وهو أنه كتب بالياء مراعاة لقراءة من قرأ سأوريكم بواو مفتوحة
وراء مكسورة مشددة ونون مثلثة وتنقطه على الوجه الأول والثاني والثالث بجعل الهمزة صفراء
في وسط الألف وحركتها معها والدارة على الواو هكذا ... ولواو على الرابع بجعل الصفراء
في وسط الألف وحركتها على الواو هكذا ... أوليك قال الداني فإذا نقطت على هذا الوجه
لورش حيث نقل الحركة نحو قل أوليك نقلت الضمة إلى الساكن وجعلت في موضعها دارة
على الواو وقال بعضهم ومقتضى النظر تعرية الواو إذ هي صورة ولا يلزم جعل الدارة نحو قد
أفلح على الألف قال الناقل ولا قائل به قلت كلام الداني صحيح لأن كون الألف صورة للهمزة جاء
على وفاق الأصل فيراعى ولو ذهبت الهمزة بخلاف كون الحرف صورة للهمزة للحركة وهو على خلاف الأصل فإذا
وجدت الحركة السقف وإن ذهبت حكم بزيادته ثم يلزمه الدارة والله أعلم وعلى الخامس بجعل الصفراء
في وسط الألف من دون حركة إذ الواو حركتها ولا دارة على الواو هكذا ... ولات قال بعضهم ولم يذكر
نقطها على هذا الوجه لورش ومقتضى النظر لا تجعل على الساكن حركة إذ الحرف لا يبدل عن موضعه المقدر
له فيقتصر على قراءة ورش على اللفظ قلت وما قاله غيره صحيح والصواب أن يقال أن هذا النوع
جيئه لا يدخل في قراءة ورش البتة وإنما توجيههم بغيره من الوجوه ولا يلزم في التعليل الواحد أن يطرد في

جميع القراءة

القراءة وإن من يقول به أنما يجوزه تجويزا ولا يلزمه التزاما وإذا كان كذلك فإنما يجوزه حيث يمكن
ألا ترى ابن الجزري أنما خرجت فيه السنة الأوجه التي في أشباههم على قراءة قالون فقط كما قدمنا وكذلك
بعض تعاليل هذا النوع التي من فيه تجري في بعض مواضعه وتنقطه على السادس والسابع بجعل الهمزة
صفراء على الواو ومعها حركتها والدارة على الألف هكذا ... وبكم وعلى الثامن كالثالثة الأولى
وما يجري مجرى هذا النوع هؤلاء في عامة المغاربة فإن مذهبهم أن الواو المو
جودة فيه هي التي زيدت للفرق قبل دخول هاء التنبيه عليه قال الداني وتنقطه على هذا المذهب
٢٦ بأن تلحق الألف حمراء بعد الهاء صورة للهمزة وتجعل فيها النقطة الصفراء مع حركتها وتجعل الدارة
على الواو ولا تلحق الألف قبل هاء التنبيه لئلا يجتمع مثلان هكذا هؤلاء ولا يعترض هذا بما
تقدم في الهفتاح التي هي حرف لأن أصل الإلحاق هناك الهمز تقويا وأما مذهب المشارقة فهو ما أصرح
به الناظم في الرسم من أن الواو هي صورة الهمزة على مراد الوصل وهو الصحيح وتنقطه بجعل الهمزة
صفراء على الواو ومعها حركتها هكذا هؤلاء وحكم الألف التي قبلها داخل في مدلول قوله وارتكن
ساقطة في الحكم ... قال وأخر الياء في من بأييد للفرق بينها وبين الأيد إشارة
هنا إلى أن النوع مما زيدت فيه الياء وهو عادة مما زيدت فيه بعد ياء ساكنة وأشار بذلك إلى
قوله تعالى والسماء بنيناها بأييد وليس غيره واتفقت المصاحف على كتبه بياءين وعلل الداني
وغيره بوجهين أحدهما وهو المختار وعليه عول الناظم أن الياء الثانية هي الزائدة زادوها
للفرق بينه وبين أيدي الذي هو جمع يد الذي هي أحد الأعضاء المعبر عنها بالجوارح لأن بأيد
فيه القوة وهمزته أصل وياؤه عين ودال لام والذي هو جمع يد همزته قطعية وياؤه فاء
ودال عين واللام ياء نحو بأيدي سفرة وأيدي الناس فقول الناظم للفرق بينه وبين أيد أي الذي
هي أحد ألف الجوارح بعبير بلفظ الأيد عن الجوارح ولا يقال الفرق بينهما حاصل بوجود
الياء بعد الدال في التي بمعنى الجوارح وانعدامها في التي بمعنى القوة لأنا نقول أولا الدليل
الخلع لتوهم متوهم أنها كلها بمعنى الجوارح وانعدامها في التي بمعنى القوة وحذفت في الجميع
لأنه غير مضاف وثبتت في بأيدي سفرة لأجل اللفظ إذ ذاك نشأن كلما احتوت ياء نحو أجل الله لأنه
والإعراب الرقمي عهد إلا زادوا رفع هذا التوهم بزيادة الياء في هذا لما ذكرناه وتعدد غيره ولو كانت
كلها بمعنى الجوارح لاستوى رسمها فتعين لذلك أن ما زيدت فيه الياء بخلاف ما لم تزد فيه
فإن قلت فلم لم يزد والياء في قوله ذا الأيد إذ هو بمعنى القوة ليفرقوا بينه وبين أولي الأيدي إذ
هو بمعنى الجوارح قلت لم يحتج فيه إلى الفرق لأنه لا يتوهم في ذلك الأيد أنه بمعنى الجوارح إذ
لو كان كذلك لثبتت الياء بعد الدال إذ ذاك نشأن المنقوص المحلى بأل لم توجد فيه الياء على
أنه صحيح الآخر وإن داله لام والله أعلم وإن سلم توهم حذف الياء منه اكتفاء بالكسرة لم يلزم توهم
كونه بمعنى الجوارح محذور كما لزوم ذلك في بأييد والوجه الثاني أن تكون الياء الثانية على العين
والألف والياء الأولى معا صورتان للهمزة إذ قرئ بالتحقيق والتسهيل فالألف للتحقيق والياء
للتسهيل وتنقطه على الوجه الأول بجعل الهمزة الصفراء مع حركتها على الألف وجعل الدارة على الياء
الثانية دلالة على زيادتها ولم يبين الناظم حكم الياء الأولى لأنه وعى أنها ساكنة تقدم في قوله
بدارة علامة السكون لأن هذا يوقع في اللبس إذ لا يدرى هل الأولى هي الزائدة أو الثانية والذي
المعنى اختيار القدماء أن يجعل الأولى جرة تكون علامة للسكون ليظهر الزائد من غيره هكذا بأييد
وأما على الوجه الثاني فظاهر كلامهم أنك تجعل على الألف نقطة صفراء مع حركتها وعلى الياء نقطة حمراء

وكذا يفهم المتاخرون والذي عندي ان الامر كما قدمنا قبل هذا مبني على القراءة فمن بدأ قراءته بالتحقيق جعل
الالف الصفراء على الالف وتترك الياء عارية وان قرات بالتسهيل جعلت الحمراء على الياء وتركت
الالف عارية والله اعلم قال بعضهم ويحتمل ان يوجه بان الياء الاولى صورة للهمزة على مراد الوصل
كما في ليلا وتكون الالف زايدة تقوية للهمزة كما في ماية وتنقط على هذا الوجه بجعل الدارة على
الالف والهمزة على الياء الاولى هكذا بايـيـد قال ويحتمل ايضا ان تكون معا صورتين للهمزة
على مرادي الاتصال والانفصال كما تقدم في نباى وتنقط على هذا بجعل الصفراء على الالف مع حركتها
وتعرية الياء هكذا بايـيد وخرج من هذين الوجهين وجها ثالثا وهو ان الياء صورة على مراد
التسهيل والالف زايدة وتخريجه هنا ليس بظاهر لانه توهم ان هذا الوجه مغاير للوجه الثاني
وليس كذلك وقد تقدم له مثل ذلك في الوهم من نباى وقوله في اخر الياء من محذوف على باء من
نباى فهو معمول لزيد ومن في محل الحال من اخر والظرف متعلق بزيد والظرفان متعلقان بجعل
اخرى والياء في بايـيد للظرفية وفي الايد اصلية والله اعلم قال بدارة تلزم ذا المزيد منه بوصفه
علامة المزيد هذا الكلام جواب عن سؤال مقدر ولذلك صدره بالفاء اي ان تسئل عن حكم هذه
الزوايد فالدارة تلزمها والاشارة بقوله ذا المزيد عايدة على ما ذكره هنا من الانواع وهي عشرة
انواع من الالف ونوعان من الياء والواو وليس فيهما الا نوع واحد فكانه يقول فمجموع هذه
الانواع تلزمه الدارة دون غيره واما حكم النقاط بجعل هذه الدارة في هذه المواضع لتدل على
سقوط تلك الاحرف من اللفظ اخذها من الصفر عند اهل العدد الدال على خلو المنزلة واحترز
الناظم بقوله ذا المزيد من غير ما ذكره في الرسم وقد بقي من الالف الزايدة اربعة انواع ومن
الياء الزايدة نوع واحد وانما احترز عن هذه الانواع الخمسة لان حكمها مخالف لما ذكر انه
لا يجعل فيه الدارة اما نوع الياء الذي بقي له وهي ما زيدت فيه الياء قبل ياء مشددة نحو بايكم
فقد صرح فيه بعد هذا وانه معرا من الدارة ولذلك اخره عن هذا البيت الذي نتكلم عليه واما
انواع الالف التي بقيت فاولها كالف على قراءة الباء وثانيها لكن حيث وقع وثالثها الف
اذا ونسفعا ويكونا ولا بعدها الف لكنا وانا وانما اخرج الناظم هذه الانواع هنا من هذا الحكم
مع كونها معدودة في الزوايد في الرسم لانه رءا ان الزوايد التي تجعل عليها الدارة انما هو ما يلزم
فيه الا بعدها من حوله وصلا ووقفا وذلك موجود في جميع الانواع التي ذكر هنا في الضبط والانواع التي
سكت عنها ليست كذلك بل هي قد تثبت في الحالين كما في لاهب فانها صورة الهمزة بطرفين
كما تقدم فهي تثبت في الحالين وانما تثبت في الوقف كما في الثلاثة الباقية فلو ان جعل الدارة يوهم
اسقاطها بالكلية وصلا ووقفا وليس كذلك فكان ذلك سبب سكوته عنها ونظره في ذلك صحيح
وان لم يصرح به القدماء لان القواعد تقتضيه والاستقراء من كلام القدماء ايضا يدل عليه لانهم تكلموا
على المواضع التي تلزم فيها الدارة موضعا موضعا على التفصيل ولم يتعرضوا لواحد من هذه الانواع التي
احترز منها الناظم على التفصيل ولنتكلم على كل نوع بانفراده فاما لاهب فقد نص القدماء
على ان نقطه على قراءة ورش بجعل النقطة الحمراء الدالة على البدل في راس الالف المعانقة للام
ولم يذكر احد فيه الدارة ونبههم الناظم على ذلك حيث ذكره في باب الهمز وذلك يدل على ان عدده في الز
وايد تسامح لانه صورة للهمزة عندهم وحمل بعضهم على الناظم جعل الدارة عليه لقوله بدارة تلزم
ذا المزيد والعجب منه يقول هذا مع كونه لم يتقدم له ذكره في الانواع التي ذكره الناظم هنا وهي
التي عليها الاشارة للناظم بل الناظم قصد هنا الاحتراز منه ومن سائر الانواع التي لم يذكرها هنا
وانما يحسن عده من الزوايد عند من يرى ان ضبطه بياء حمراء بعد لام الف كما عند البيت وقد تقدم
انكاره اذ يؤدي الى الحذف والزيادة بلا موجب واما لكن حيث وقع فلا يشك احد في ان الف همزة
وصل فما الزوم في جميع همزة الوصل يلزم فيها وقد تقدم حكم همزة الوصل في باب الصلة ولا كن الغريبين

نصوا

نصوا على ان الف ابن اذا وقع نعتا بين علمين فانه لم يتر الرسام على هذا المذهب ورسموها على الاصل في كل
موضع فيه الا بقيت عليها ولم يذكر احد منهم فيها الدارة بخصوصيتها اذ لا فرق بينها وبين ساير همزات
الوصل والعجب من قول بعضهم ان القياس قول الناظم يقتضي ان تجعل فيه الدارة زيادة على الجرة
والابتداء والصفة انما اراد الاحتراز منه ومن امثاله على ما قدمنا وكيف يقتضيه وامـا
ليكونا ولنسفعا فلا يشك احد ان الفهما بدل من نون التوكيد الخفيفة واما اذا فقيل انه منقوص
كسائر المنونات والجمهور على ان نونه اصلية لا كن كتبت الفا كما في نحوها ويكونا حملا على المنون
مراعاة للوقف لابدال الجميع الفا في الوقف واكثر النحاة يكتبون هذه المواضع بالنون فرقا
بينها وبين التنوين ولذلك فيه لا يمنع جعلها اذ خالف الرسام فيها النحاة ولم يذكر احد
منهم الدارة اذ حكموا فيها بحكم التنوين وحمل بعضهم ايضا على الناظم جعل الدارة فيها
وقد كلمتم في ذلك بان الناظم محترز منه ومن امثاله كما قلنا واما لكنا فلم يذكر احد فيه من
القدماء الدارة جملة ولا تفصيلا لا سيما وقد قرئ في السبع باثبات الالف وصلا ووقفا واما
انا بعد المنع فتلك عند الجمهور والالف فيه اصلية عند جماعة من النحاة فلا يتوهم احد على
مذهبهم جعل الدارة فيه وعند جماعة اخرى الالف زايدة للوقف ومعنى ذلك انها ليست بالحلية
والا بضم معه بعض الكلمة وقد قال بذلك جماعة في ذا التي هي اسم اشارة وقال جماعة بهاء
الف التي هي ضمير المونث وليس مرادهم انها ليست من الكلمة كما ذكر في بلغة الانواع المتقدمة
في كلام الناظم وكذلك كان الف انا ثابتا وصلا ووقفا في لغة تميم وكذلك يقرؤه نافع مع الهمزة
غير المكسورة في بعض طرق قالون عنه فلا يتوهم عاقل جعل الدارة فيه حينيذ وان كان بعضهم
جوزه فقال يجمع بين المد والدارة وهو وهم منه واما حيث لا همز بعده كذلك عند
الناظم لثبوته في الوقف وكلام القدماء يقتضي ذلك اذ لم يذكره احد بانفراده كما تكلموا بغيره
حين تعرضوا لكل نوع بالتعيين ووقع في بعض المواضع من كلام الداني ما يتوهم ذلك اذ ذكر
انواع من المزيد وفيها انا وذكر ان الدارة تلزم فتوهم اكثر المتاخرين ان الكلام شامل لجميع
الافراد المذكورة هنالك والناظم وغيره من المحققين حملوا ذلك على الكثير مما هناك والذي حملهم على
ذلك شبهه ذلك بانه يلزم جعل الدارة على ما يثبت في الوقف جعل الدارة على هاء السكت عند
من لا يثبتها وصلا ولا قايل به وبان القدماء حين تعرضوا للمواضع الدارة بذكر كل موضع بانفراده
لم يذكروا انا هنالك بانفراده وكذلك جميع المواضع تثبت في بعض الاحوال دون بعض وانما تعرضوا
بالتعيين للمواضع التي لا يوجد الزوايد فيها في اللفظ وصلا ولا وقفا وهو الحق والله اعلم وعلى
تقدير كون الداني اراد ذلك يكون الناظم ومن وافقه خالفوا الداني في ذلك لقيام الدليل لهم ويتعلق
ويتمسكون بظواهر كلام غير الداني واعلم ان ما ذكره الناظم وغيره من جعل الدارة فوق الحروف
الزايدة لم يبينوا فيه هل هي متصلة بالحرف او منفصلة عنه واضطرب راي المتاخرين فيه والصحيح
والله اعلم كونها منفصلة كما هي في الساكن وكذلك في الصفر عند من يثبتها فيه اذ المراد في
الجميع الدلالة على الخلو ويؤيد ذلك اختيارهم جعل الدارة في بايـيد مخافة اللبس لو جعل السكون
دارة لو كانت علامة الزيادة منفصلة ما كان فيه لبس ودارة مبتدا وسوغ الابتداء بالنكرة
كونها بعد فاء الجواب وخبره تلزم وذا مفعول والمزيد نعت له ومن متعلقة بتلزم او حال من
فاعلم او من ذا وعلامة مفعول له او مصدر في موضع الحال وان زيد يفتح الهمزة سقط قبلها حرف
الجر على القياس اما منصوبة او مجرورة وجعل الناظم الدارة علامة على الزيادة وغيره يقول هي دالة
على السقوط لانه نظر الى الخط وغيره نظر الى اللفظ وهو الصواب والله اعلم قـال
وشدد النائي من بايكم وعن اولا لما تد ... كم اشار هنا الى النوع الثالث من انواع

الزيادة

الزيادة وهو الذي لا يخط فيه الدارة وذلك ما زيدت فيه قبل ياء مشددة والية اشار بقوله بايـيكم
وقد اخبر الناظم هذا النوع عن قوله فدارة تلزم ذا المزيد دليل على ما قلناه من ان الدارة خاصة
بالانواع التي اشار اليها في هذا الباب دون ما يلحق مما ذكره في الرسم ولما كان النقصان في كل
مشدد من كلمة ان يكتب بحرف واحد اهمل اللسان فيه عملا واحدا نحو ايها وان ولما ورب
وغير ذلك مما لا يحصر وجاء هذا اللفظ وهو بايـيكم مكتوبا في جميع المصاحف بياءين نبه
لا ينبغي على ذلك لكن كتبه بياءين عند المحققين ليس على الزيادة وانما هو مراعاة للاصل كما
اشار اليه الناظم ان اصل المشدد حرفان وان كان هذا الاصل ترك في اكثر المواضع وقد
نبهوا عليه في بعض المواضع منها ومنها بايـيكم الايه على قول عند الناظم وكذلك على قول
شاذ لبعض اية في الاعراف والمرسلات نقله ابو داوود ويحتمل ان يكون منه لعطا اليه على الصحيح
بانه مرتحل وكذلك لعطا الملك ولذلك اشار الناظم الى ان نقطه جار على ما تقرر في باب
الادغام وهو انك تعري الاول وتشدد الثاني بجعل الياء وتكون الهمزة صفراء على الالف
معها اخر نقطها هكذا بايـيكم ويجوز فيه الداني وغيره وجها اخر وهو ان تكون الالف
والياء الاولى معا صورتين للهمزة باعتبار التحقيق والتسهيل وتقطع على هذا الوجه كما
تقدم نقله بايـيكم نقلا واحتيارا وما خرجه بعضهم هناك من تصحيح وباسده خرجه هنا وحكم بايـيكم
الذي على كتبه بياءين وحذف الالف كحكم بايـيكم سواء فعلى الوجه الاول الراجح تجعل الالف صورة للهمزة
وتعري الياء الاولى وتشدد الثانية وتكون نقطه على هذا هكذا بايـيم الله وعلى جعل الالف والياء معا
صورتين حكمه كما تقدم في بايـيكم وزاد فيه وجها اخر وهو انه كتب بياءين على مراد الامالة فان قالوا
وضبطه على الوجه بان تجعل الهمزة على الالف وتشدد الياء الاولى وتعري الالف على الياء الثانية
ولما هي انه ينبغي هكذا احسن منه لمن يقرأه بالامالة ولذا ذهب جماعة المتأخرين وتكون حينئذ كباب
علوا النون الذي بعد ان يقال هذا الوجه انما يكون عند من يقرأه بالامالة والله اعلم وتشديد بعد امرو والثاني
مفعول فيه وهو والاصل نعت لمحذوف اي الياء الثاني وذكره لان الحروف يجوز تذكيرها وتانيثها ومن
بايـيكم حال من الثاني وعمر بعد امروا والمفعول به واللام متعلقة بعد وما مصدرية وقد للتحقيق وان
كان ذلك قليلا فيها مع المضارع كما هي في قوله تعالى قد يعلم الله والتقدير وعمر اولا التحقيق لادغام
وبدغم مشدد الدال واتى الناظم بما قبل الراء في المضارع الاول مضموم وفي الثاني
مفتوحا وذلك فيه عند جمهور العروضيين ويسمونه سناد التوجيه ولو عبر بالماضي في موضع
المضارع لكان احسن لعدم المضمون حينئذ في محله ويسلم من السناد لان الاختلاف بين الضمة
والكسرة في هذا عندهم ليس بسناد تنبيهات الاول لم يتعرض للدارة على الحرف المخفف
وخالف في ذلك اختيار الداني لانه قال نقاط المدينة والاندلس يجعلون الدارة على المخفف الذي يخاف
تشديده دلالة على انه خال من التشديد سواء كان مما تتفق على تخفيفه نحو الغابرين العادون وصدق
المرسلون وقطعناه ابن القوم وتلتقم ونحوها او اختلف في تشديده اذا قرأته بالتخفيف نحو ما كذب
الفؤاد ويقدر عليه وجمع ما الاقاويل وكان بعض شيوخنا لا يجعل على المخفف دارة ويرى تعريته من التشديد
كافيا قال وهو مذهب حسن يختاره بقول اهل هيئة انول لكن ابو داوود لما ذكر ما ذكر الداني قال والى
هذا الوجه لا اختيار مثل تخفيفهم ولعل الناظم على اختيار ابو داوود اعتمد وعلى هذا الوجه جرى عمل المتأخرين
من طلبا الاختصار النساني جرت عادة كثير من المتأخرين بالتنبيه في هذا الباب على
حكم الياء المتطرفة هل هي معرفة قدام وهو المعبر عنه بالوقف او تؤد الى خلف وهو المعبر عنه با

بالعكس

بالعكس والمناسبة ما فيه من زيادة الياء طردا وعكسا وعلى الداني لانه قاله في ذلك واما ابو
داوود فقال في قوله تعالى وانه كوريه ادكرهم ان الياء في بعض المصاحف وفيه وفي بالعكس عكس في
المنحنى هو لمن قراها بالفتح او فتح لمن قراها بالاسكان العكس واما التجيبي فقال ان تلبث
او فتحت او فتح ما قبلها فقص وان انكسرت او انكسر ما قبلها فعكس وعلى اهل العراق والوقف
في المكسور وما قبله نحو الذي والعكس في المنقلب واما اللبيب فقال ان المنقلبة والمتحركة
مطلق ونحو والمصورة والساكنة مطلقا عكس واما البلنسي فقال وكل ياء متطرفة
بعضها تعكس بعضها الغليظ بوقفها بوقف كيف معناه العكس فيها بلا خلاف ان الياء
ثمنية اقسام مفتوحة ومكسورة ومضمومة وساكنة حية وساكنة ميتة ومنقلبة ومصورة
وزائدة فالمفتوحة وقص على اختيار ابي داوود ونص في التجيبي وعموم كلام اللبيب وعكس
على عموم كلام البلنسي فيترجح الوقف لكثرة قائليه والمضمومة وقص على عموم كلام اللبيب
وقص على عموم كلام البلنسي فيكون الامران فيها على حد سواء والمكسورة عكس على صريح
كلام التجيبي وعموم كلام البلنسي ونص على عموم كلام اللبيب فيترجح العكس لكثرة قائليه
والساكنة الحية وقص على صريح كلام التجيبي وعكس على صريح كلام اللبيب وكلام البلنسي
فيترجح العكس لكثرة قائليه والساكنة الميتة عكس عند اللبيب والتجيبي والبلنسي واختيار
ابي داوود وقص عند اهل العراق فيترجح العكس لكثرة قائليه والمصورة عكس على عموم كلام
التجيبي وهو عجيب اذ لا كلام فيها لغيره وقد نصصنا في مكمون هذا الكلام فينبغي تقوية ابي
المبتدي الوقف في ذي فتح او قلب كيف في ذات كسر والسكون تر نورة ذو الضم بالسوي وما صور مع
مزيد عكس فيهما العكس قطع قال القول فيما جاء في لام الف والحكم في الهمزة منه يختلف
بقيل قائم وقيل الاول وهذا اول هو المعول اراد ان يتكلم رحمه الله هنا على احكام لام الف بقوله فيما جاء هو على
حذف مضاف اي في بيان وما وقع على الاحكام وكانه يقول التي جرت في لام الف وذكر ان في هذا الباب اربعة
احكام احدها حكم الهمزة التي صورت بالالف المعانقة للام والثاني حكم الهمزة ان كانت الالف
المعانقة حرف مد والثالث حكم الهمزة المتاخرة عن الالف المعانقة للام والرابع حكم الهمزة
المتقدمة على الالف المعانقة للام والكلام على كل واحد منها يكون عند كلام الناظم
وما كان من احكام الهمزة بعد هو من احكام لام الف شابع لما هنا تلك الصورة للام الف اذ
الاضافة تكون لادنى ملابسة ولم يتعرض في حكم حركة اللام لانه في الاول بيان الالف يوخذ منه بيان حكم الحركة في
اشار بقوله في الحكم في الهمزة منه يختلف الى الحكم الاول وهو ما اذا كانت الالف المعانقة صورة للهمزة
فقال ان الحكم اختلف في ان الطرفين منه هو صورة الهمزة بقوله في الهمزة هو على حذف مضاف في ذا
الهمزة ومعنى كون الحكم مختلف ان منهم من حكموا بانه الاول ومنهم من حكموا بانه الثاني فجاء الحكم باعتبار
حد الفايل مختلفا والى ذلك اشار بقوله فقيل قائم وقيل الاول ومراده بما ذكره الداني وغيره من
ان الخليل بن احمد وسعيد بن مسعود الاخفش الاوسط اختلفا في اي الطرفين هو الالف فقال
الخليل هو الاول وقال الاخفش هو الثاني واشار بقوله وهذا اول هو المعول الى ان المختار وهو مذهب
الخليل لما سيقول مما الحجة بعد هذا وهما لك تنسو في الاحتجاج لكل قول والقول خبر مبتدا محذوف
وفيما متعلق به وما موصولة صلتها جاء وفي لام الف متعلق بجاء وادخل على لام الالف لانه رد الى
بعضا وحدا بالتركيب ليس على سبيل الاضافة والحكم مبتدا خبره يختلف وفي الهمزة يحتمل التعلق
بالحكم وبيختلف او يكون حالا من ضمير يختلف ومنه حال من ذي المقدرة مضافة للهمزة والضمير عائد

على لا الف قوله وقيل معمول محذوف مختار لانه القسم يشبه البدل وجواب سؤال مقدر اي ان تسال عن كيفية
الخلاف يقال كذا وقيل كذا وثانيه خبر مبتدا محذوف تقديره هو الهمزة والجملة هي الغريب ولا يصح جعل
ثانيه ثانيا لان القول لا يعمل في مثل هذا من المفردات وهكذا الامر في قوله وقيل الاول وهمز اول مبتدا
وهو اما ضمير يعود الى الخلاف من اعراب المقول خبر عن همز اول واما هو مبتدا ثان والمقول خبره
والجملة خبر عن المبتدا الاول قال ومدة ان كان ما بعد لاجل همز كالذي مر بعد
اشار هنا الى الحكم الثاني وهو بيان محل المد من لام الف فقال ان مد الاول هو المختار لان الضمير
في قوله ومدة عائد على الاول ومدة مبتدا وخبره محذوف دل عليه ما قبله والتقدير ومد الاول هو
المقول واستغنى ببيان المختار عن ذكر الخلاف ولا تستلزمه ابانة بقوله ان كان ما بعد الى آخره
الى المحل الذي يطلب به وضع المدة هو حيث يكون بعد لام الف المعانق همزة وكانه يشير بذلك الى
انه لا يلتفت الى مذهب من يقول بالاشباع مع تقديم الهمز على حرف المد وما يحتمل ان تكون نكرة
موصوفة وانعت على حرف وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه اي ان ما بعد لا نحو الهمزة في
المعول مد ولاجل متعلق بمد ومن بعد صفة الهمز واذا وقع المجرور والظرف صفة او صلة او خبر
او حالا تعلق بمحذوف واجب الحذف والناظم عما صرح بما تعلق به المجرور وهو في ذلك تابع لما
عند النحاة غير ان منهم من ذكر انه صرح به في بعض المواضع على قلة وانشد عليه ثم قال
لك العز ان مولاك عز وان يهن :: فانت لدى بحبوحة الهون كائن ونحوهم ان منه قوله تعالى فلما راه
مستقرا عنده وتاوله الاخرون قال اذا اصله حرفان نحو لا وما بعض اجاز فيه رسمه
اتى بهذا الكلام تعليلا لاختياره من ان همز الاول من لام الف ومدة هو المعول عليه واشار بذلك
الى ما ذكره الداني وغيره من الاحتجاج لصحة مذهب الخليل قال الداني عامة اهل النقط متقدموهم
ومتاخروهم على اختيار مذهب الخليل واحتجوا بان هذا اللفظ كان في الاصل لاما مقصوصة بعدها الف
هكذا لـا كما هو الشان في نحو لا وما شابهه على حرفين كما اشار اليه الناظم فاستثقلت العرب
ثم شبكت في لام الف لاستواء صورتيهما ومشابهتهما لخط الاعجام بغيرها وصورتهم وهو مستوثقها ان صغروا
الحرفين بان كل واحد منهما ادخلوه في الاخر واخرجوه حتى لم يبق الا شيء يتشبث منه بقية الدارة
اشغله فرجع بسبب ذلك الاول ثانيا والثاني هو الاول كما هو الشان في كل مظفور من شئ يتشبث بيمينه
بيساره ويساره بيمينه قال والدليل ان كان من اقترن الكتابة ينتهي في رسم لام الف بالايسر ويبدي الابتداء
بالايمن جهلا اذ هو كمن ابتدا بالالف قبل اللام فيما قال وما ذهب اليه الاخفش من ان الطرف الثاني هو
لا الف وصيا للفظ غير صحيح اذ يقتضي عليه ما اذا كانت الهمزة مكسورة فلا بد ان تجعل الهمزة في الجانب الايمن
من الدارة قيل له ليس ذلك اسفل الالف على مذهبك وان جعلها في الجانب الايسر
مع مراعاة اللفظ وينقض عليه ايضا مثل هذا اذا كانت اللام مكسورة دون الهمزة قيل له قد خالفت اصلك
فلزمك في موضع الهمزة خلفت غاية ما احتج به لمذهب الخليل فيلزمه في موضع الكسرة
لذلك عود الاول ثانيا والاكسرة كلمة ذكره بعد ذلك مرتب على هذا ولا يضر الاخفش ان لام الف صحح رسمها مع الدها لكون
ان يقول سلمت الضمير لا يكون على الوجه الذي ادعيتم من انه تخربا دام كل شئ في الاخر فحصل الضمير مع ذلك من جانب
كل واحد من اللام والالف في موضع اللام لما يقتضي والالف لا جهة ولينبه حينئذ الضمير مع بناء
من وجهين احدهما من ان فتح الخط للعين والثاني ان الطرف وقع في هذا المذهب عارفه هو الخليل
وانما ركبت اللام مع الالف جعلت اللام مخرجا في اسفل الوجهة جزء نصير من الحرجين او يقول
بدون الخلق لم يخط ويجعل الالف مثل هذا الوجه اللام اذا الالف اي لا يبقى منهما شئ يسمى
في تلفظ بموضع الرد مع اللام فيرد ما يبقى الى ان يتم

بطرف الثغ فيكون الادغام يرد مدغما من جوف ومن اسفل ولا يقال ان مذهب الخليل ارجح لسلامته كل
من الحرفين من الانعطاف اذ يعارض بسلامة مذهب الاخفش من قطع كل حرف بعضه الاخر وخلفه
بيه واذا من قوله اذا اصله حرفان ظرف متعلق بالمقول قبل هذا واصله مبتدا خبره حرفان والجملة
مخفوضة باذ ونحو حال من الهاء في اصله في ذلك اللغة الفريبة والجملة عطف بالفاء على جملة اصله
حرفان والاولى في الفاء من طرف التخفيف وخطا اما تمييز واما مصدر في موضع الحال او على اسقاط في
وكما نعت لمصدر محذوف اي خطا او ما مصدرية والظاهران كما قد رسم مستغنى عنه اذ لم يفد به تشبيه
الشيء في نفسه والله اعلم قال وان يكن ذا الهمز يفسر الالف فحكمه كما مضى لا يختلف
لما كان قوله قبل هذا وهمز اول هو المقول وقوله ومده ان كان ما بعد يدلان على وجود الهمزة احدهما
تصريحا والاخر التزاما اشار هنا الى الكلام على الاول فقال ان همزة الذي تقدم ان كان في بعض لام الف
اي ان كان لام الف المعانقة لكل صورة له فان حكمه كما مضى قبل هذا واحاله على قوله في باب الهمز
وما يشكل من ذاته يقع الخ ومعناه انه ان كان مفتوحا نحو لا ملاك او ساكنا نحو امتلات كان من الالف
اسفل الاول على اختياره هكذا الملـ والثاني على غيره هكذا امتلات وان كان مكسورا جعل اسفل
بيسار الدارة التي في اسفل لام الف على المد هيئتي على ما يختص من كلام الداني هكذا لا يلف بالامالة الخليل
بعد لكجار على اصله واما الاخفش فكذلك يكون اذا بنيناه على التوجيه الثاني لمذهبه واما على التوجيه
الاول فيحتمل ان يقول بذلك ولا يرد عليه ما الزمه لقرب الطرفين من اسفل وبعدهما من فوق ويحتمل ان
يقول بذلك ويرى ان ما قرب من الشيء يعطى له حكمه واما ما يرجع الى موضع المد بحيث لما تعدم اما
بعد اختيار الناظم يكون المد على الاول والفتحة على الثاني هكذا كالا قسم وعلى غيره بالعكس الفتحة على
الاول والمد على الثاني هكذا اهولاء وقوله لا يختلف معناه لا يتغير محل الهمزة من الصورة بسبب تغير
هولاء بتغيرها لاجل تغيرها الضمير ذا اشارة وهو اسم يكن والهمز نعته وفي خبر يكن وحكمه مبتدا
وكما مضى خبر والجملة جواب الشرط وما موصولة صلتها مضى ولا يختلف حال من ضمير الثبوت
والاستقرار الذي تعلق به الكاف والاقرب انها حال موكدة والله اعلم وبعد لام الف رسما موخرا
وقبل ان تقدم ما لما فرغ من حكم الهمزة بالنسبة الى لام الف في صورتها اذا كانت
معانقة للام اشار هنا الى حكم الهمزة المتصلة في الالف الملحقة المعانقة للام سواء كانت موخرة
عنها نحو هولاء او متقدمة عليها نحو الاكلون فاشار الى القسم الاول بقوله وبعد لام الف رسما
موخرا ومعنى كلامه ان الهمز اذا كان بعد اللام في النطق فانك ترسمه موخرا بعد لام الف
في ذلك هولاء فانك تجعل الهمزة صفراء في السطر بعد لام الف بعينه وتجعل المد على الالف على ما تقدم
على الخلاف في اي طرفي الالف وقوله بعد لام الف هو خبر ليكن محذوفة اي وان يكن ذا الهمز
بعد لام الف وحذف هنا لدلالة ما تقدم عليه وان من قوله وان رسما زائدة او بمعنى قد وانه
وليست شرطية كما توهم بعضهم لاختلال المعنى عند ذلك ورسم جواب الشرط المقدر و
موخرا حال من ضمير رسم فكانه يقول وان ذا الهمز بعد لام الف في اللفظ رسم موخرا بعد لام
الف وما ذكره في هذا القسم جار على مذهب الخليل وعلى مذهب الاخفش ان كان ما وجهنا
به اختيارا من ان تركيب لام الف هو لا لتخفيف فقرب اسفلهما وانعطف كل منهما من غير تداخل
وان على ما وجهنا به اولا من انهما قد اخذا من الشكل بجميع اشكال اذا جار على ذلك ان تكون الهمزة
في داخل الدارة التي في اسفل لام الف لان يجاب عنه بان ذلك الجزء لما كان يسيرا لم يعتبر ولا يعتد
واشار بقوله وقبل ان تقدم الى القسم الثاني هنا وهو حيث يكون قبل الالف المعانقة وبعد اللام
نحو الاكلون فانك تقول انك تجعل الهمزة قبل لام الف هكذا الاكلون ولا مد حينئذ اذ هو مقصور عليه
فالاون ومتواسط عمدة ونشر وقوله وقبل مضاف في الاصل الى لام الف اي الهمز ومعمول تقدم محذوف تقديره

على الاول ولا يكون تقديره على الكلام الى الفسلا المعنى كانه يقول ورسم الهمز قبل لام العرا ان ذلك الهمز على
لا الى اي في اللفظ وما ذكره في هذه القسم صحيح على مذهب الاخفش الخ وهذا به اولا من الطفر فرب
الاسلام من الشعل واما على مذهب الخليل وما وجهنا به مذهب الاخفش ثانيا من الاعطاف بعد الا
لتنقل من غير كبير ومشكل اذ الجار وعليه جعل لام الهمزة في داخل الدارة التي في اسفل لام الف
الا ان يجاب عنه بما ذكرنا في القسم الاول فلا يبعد ومن الشاخ من المرسوم الاخفش جعلها في هذا القسم
بين قرن لام الف باطرا وطابعا كيف الرسوا ذلك لاخفش في هذا القسم وكم يلتزموا الخليل في القسم الاول
والتخفيف ما قدرناه في كل قسم من الزام جعلها داخل الدارة لا فوق الدارة كما توهم هو الا في الجواب
ما قد مناه والله اعلم قال **وكل ما ذكرت من تنوين ∴ وحركات ومن السكون ∴ والقلب للباء وما للهاء**
من صلة من واو اوى باء ∴ ونحو بدع الداع والتشديد ∴ ومطة ودارة المزيد ∴ ونقط لاما
وما يشتم مع الفي اختلسته ذكر هنا انه عشر نوعا من جملة ما تقدم ذكره في ضبط انه يذكر اهل الونا
جميع بالحمر فنبه هنا على ان انواعها يكون بالحمراء اولها التنوين ذكره في قوله ثم تقدا ابتغها تنوينا
البيت وثانيها الحركات ذكرها في قوله ثم اعلاه الى اخره وثالثها السكون ذكره
في قوله بدارة علامة السكون اعلاه الى اخره ورابعها القلب سواء ميم من علامة التنوين وهو الذي
ذكره في قوله او صلة اتتك بعد الهاء سواء كانت واوا او ياء كما ذكر وسادسها الى ابدي في البحث
الساقط من الخط وهو الذي انشا والعم بقوله ونحو بدع الداع ذكره في قوله في كل ما قد زدته من باء
وسابعها التشديد ذكره في قوله والتشديد بدون الشين الى قوله وبعض اهل الضبط الا جعله
وثامنها المد ذكره في قوله ومد وان قمت بالواو الخ وتاسعها دارة المزيد ذكرها في قوله بدارة تلو
المزيد وعاشرها النقط نامة سواء اجتمع مع النون او انفرد وهو الذي ذكر في قوله ونون ثامنة
اذا الحقه البيت وحادي عشرها وثاني عشرها حركة الاشمام وحركة الاختلاس ذكرهما في
قوله وكل اختلسته او يشم قال الناظم ان تجعل الجميع بالحمراء هذا ما تمام ما ذكره هنا من
ما ذكر فيتبع بيدر لتبس في البلاب في شيء ما كثيرة حصر اذ لم يتقدم له ذكره ولم يبق ان تعلم انه بغير
هذا الموضع غير انه لم يعص ما لا يحتاج الى ذكره وهي الصلة ويجمع الداع لان حكمهما يوخذ من
قوله وان تكن شافعة في الحكم الى اخر الكلام عليها وسكت عن بعض ما يحتاج اليه وذلك نقطة
الصال وحركة النقل وصلة الف الوصل الا ان يجاب عنه بان نقطة الصال لما اشبهت نقطة الاشمام
والاختلاس بجامع ان الكل دال على حركة مفترضة استغنى عنها بهما وحركة النقل والوصل عوض
صورة الحركة معناهما مع دارة الزايد الساقط لفظا فلما كانت دايرة بين هذين الامرين
استغنى عنها بهما بحسب ذلك مع المسامحة والله اعلم واما ما ذكره في باب النقص مما لم يصرح
فيه انه بالحمراء وقوله في اول البلاب ان تبيت ان تلحق بالحمراء يعينه اذا يبتدر مع الجميع كل مبتدا
وخبره الجملة المصدرة بالفاء في قوله في الحكم ان تجعل الجميع بالحمراء والحكم مبتدا وان وما بعدها
خبره وبالحمراء متعلق بتجعل وهو نعت لمحذوف تقديره واما الصفة او الترجمة او المدة وما اشبه ذلك
والرابط بين كل وهذه الجملة اما الظاهر الذي وقع موقع المضمر والالف واللام عوض عن الضمير
الرابط وما الذي بعد كل موصولة او نكرة موصوفة وذكرت صلة او صفة محذوفة العايد والرابط
ومن تنوين وجميع ما عطف عليه بيان لها ومن لبيان الجنس وحركات عطف على تنوين وكذلك من السكون
وكررت من توكيدا لافادة الوزن والقلب معطوف ايضا على تنوين والباء حال او نعت واللام للتعليل
وما للهاء معطوف ايضا على تنوين وهي موصولة صلتها للهاء ومن صلة متعلق بما تعلقت به الصلة
ومن للبيان ومن واو او باء صفة لصلة ومن الداخلة على باء كررت توكيدا لافادة الوزن ونحو
عطف على تنوين والتشديد ومطة ودارة المزيد ونقط ما هنا وما يشم مع الذي اختلسته في تحكم كلها معطوفات

كل تنوين

لا تنوين وما موصولة صلتها يشم ومع متعلقة بذكرت من قوله وكل ما ذكرت والله اعلم **قال**
هذا النظام الضبط والهجاء ∴ نجم ما وبه منظوما ∴ نجل محمد بن ابرهيم ∴ الاموي نسبا ∴
عام ثلاث معها سبعمائة الاشارة عايدة على الفصل الخ فرغ منه وهو قوله وكل ما ذكرت من تنوين الى
اخره ويحتمل ان تعود على الشطر الاول من البيت الذي قبلها ويحتمل ان تعود على اخر لفظ منه وهو
قوله بالحمراء ومراده بالهجاء الرسم وقد قدمنا حقيقة الضبط والرسم اول هذا الكتاب وكونه ما
ذكرتمما للضبط والرسم فيه نظر انما هو متمم للضبط فقط واما الرسم فقد تقدم له تتميمه الا انه لما
كانت فايدة الرسم انما تظهر في اكثر السبيل في الضبط متما لها ويقال هذا من باب قوليهم الدار
عليه وسلم اقلت عقود الثلاث وهي كناية عن حصول الاجتماع وذكر ان اسمه محمد بن محمد بن ابرهيم
وان الجمل هو الابن والولد وذكر انه اموي النسب اي صريح فيهم ليس بمولى ولا حليف وهو منسوب الى امية
بن عبد شمس ابن عبد مناف وذرية امية بطن عظيم من قريش منهم عثمان بن عفان ومعاوية رضي الله
عنهما ومنهم بنو امية ملوك الشام وملوك الاندلس وذكر انه انشا هذا الكتب في سنة ثلاث من المائة
الثامنة من الهجرة اي ابتدا انشاه وبقيها ختمه هذا مبتدا وخبره نظام محمد مبتدا خبره جاء وتمييزه
عايد على الضبط والهجاء نجم نعت لمحمد اذ الحمر وابرده كانه نادا لهما بالمذكور ومنظوما حال من جاء
ويحتمل خبر مبتدا محذوف اي وهو لا يصح جعله نعتا اذ لا يخبر عن اسم قبل اخذ نعته والاموي بجوزان نعت
لابرهيم ونسبا تمييز وضمير انشاه كضمير به وعام ظرف متعلق بانشا ومتصاصر في محل الصفة
لثلاث وسبع مائة داعرابه ويجوز ان يكون في محل الخبر عن قوله سبع مائة والجملة صفة لثلاث والرابط
قال ابياتها اربع وعشرة ∴ جاءت خمس مائة مختصرة يعني ان عدة ابيات هذا
المنظوم في الضبط والهجاء خمسمائة واربعة عشر وهذا العدد صحيح بلا خفا والرسم الا اول الذي نظم
هذا الضبط معه واما بعد تبديل الرسم فهذا العدد غير صحيح لانه قدم ان عدة ما في الرسم الموجود الان
اربعة وخمسون واربع مائة واذا اضيف ذلك الى ما في هذا الضبط وهو اربعة وخمسون ومائة كان
مجموع ذلك ثمانية وست مائة وهو مخالف لما ذكر وعدة مبتدا خبره اربعة وعشرة معطوف وجاءت
صفة لاربعة وعشرة ومختصرة حال من فاعل جاءت وهو يكثر اعلاه وبه تتعلق الله **قال**
وان اكن بدلت شيئا غلطا ∴ مني او غفلته فسقطا ∴ فادركوه شوفا وتشيع ∴ فيما بدا من خلل ليجمع
يقول ان وقع مني تبديل لشيء عما نقلته او غفلته فسقطا من كتابي فليتدارككم من حققه ما يقف عليه
من غير تيقن وليبالغ فيما هو كائن من الخلل ويضرب عنه صفحا فان شرطه وتدان خبرها كي وغلطا
مفعول له واغفلته عطف على بدلت وسقطا عطف على اغفلت وادركه جوابا وشوقا حال من فاعله
وتسمح وتضيع معطوفان على ادركه واتى باسم الخطاب مضارعا مقرونا بلام الامر وهو ذلك قليل
والكثير كونه بفعل الامر مجردو في متعلقة بتسمح وما موصولة صلتها بدا وبه يتعلق **قال**
فكل من نظم نصا ابن نشد ∴ او كل من طلب شيئا يوجد ∴ الا رجال فيه الاعمال ∴ بهما صبا واعد عما اشعر
يعني انه لم يدع في نظمه هذا انه احصا جميع ما ذكر في الكتب التي تعرض لها ولو كان قصد فيه الاستقصا
في بلوغ الامر لا قطع انه يقول انما يلزم البحث وانما فيتشنع مرادى على بلوغ الغاية بعد الفراغ واما من قصد الامر
كما بدلت في قوله وكلما قد ذكره اذ ذكروه في عمد الفراغ فلا يلزمه ذلك ثم انه استشعر سوالا وهو ان
يقال له حيث انه منها الاستيعاب فلم تاتت به فقال العبد شانه النقصان والكمال لا يجب الا لله تعالى
فقوله بشعة مثال الوجوب ثم نبه بقوله وجوب كل الخ على ان الانسان كان موصوفا بالعلم فعم الناس اعلم منه
ولا يحيط بالعلم الا الله تعالى والاحصا مفعول لمدعيا لاعتماده على مسند اليه وبه متعلق بقصدت والهاء

عائدٌ على المعطوف لاستغناء مقبولٌ بقصدت وإذ ظرف يتعلق بقصدت ويتعلق بيوخذ من انّما
واسم ليتبين الذي بعد إذا ما ضمير الشأن وإما انتصاف وينفع خبره والباء متعلقة بانتصاف ولربي متعلق
بينفع والكبير المتعال نعتان له ودون ظرف في محل الخبر عن قوله عليم ومن صلة لكل ومنتهى مبتدأ
خبره في المجرور بالى فـــال كيف وما ذكر سوى الشهرا عن جلهم وما ابدى ابتداء الا يسيرٌ سوى
المشتهر: اوردتها زيادة وتذييلا: اي كيف ادع الاعطاء وانا لم اذكر الا ما اشتهر عند اكثر الائمة وما يبتدر الناس
الى اخذه منهم ولم اذكر ما ليس بمشتهر الا قليلا في مواضع نقلتها عن الخازن عن المصنف وفي مواضع لم اعين
ناقليها كما يوجها رأيت او وجدت ذلك في كتاب هذا زيادة وتنبيها لما عسى ان يغفل بجمعه هنا محلها
هنا الا تكار وهي حال من فاعل الفعل المقدر بعدها وما نافية وذكر مبتدأ وهو مصدر بمعنى المفعول وسوى
خبره وما موصولة صلتها اشتهر وبه يتعلق عن وما مخفوضة عطفا على التي قبلها وهي موصولة صلتها
ابتد ومفعولا يبسره المصرح به والمه هو النايب لا يبتدر المقدر ويصح كونه للذي بعده لان التايب لا يتقدم على
فعله ولا يسيرا استثناء منقطع ويسيرة نعت لمحذوف تقديره اعرابا وسوى صفة اخرى لاحرف المقدرة
والمشتهرة نعت لمحذوف تقديره الحروف واوردتها صفة اخرى لاحرف وزيادة مفعول له وتذكرة عطف عليه
قال فالحمد لله المتعالي الكمال: وما به قد فيق من الكمال: حمدا كثيرا طيبا متصلا: بحمده دون انقطاع
ابدا لما كمل الناظم مراده ختم الله تعالى مرغوبه ختم كتابه بالحمد لانه يكون الحمد مطلوبا عند كل مرغوب
وقد اخبر الله تعالى اهل الجنة يختمون دعاءهم به فقال وءاخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ولم يكتف بحمد الله
على كماله الناظم حتى اضاف الى ذلك الحمد على كل ما به تمّ وما تحققت نعمه عليه به لان نعم الله على العبد لا يحصيها عدد
قال الله تعالى وان تعدوا نعمت الله لا تحصوها ووصف هذا الحمد بانه كثير يقتضي بلوغ الغاية عدده
حمدا كثيرا اي ليس بقليل طيبا اي نقيا مشوبا بشيء من اعراض الدنيا يوجب فيحصل مجددا اي لا يزال
جديدا ومستمر لقوله متصلا دون انقطاع وجعل ضمير لا بد وهو الزمان المتصل المستمر الى قيام
الساعة الحمد مبتدأ وخبره لله وعلى متعلقة بالحمد وبعامل الخبر وما موصولة مخفوضة عطفا
على الكماله وصلتها قد من وبه يتعلق الباء ومن وهي لبيان الجنس حمدا مصدر منصوب اما بالحمد
المتقدم او بفعل يفسره ابدا احمده وكثيرا طيبا ومجددا نعوت له ومتصلا بدل من مجددا دون انقطاع
ظرف في موضع الحال من ضمير متصلا وابدا ظرف يتعلق بمتصلا والله اعلم فـــال وانفع به
اللهم من قد اقرا: الية وسائر حواه فقها: واجعله رب خالصا لذاتك: وداعيا منا الى مرضاتك عنا
دايما به ننتفع بيوم المال لا ابن ينفع
دعا هنا بالمنفعة لمن قصد الورش كتابه هذا واعتنى بحفظه
حتى حصله وان لم يحصله حفظا لانه اذا انتفع من اعتنى به حفظا او فهما عاد ثواب المنفعة الى
ناظمه فصار ذلك دعاء لنفسه ضمنا اذ يصير بذلك ممن يشمله قوله صلى الله عليه وسلم اذا مات
العبد انقطع عمله من الدنيا الا من ثلاث منها علم يبثه في الناس هو قد بث العلم في الناس ثم ابوا
سطته كتابه ثم سال الله تعالى ان يجعل هذا الكتاب خالصا لوجهه غير مشوب بغرض دنيوي وسال مع
ذلك ان يجعل هذا الكتاب سببا يقود به الى الجنة وجمعها لانها ثمنه كما هو معلوم وقوله عنا
الى داعيا جاء مرتب على قوله واجعله رب خالصا لذاتك وداعيا يحتمل ان يريد به ايام الدنيا ولا انقطا
الذي رجا على هذا هو انتفاع الذاكرين بكتابه هذا وجعله غاية منتهاه الى يوم القيمة وهو الدهر
عنه بقوله بيوم لا مال ولا ابن ينفع واقتبس ذلك من قوله تعالى يوم لا مال ولا بنون الاية واللام على هذا للا
نتهاء فكانه يقول غاية ينتفع به من يقرؤه انتفاعا دايما الى يوم القيمة ويحتمل ان يكون دايما غير مرتب
على قوله وانفع به اللهم الى اخره ويكون الانتفاع الذي رجاه انتفاعهم بكتبه يوم القيمة وتكون اللام
حينيذ بمعنى في كما في قوله لا يجليها لوقتها الا هو ومعنى دايما على هذا ما دام يوم القيمة ومراده انه
به جميع مواطن يوم القيمة كالصراط والميزان وتطاير الكتب والحوض وغير ذلك والله اعلم اللهم تمادى
اصله

21

اصله يا الله حذف حرف النداء وعوض منه ميم مشددة ومن يقول انه معطوف ام وبعدها
تصيير واجعل معطوف على ما قبله ورب منادى بتقدير يا ووصل الناظم بحسن ضمير
النصب كما في قول الشاعر: يا ابتي علك او عساك: والخلاف فيه مذاهب واختيار سيبويه
ان عسى هنا محمولة على لعل لاشتراكهما في معنى الترجي فعملت عملها نسخة واوداعيا اما عطف
او نعت لمصدر محذوف وعدا نايب لفعل محذوف يفسره الذي بعده وبه تتعلق اللام ويوم بمعنى
في ولا وهي لا اعراب وما(لا) مبتدا لا اعتماده على النفي وابن معطوف وينفع خبره فـــال
ويا الاهي عظمت ذنوبي: وليس لي غيرك من طبيب: فامنن على حبيبه بتوبة: عسى الذي حبيته من
حوبتي يذهب عني واليك رغبتي: في الصفح عن مقترف زلتي وحج بيتك الحرام ورفعته بذلك انتهى
هذا تضرع والتجاء وخشوع وتذلل وخضوع بين يدي الباري عز وجل وذلك من انواع العبادة
شرع الدعاء وكان العبادة ومن ذلك بانه اقرار بالذنوب واستغفار منها
والاعتراف بانه لا غافر لها الا الله وقد ذكر في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم ان العبد اذا
اذنب الذنب ثم استغفر الله منه يقول الله تعالى عبدي اذنب ذنبا وعلم ان له ربا يغفر الذنب
ويأخذ بالذنب اشهدكم اني غفرت له وطلب من الله ان يمن عليه بالتوبة ليصير بذلك من اهل
محبته لان الله يحب التوابين ورجاء بذلك غفران ذنوبه والمذنب في ذلك وقوله
واليك رغبتي الرغبة ولان الدعاء من المواضع التي يطلب فيها الاطناب لما فيه من اظهار
العبودية والمقترف المكتسب والذلة وعبر بهما عن الذنوب وعطف احدهما
على الاخر تبيينا وقصدا الاطناب ويسال مع ذلك ان يرزقه الله الحج وانما طلب ذلك لان الواجب
حج او جاء غفران ذنوب لما في الحديث ان الحاج من ذنوبه كيوم ولدته امه وخص الفقهاء
بالذكر دون سائر مشاعر الحج اقول انه محل مقام ابراهيم ومن دخله كان امنا وقوله من طبيب
من اسم ليس ومن زائدة وخبرها وغيرك مستثنى مقدم تمييز تضرع وعلى متعلق بامنن وكذلك
الباء ويد منادى بتقدير يا واطلق الناظم على الله لفظ الاله بناء على مذهب من اجاز ذلك
ولا ابعه ذلك بكرهم ومن حوبته تتعلق بحبيته وقد ذهب غير عسى واعتضر من ان شذ في العباد قول
الشاعر عسى الكرب الذي امسيت فيه: يكون وراءه فرج قريب: ومن تتعلق بيذهب وفي رغبتي
مبتدأ وخبره اليك وفي متعلقة بخبر رغبتي وعن متعلقة بالصفح وحج معطوف اما على توبة وإما على
الصفح واللام تتعلق بحجة او صفة لها ورفعة عطف على حجة والباء متعلقة بها او صفة لها واللام
واغفر لوالدي ما قدمنا: من سيئ وكما كيوم الغلاء وارحم بفضلك من علمنا كذا بك العزيز او اقرانا
لما فرغ من الدعاء لنفسه ضمنا وتصريحا شرع هنا في الدعاء لغيره لان من جملة ادب الدعاء ان
يبدأ الداعي بنفسه ثم في غيره كما في دعاء نوح وابراهيم عليهما السلام وقدم الوالدين على غيرهما
تعظيما لحقهما اذ قرن الله تعالى بحقه في غير ما اية وقرن بحقهما شكره ثم دعا لمعلمه الذي انقذه من ظلمة
الجهل فصار بذلك كانه اخرجه من العدم الى الوجود بما اشبه بذلك والديه ثم عطف عليه من اقرأه
يعني من صح عليه بالتعليم وجود عليه ما قرأه اذ هو المشتغل لما سبق واستوجب الدعاء منه لذلك
واغفر عطف على ما قبله وبه تتعلق اللام وما مفعول اغفر وما موصولة صلتها فعل والعائد محذوف
ومن حال من ما او من العائد وكما مصدر بدل من فعلها وارحم عطف كيوم الغلاء نعت لمحذوف

تقدّم السموات وارحم معطوف على ما قبله وبه تتعلق الباء وهي سببية ومنك صفة لفعل
ومن مفعول ارحم وهي موصولة صلتها علمنا وكتابك مفعول ثان لعلم والعزيز نعت لكتاب
افرادك عطف على من علمنا فالجاه بسيد الورى المؤمل محمد ذي الشرف المؤثل صلى الله وسلم عليه
ما حن مشوق دائما إليه هذا الكلام يحتمل ان يكون وسيلة لما قبله وهو قوله واغفر لوالديّ الى
آخره فتتعلق الباء حينئذ باغفر ويحتمل ان يكون وسيلة لجميع ما دعا به من قوله وانفع به اللهم الى
آخر ما دعا به وهو الأظهر فتتعلق الباء حينئذ بانفع والجاه المنزلة الرفيعة وسيد الورى هو
مولانا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله تعالى الى الخلق قال صلى الله عليه وسلم انا اكرم
الخلق على الله ولا فخر انا سيد البشر وقال انا سيد ولد آدم وقال ان الله خلق الخلق فاختار منهم
بني آدم واختار من بني آدم العرب واختار من العرب بني كنانة واختار من بني كنانة قريشا
واختار من قريش بني هاشم واختارني من بني هاشم فلم ازل خيارا انتقل من الاصلاب الكريمة الى الارحام
ح الطاهرة حتى خرجت بين ابويّ ولم يلتق ابواي قط على سفاح صلى الله عليه وسلم عدد الرمال
والحصى صلاة تنفعنا يوم لقاه والمؤمل الذي تتوقف عليه الآمال اي تتعلق الرجاء باخذ سؤال
وذلك حين يبعثه الله المقام المحمود حين يقول كل نبي مرسل وملك مقرب نفسي نفسي فيأتي الخلق
كلهم من لدن آدم الى قيام الساعة الشفاعة الى النبي صلى الله عليه وسلم فيقولون يا محمد اما
ترى ما نحن فيه اشفع لنا الى ربك فيقول انا لها ويشفع الشفاعة الكبرى في الخلق كلهم
صلى الله عليه وسلم ووصفه بالشرف المؤثل ومعناه المؤصل لما قدمناه من انه لم يزل خيارا الى خيار
ثم ختم دعاءه بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء في الحديث ان الدعاء لا يزال موقوفا بين السماء
والارض حتى يعقب بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فاذا اعقب بها ارتفع وكان من حقه ان يقول
الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والتسليم عليه حسبما جاء في كتاب الله تعالى ويضيف اليه آله عليهم السلام
اذ به يخرج عن الصلاة البترى وقوله ما حن مشوق دائما اليه معناه ما بقيت الدنيا لقوله صلى الله
عليه وسلم لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة وما تناول كلام الناظم الاخرى
فقالة الدنيا فيها وهو الواضح بسبب كثرة المشوق ودائما في كلام العرب بكسر النون وصف لمن قام به
... بفتحها والحنين الى الشوق هو الميل اليه حسا او معنى وكانه يقول اللهم صل على محمد مدة دوام حنين
من يحن من محبته شوقا اليه والموصل نعت لسيدنا محمد بدل منه وذي نعت لمحمد والمؤثل نعت للشرف
وبقي أمر آله وعلى متعلقه يصلي وما طرح في مقدمته والقائل لبيب طوّد انعاما علي وشوقا من
احلم واليه متعلق بحن وبضعف تعلقه بدائما وبمنع تعلقه بمشوق لما يلزم عليه من الفصل والصدر وبمعموله
والله اعلم هذا آخر ما قصدناه من هذا المجموع وقصدنا الى ذكره في شرح هذا الموضوع. قد كمل بعون
الله وانتهى وجاد بفضل الله ومن العزيز المنتقى محمد السعودي ... محمد بن محمد ...
منصة الى يوم الدين ونصلي ونسلم على اشرف الخلق كلهم عبد الله سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله
المبعوث الى كافة الخلق بشيرا وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا والرضى عن اصحابه الحائزين اشرف
الخصال ما اختلف
ونسأله تعالى ان يجعل هذا الموضوع خالصا لوجهه الكريم وينفع به النفع
العميم وان يجعله سببا لنيل النعيم ... ونحن ... الصواب ... جهد الاستطاعة ...
... بقدر الضاعة ... الى الصواب

بيانات المخطوط

*اسم الكتاب : الطراز فى شرح ضبط الخراز
اسم المؤلف
محمد بن عبدالله بن عبدالجليل التنسى
المقدمة
رأيت من تكلم على ضبط الأستاذ ابن عبدالله الشريشى الشهير بالخراز وجدتهم بين مختصرا إختصارا مخلة
الخاتمة
وأساله تعالى ان يجعل هذا الموضوع خالصا لوجه الكريم ويتبع به النبع الحصين وان يدخلنا به جنات النعيم انه وحده رحيم جواد كريم وقد تحرينا فيه الصواب
رقم النسخة : --300823
عدد الأوراق: 32ورقة/ورقات

مصدر المخطوط : موقع مخطوطات الأزهر الشريف مصر جزى الله القائمين عليه خيرا
عنوان موقع مخطوطات مكتبة الأزهر:
http://www.alazharonline.org

كتبه أبو يعلى البيضاوي
ادعوا لاخيكم واستغفروا له ولوالديه